الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد/ قسم الاقتصاد والتنمية

"أثر الأزمة السورية في ظاهرة عمالة الأطفال ودور المؤسسات الحكومية المختصّة والجمعيات الأهلية للحد من هذه الظاهرة"

(دراسة في مدينة دمشق)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام والتخطيط

إعداد

ربى الصعيدي

إشراف

الأستاذ الدكتور موسى الغرير

دمشق 2024

"أثر الأزمة السورية في ظاهرة عمالة الأطفال ودور المؤسسات الحكومية المختصّة والجمعيات الأهلية للحد من هذه الظاهرة"– دراسة في مدينة دمشق

إعداد الطالبة: ربى الصعيدي

موافقة أعضاء لجنة الحكم على البحث في الجلسة العلنية التي تمت بتاريخ 2024/12/2

أ.د. موسى الغرير	**الأستاذ في قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد–جامعة دمشق**	**عضواً ومشرفاً**	
د. مظهر يوسف	**الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد–جامعة دمشق**	**عضواً**	
د. غسّان ابراهيم	**المدرس في قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد–جامعة دمشق**	**عضواً**	

إقرار

أنا الطالبة ربى الصعيدي، ماجستير اقتصاد

أصرح بأن هذا البحث هو من إنجازي ولم يسبق أن نشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين.

إهداء

إلى التي غرست فيّ حب العلم من الصغر، وقدمت لي كل غالي ونفيس لأتم تعليمي، وكانت لي الأم والأب، بلا كلل ولا ملل، كم كنت أود أن تكوني معي لكن الله اختار أن تفارقيني وتكوني بجانبه مع بداية عامي هذا، رحمك الله

والدتي طيب الله ثراها

إلى أجمل هدية ونعمة من الله تعالى، ومشروعي الأهم ورسالتي الأسمى في الحياة، أحمد لله كل يوم على وجودك بجانبي، فأنت وحدك القادر على منحي إشراقة الأمل في المستقبل كلما تذكرت ظلمات الماضي

ابني الحبيب إيليا

ربما فرقتنا الأماكن ولكن ذكريات السنين التي عشناها سوية أحملها في طيات قلبي وروحي

أخوتي

طيبة القلب والروح من كانت الأذن الصاغية والملجأ والداعم

صديقتي علا

أهدي هذا البحث المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الانسان مالم يعلم، الحمد لله على ما أنعم به على من فضله وعلى منحي فرصة أخرى لإتمام دراستي بعد أن جف الأمل في قلبي، ومن ثم مدني بالقوة والعون لإنجاز هذا العمل.

وبعد حمد الله تعالى وشكره على إنهائي لهذه الرسالة أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور الفاضل **موسى الغرير** على ما قدمه لي من علم نافع وعطاء متميز وارشاد مستمر، وعلى ما بذله من جهد متواصل ونصح وتوجيه من بداية مرحلة البحث حتى إتمام هذه الرسالة، ومهما كتبت من عبارات وجمل فإن كلمات الشكر تظل عاجزة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور **حسين دحدوح** عميد كلية الاقتصاد، والأستاذ الدكتور **عبد القادر** عزوز رئيس قسم الاقتصاد، وأخص بالشكر كل من الدكتور **هيثم عيسى** والدكتورة **آلاء بركة** والدكتور **غسّان إبراهيم** على اشعال فتيل القوة والسعي في كل مرة انطفئ.

كما أشكر كل من قدم لي نصيحة، وكل من مد لي يد العون، أو أسدى لي معروف ولو بإسهام صغير في إنجاز هذا العمل فله مني خالص الشكر والتقدير، والحمد لله رب العالمين.

الطالبة: ربى الصعيدي

الفهرس

الإطار العام للدراسة 1

1. مقدمة 2

2. إشكالية الدراسة 4

3. فرضيات الدراسة 5

4. أهمية وأهداف الدراسة 6

5. مصطلحات الدراسة 6

6. حدود الدراسة 7

7. الدراسات السابقة 7

8. منهج الدراسة وأدواتها 16

9. مكونات الدراسة 16

1. الفصل الأول: الأزمات مقاربة نظرية 18

1.1.المبحث الأول: تعريف الأزمة أسبابها وانواعها 19

1.1.1.تمهيد 19

1.1.2. تعريف الأزمة وأسبابها 22

1.1.3. أنواع الأزمات 23

1.1.4. خلاصة المبحث الأول 28

1.2.المبحث الثاني:الآثار المترتبة على الأزمات 29

1.2.1 تمهيد 29

1.2.2. آثار اقتصادية 30

1.2.3. الآثار الاقتصادية للأزمة في سورية 33

1.2.4. آثار اجتماعية 38

1.2.5. الآثار الاجتماعية للأزمة في سورية 43
1.2.6. خلاصة المبحث الثاني 47
2.الفصل الثاني: ظاهرة عمل الأطفال 48
2.1.المبحث الأول: إطار نظري في مفهوم عمل الأطفال 49
2.1.1. تمهيد 49
2.1.2. مفهوم عمل الأطفال 50
2.1.3. عمل الأطفال والمجتمع الدولي 52
2.1.4. أسباب عمل الأطفال 53
2.1.5. خلاصة المبحث الأول 63
2.2. المبحث الثاني: قياس ومؤشرات ظاهرة عمل الأطفال 64
2.2.1. تمهيد 64
2.2.2. لمحة تاريخية عن عمل الأطفال في العالم 65
2.2.3. قياس عمل الأطفال قانوناً 67
2.2.4. قياس عمل الأطفال من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 71
2.2.5.خلاصة المبحث الثاني 83
.المبحث الثالث: آثار عمل الأطفال 84
2.3.1. تمهيد 84
2.3.2. الآثار الاقتصادية 85
2.3.3 الآثار الاجتماعية 87
2.3.4 الآثار الصحية 90
2.3.5. خلاصة المبحث الثالث 93

3. الفصل الثالث:انعكاسات الأزمة السورية في ظاهرة عمل الأطفال ودور المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية لعلاج هذه الظاهرة 94

3.1. تمهيد 95

3.2. المبحث الأول:انعكاسات الأزمة في ظاهرة عمل الأطفال من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 97

3.2.1. مناقشة فرضيات الدراسة 97

3.2.2. فعالية القوانين المطبقة 124

3.3. المبحث الثاني: دور المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية في الحد من ظاهرة عمل الأطفال 127

3.3.1.المؤسسات الحكومية المختصة 128

3.3.2.المنظمات الدولية 132

3.3.3. الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية 133

3.3.4 المشاريع التنموية 136

3.4. النتائج والتوصيات 141

3.5. خاتمة 148

فهرس الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1	معدل الأطفال العاملين ومعدل نمو السكان خلال الفترتين الزمنيتين (2001–2010) و (2011–2020)	99
2	معدل الأطفال العاملين ومعدل الفقر خلال الفترتين الزمنيتين (2001–2010) و (2011–2020)	103
3	معدل الأطفال العاملين ومعدل القيد في المدراس خلال الفترتين الزمنيتين (2001–2010) و (2011–2020)	108
4	معدل الأطفال العاملين ونصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترتين الزمنيتين (2001–2010) و (2011–2020)	111
5	معدل الأطفال العاملين ومعدل التضخم خلال الفترتين الزمنيتين (2001–2010) و (2011–2020)	114
6	معدل الأطفال العاملين ومتوسط حجم الأسرة خلال الفترتين الزمنيتين (2001–2010) و (2011–2020)	117
7	معدل الأطفال العاملين ومعدل البطالة خلال الفترتين الزمنيتين (2001–2010) و (2011–2020)	121

فهرس المخططات

رقم المخطط	المحتوى	الصفحة
1	مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل نمو السكان خلال الفترة الزمنية 2001-2010	101
2	مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل نمو السكان خلال الفترة الزمنية 2011-2020	102
3	مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل الفقر خلال الفترة الزمنية 2001-2010	105
4	مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل الفقر خلال الفترة الزمنية 2011-2020	106
5	مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل القيد في المدارس خلال الفترة الزمنية 2001-2010	109
6	مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل القيد في المدارس خلال الفترة الزمنية 2011-2020	110
7	مقارنة معدل الأطفال العاملين ونصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة الزمنية 2001-2010	112
8	مقارنة معدل الأطفال العاملين ونصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة الزمنية 2011-2020	113
9	مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل التضخم خلال الفترة الزمنية 2001-2010	115
10	مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل التضخم خلال الفترة الزمنية 2011-2020	116
11	مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل متوسط حجم الأسرة خلال الفترة الزمنية 2001-2010	119
12	مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل متوسط حجم الأسرة خلال الفترة الزمنية 2011-2020	120
13	مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل البطالة خلال الفترة الزمنية 2001-2010	122
14	مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل البطالة خلال الفترة الزمنية 2011-2020	124

فهرس الأشكال

رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
1	عدد السكان في سورية خلال الأعوام (2000–2023)	73
2	معدل الفقر في سورية خلال الأعوام (2000–2023)	75
3	معدل التضخم في سورية خلال الأعوام (2000–2023)	77
4	معدل البطالة في سورية خلال الأعوام (2000–2023)	78
5	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في سورية خلال الأعوام (2000–2023)	80

تناولت هذه الدراسة ظاهرة عمل الأطفال، وذلك في محاولة للوقوف على جوانب هذه الظاهرة ومسبباتها وآثارها الخطيرة على الاقتصاد والمجتمع، وما مدى تأثير الأزمة السورية في هذه الظاهرة، كما ألقت الدراسة الضوء على دور المؤسسات الحكومية المختصّة والجمعيات الأهلية للحد من هذه الظاهرة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة كونها ركزت على أهمية الجانب الاقتصادي لظاهرة عمل الأطفال وذلك من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية التي ترتبط بعمل الأطفال قبل وأثناء الأزمة بمحاولة لإظهار انعكاس الأزمة السورية على هذه الظاهرة، وتهدف هذه الدراسة إلى عرض إطار نظري مأخوذ من الأدبيات الاقتصادية والتقارير والدراسات المحلية والدولية التي تناولت موضوع عمل الأطفال وخاصة في ظل الأزمات والحروب، وذلك بالتعرض لكل عنصر من عناصر عنوان الدراسة على حدي بغية تحقيق إلى أهداف الدراسة.

أما في الجانب العملي فقد استخدمت الباحثة اسلوب التحليل الوصفي، المدعم بالبيانات الاحصائية والمخططات البيانية، واعتمدت بشكل أساسي على بيانات المجموعة الاحصائية لعدة أعوام، وبيانات البنك الدولي وبعض المؤشرات المحسوبة للجمهورية العربية السورية عبر الأعوام المدروسة.

وجاءت هذه الدراسة في ثلاثة أقسام: أولهم الإطار التمهيدي للدراسة، والفصول النظرية ضمن فصلين الأول: تحدث عن الأزمات أسبابها أنواعها، آثارها، أما الفصل الثاني: فتناول ظاهرة عمل الأطفال من حيث مفهومها وآثارها وقياسها، واحتوى منهج الدراسة وإجراءاتها مبحثين الأول حول انعكاسات الأزمة في ظاهرة عمل الأطفال، والمبحث الثاني: دور المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية.

وفي النهاية استعرضت الباحثة أهم النتائج والتوصيات التي خلصت بها الدراسة حيث تبين وجود علاقة ارتباط بين معدل الأطفال المحسوب وبين مؤشرات: نمو السكان، ومؤشر الفقر، ومؤشر التضخم، ومؤشر البطالة، ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومؤشر القيد في المدراس، ومؤشر حجم الأسرة، ومدى أثر الأزمة السورية على هذه العلاقة وتفاقم ظاهرة عمل الأطفال خلال الأزمة، وتوصلت الباحثة إلى أن دور المنظمات الأهلية هو فقط تخفيف معدل الفقر ورفع مستوى المعيشة من خلال المساعدات المقدمة، بينما المؤسسات الحكومية المختصة، كان دورها مهم جداً من خلال سلطتها القانونية وذلك مع دعم مالي من قبل المنظمات الدولية كمنظمة اليونيسف والهلال الأحمر السوري، وأكدت الباحثة على ضرورة اعتبار ظاهرة عمالة الأطفال مشكلة اقتصادية، وليست فقط مشكلة اجتماعية وقانونية، وتقديم الدعم الحقيقي واللازم من قبل الجهات المعنية والمختصة لمعالجة هذه الظاهرة لما لها أثر خطير على الدولة وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.

الكلمات المفتاحية:

الأزمات- الأزمة السورية – ظاهرة عمل الأطفال- المؤسسات الحكومية المختصة-الجمعيات الأهلية

الإطار العام للدراسة

10. مقدمة

11. إشكالية الدراسة

12. فرضيات الدراسة

13. أهمية وأهداف الدراسة

14. مصطلحات الدراسة

15. حدود الدراسة

16. الدراسات السابقة

17. منهج الدراسة وأدواتها

18. مكونات الدراسة

1. المقدمة:

تعد مرحلة الطفولة من أهم المراحل التي يمر بها أي إنسان، حيث تتشكل خلالها شخصيته وتنمو قدراته وإمكانياته، وذلك حسب ما يتوفر له من رعاية وإشباع لاحتياجاته الجسدية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

لذلك تعتبر ظاهرة عمل الأطفال من أخطر الظواهر التي تعاني منها العديد من الدول وخصوصاً الدول النامية ومن بينها سورية، حيث تعني وجود مثل هذه الظاهرة تعرّض الطفل للحرمان من حقوقه التي يتمتع بها الأطفال من نفس عمره، مما يؤثر سلباً على جميع جوانب شخصيته وتسلب منه أجمل وأهم سنوات عمره، ويجعله يشعر بعدم القدرة على مواصلة حياته بهذا المنوال، كما أن لهذه الظاهرة أثرها السيء والسلبي على الدول بشكل عام وعلى اقتصاد هذه الدول بشكل خاص الذي تنتشر فيها هذه الظاهرة.

ومحاولة لدرء مخاطر هذه الظاهرة سنت جميع دول العالم تشريعات وقوانين وعقدت اتفاقيات للحد منها، ولم تقتصر تلك الجهود على الحكومات فقط، بل امتدت أيضاً إلى مؤسسات المجتمع المدني، حيث تسعى هذه المؤسسات المهتمة بمجال الطفولة بالتعاون مع المنظمات الدولية إلى المساهمة في وضع حلول لهذه الظاهرة والوقوف على الأسباب المؤدية لها.

ونتيجة لهذه الجهود المستمرة تم صياغة اتفاقية حقوق الطفل والتي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1990 وجاء فيها: "**الطفل هو كل شخص تحت عمر الثامنة عشرة لم يبلغ سن الرشد بموجب قانون الدولة، والتي يجب عليها حمايته من التنكيل والاستغلال، ويتم حماية خصوصياته وعدم التعرض لحياته**"، كذلك ضمنت الاتفاقية عدد من البنود التي تتعلق بأولوية الطفل في تلقي الرعاية، وضمان الحقوق الأخرى المتعلقة بالرعاية النفسية والصحية والاقتصادية والاجتماعية للطفل بما يكفل له حياة كريمة في كنف الدولة التي ينتمي إليها والعيش بكرامة وأمان (بروتوكول حقوق الانسان، 1993، ص237).

أُبرمت الاتفاقية السابقة في ضوء أحداث الحرب العالمية الأولى والثانية وبما خلفته من دمار وقتل وتشريد مما دعا الدول إلى إقرار ميثاق يعمل على الحفاظ على حياة وحقوق الفئات الأكثر تضرراً وهم كبار السن والنساء والأطفال ومحاولة لحمايتهم من ويلات الحروب التي تؤثر على رفاه الأطفال ونموهم النفسي والاجتماعي والذي من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر على مستقبل الدولة التي يعيشون فيها، لكون الطفل هو مستقبل هذه الدول واذا ما تم الاهتمام به وعنايته وتنشئته بشكل صحيح وسليم جسدياً وعقلياً ونفسياً، لتضمن الدول لنفسها مستقبلاً قوياً بشباب أصحاء متعلمين، والعكس صحيح.

إن تعرض الطفل للعنف والكوارث الطبيعية والبشرية وفقدان الأهل أو الانفصال عن الأسرة والأصدقاء، وتدهور الأوضاع المعيشية، وعدم القدرة على توفير الدعم المالي له ولأسرته، وعدم حصوله على الخدمات يؤدي ذلك إلى حدوث عواقب عاجلة وطويلة الأجل على الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية (تقرير الأمم المتحدة،2012).

لقد عانت الجمهورية العربية السورية من ظاهرة عمل الأطفال كما تعاني منها أي دولة نامية، وقد كان مسيطراً عليها خلال العقود الماضية أي قبل حدوث الأزمة عام 2011 كون أسبابها معروفة وداخلية، لكن عندما اندلعت الأحداث الدامية في الداخل السوري وهرب العديد من الأطفال مع ذويهن من جحيم الحرب ليواجهوا قسوة الحياة في مخيمات اللاجئين في دول الجوار والتشرد في الداخل، وجد هؤلاء الأطفال أنفسهم كباراً بسبب الهموم والمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقهم، وكذلك بسبب الفقر نتيجة النزوح من بيوتهم، أو بسبب فقدان معيل الأسرة فتفاقم حجم ظاهرة عمل الأطفال بشكل مثير للجدل ومهدد للاقتصاد والمجتمع، ورافق ذلك بروز آثارها السلبية على الطفل والاقتصاد والمجتمع بشكل واضح.

ولا بد من الإشارة إلى أن الباحثة قد أجرت الدراسة على كامل محافظات الجمهورية العربية السورية وليس فقط مدينة دمشق، وذلك لعدة أسباب أهمها: محدودية البيانات المتعلقة بمدينة دمشق، مما يعني ذلك إلى تضييق

أفق الدراسة وجعلها قاصرة عن تغطية ظاهرة عمل الأطفال كظاهرة اقتصادية مؤثرة على دولة بكاملها وليس محافظة واحدة فقط.

في هذه الدراسة ستقوم الباحثة بتحديد مفهوم الأزمات بشكل عام والأزمة السورية بشكل خاص وكذلك مفهوم ظاهرة عمل الأطفال وانعكاسات الأزمة السورية على هذه الظاهرة الخطيرة، مع إلقاء الضوء على الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية الأطفال العاملين، وكذلك ستلقي الضوء على دور المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية المرتبط عملها مع الأطفال للحد من هذه الظاهرة، مع محاولة لرصد أسباب وآثار هذه الظاهرة، وتقييم مبدئي لحجم المشكلة وأبعادها، واقتراح بعض التوصيات لحلها أو التخفيف منها ومن آثارها، أملاً في انشاء جيل أفضل لصنع غد أفضل.

2. إشكالية الدراسة:

نجحت العديد من الدول المتقدمة في معالجة ظاهرة عمل الأطفال لديها بجهد كبير خلال سنوات متعددة، من خلال سن العديد من القوانين لحماية الطفل وتنظيم عمله ليتناسب مع مقدراته الجسدية والعقلية، إلا أن هذه الظاهرة استمرت بالتوسع والتفشي في الدول النامية، بسب توالي الأزمات على هذه البلدان سواء أكانت أزمات طبيعية أو بشرية أو مركبة، وقد مرت سورية منذ 2011 بعدة أزمات فاقم الوضع المعيشي فيها، وفاقم ظاهرة عمل الأطفال والتي تعد من أخطر الظواهر التي تمر على أي بلد، وتأتي خطورة هذه الظاهرة كونها تعزز دورات الفقر بين الأجيال، وتقوض الاقتصادات الوطنية وتعرقل التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية لأي بلاد، إنها ليست سبباً فقط، ولكنها أيضاً نتيجة لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي يعززها التمييز.

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في تحديد مدى أثر الأزمة السورية في ظاهرة عمل الأطفال خلال الفترة الواقعة بين 2011 و2020 عبر تحليل العديد من المؤشرات التي ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بهذه الظاهرة وذلك وفقاً للعديد من الدراسات العربية والتي لاحظت الباحثة أنها تركز على الجانب الاجتماعي والقانوني لهذه

الظاهرة، واعتبرت أن ظاهرة عمل الأطفال هي ظاهرة اجتماعية أو قانونية وقامت هذه الأبحاث والدراسات بمعالجتها من هذين المنظورين وليست كظاهرة اقتصادية لها أثر كبير على اقتصاد أي بلد توجد فيه هذه الظاهرة، وهذه أحد الصعوبات التي واجهت الباحثة حيث هناك قلة للدراسات العربية التي ألقت الضوء على هذه الظاهرة كظاهرة اقتصادية لها انعكاساتها السلبية الضارة على أي اقتصاد تستشري فيها، وهذا ما ميز هذه الدراسة عن غيرها كونها تناولت الجانب الاجتماعي والقانوني مع التركيز على الجانب الاقتصادي للإحاطة بأسباب هذه الظاهرة ودراسة المؤشرات الاقتصادية على مستوى البلاد والمرتبطة بظاهرة عمل الأطفال وفقاً للبيانات المتوفرة بشكل تحليلي، واقتراح حلول لمعالجتها، إضافة إلى محدودية البيانات المتوفرة لحساب هذه المؤشرات من قبل العديد من الجهات المختصة وغياب الإحصائيات لعدد من السنوات المرتبطة بهذه المؤشرات بسبب الأزمة وهذه الصعوبة الثانية التي واجهت الباحثة، بينما لوحظ أن الدراسات الأجنبية ذات الصلة بالموضوع في الحقيقة ركزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وربطت بينهما كما فعلت الباحثة، إلا أنها أيضاً لم تعمل على تحليل مؤشرات اقتصادية، وخلال الدراسة سيتم الإحاطة لحجم الدور الذي قامت وتقوم للآن به المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية المرتبطة بشكل جزئي أو كلي بالمنظمات الدولية العاملة في سورية للحد من حجم هذه الظاهرة وتخفيف آثارها على المجتمع والاقتصاد.

وستقوم الباحثة من خلال هذه الدراسة بحل هذه الإشكالية من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ماهي الأزمات بمفهومها وأشكالها وآثارها؟ وماهي الأزمة السورية بمفهومها وشكلها وآثارها؟
2. ما مدى تأثير الأزمات بشكل عام في ظاهرة عمل الأطفال؟
3. ما هو أثر الأزمة السورية في عمل الأطفال؟

4. ما هو دور المؤسسات الحكومية المختصة كوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة التربية، والهيئة السورية للأسرة وكذلك الجمعيات الاهلية المرتبط عملها بالمنظمات الدولية للحد من هذه الظاهرة؟

3. فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضيتين الأساسيتين الآتيتين:

1. يوجد أثر للأزمة السورية في ظاهرة عمالة الأطفال، وذلك من خلال حساب المؤشرات الآتية:

تغير عدد السكان، تغير عدد الأطفال من المدراس حلقة التعليم الأساسي(المتسربين)، معدل الفقر، مستوى المعيشة، معدل التضخم، معدل البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل القيد في المدراس، حجم الأسرة

2. يوجد دور للمؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية للحد من ظاهرة عمل الأطفال، وذلك من خلال حساب المؤشرات الآتية:

- المشاريع التنموية: ترميم مدراس، مشاريع عمل
- حجم المساعدات الدولية التي يتم تقديمها من قبل: الهلال الأحمر– UNDP لتخفيف الفقر

4. أهمية وأهداف الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها ألقت الضوء على الجانب الاقتصادي لظاهرة عمل الأطفال خلال الأزمة السورية منذ عام 2011 ولغاية 2020 كما سوف يتم تحليل المؤشرات الاقتصادية التي ترتبط بظاهرة عمل الأطفال،

وسيتم عرض إطارها النظري المأخوذ من الأدبيات الاقتصادية والتقارير والدراسات المحلية والدولية التي تناولت موضوع عمل الأطفال وخاصة في ظل الأزمات والحروب، وذلك من خلال التطرق لكل عنصر من عناصر عنوان الدراسة على حدى بغية الوصول إلى أهداف الدراسة، والتي تتلخص بما يلي:

- ✓ التعرف على مفهوم الازمات وأسبابها وأنواعها، والآثار المترتبة عليها
- ✓ تحديد المفهوم العالمي والوطني لظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والصحية على الطفل
- ✓ تحليل انعكاسات الأزمة السورية على ظاهرة عمالة الأطفال
- ✓ تحليل دور المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية للتخفيف من آثار هذه الظاهرة.

5. مصطلحات الدراسة:

- **الأزمة:** وتتمثل بحدوث حالة ما نتيجة لغياب السياسة أو الخطط أو عدم الرشد في اتخاذ القرارات أو لأسباب أخرى عديدة قد تخرج عن سيطرة المسؤولين.
- **الأزمة السورية:** أزمة مركبة بدأت منذ مطلع عام 2011، وانخفض حتى تلاشى الجانب العسكري منها عام 2018، وبقيت الجوانب الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مستمرة حتى يومنا هذا.
- **عمل الطفل:** هو العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل، ويهدد سلامته، وصحته، ورفاهيته، في ظل ضعف الطفل، وعدم قدرته عن الدفاع عن حقوقه، وهذا ما يؤذي الطفل ولا يسهم في تنميته وإنما يسبب في إعاقة تعليمه وتغيير حياته ومستقبله نحو الأسوأ.
- **المؤسسات الحكومية المختصة:** المؤسسات الحكومية السورية والتي من صلب عملها معالجة المشاكل التي لها علاقة بظاهرة عمل الأطفال وظواهر أخرى لها آثار عميقة على النواحي

الاجتماعية والاقتصادية في البلاد بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات أخرى، وخلال هذا البحث نقصد بها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة التربية، والهيئة السورية لشؤون الأسرة.

- **الجمعيات الاهلية:** الجمعيات الأهلية المرخصة ضمن مدينة دمشق والتي لها صلة مع المنظمات الدولية: كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP وما يتبعه مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF وكذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، ومنظمة الهلال الأحمر السوريSARC والتي ساهمت بتخفيف آثار الأزمة على الأسر والأطفال من خلال تقديم العديد من المساعدات النقدية والعينية.

6. حدود الدراسة:

حدود مكانية: مدينة دمشق

حدود زمانية :خلال الفترة الممتدة من عام بداية الأزمة 2011 ولغاية نهاية عام 2020 حسب البيانات المتوفرة لدى الباحثة.

7. الدراسات السابقة:

- **دراسة (العزب،2022)** بعنوان: "**العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بعمل الأطفال دراسة ميدانية على مجموعة من الحالات بمدينة دمياط**" هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بعمل الأطفال وتوصلت الدراسة لمجموعة من **النتائج** أهمها: تعدد العوامل الاجتماعية الدافعة لعمالة الأطفال، وقد تمثلت تلك العوامل في الفئة الدائمة في الانفصال الأسري، وكثرة الخلافات والشجارات العائلية، أما الفئة المؤقتة فإن ظروفهم الاجتماعية مستقرة إلى حد ما ولكنهم يحاولون الخروج للعمل لتحسين الأحوال المعيشية، وفيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية الدافعة لعمالة الأطفال، فكان أهمها في الفئة الدائمة من الأطفال العاملين حيث أن

الظروف الاقتصادية منخفضة جداً فشكَّل ذلك دافعاً قوياً لعمل الأطفال في مهن دائمة، بينما الأطفال العاملين في الفئة المؤقتة كان الدافع للعمل هو ضعف دخل الأسرة، وأخيراً تأتي العوامل الثقافية والتعليمية، وقد تمثلت في الفئة الدائمة في ضعف أهمية التعليم بالنسبة للأسرة وذلك على العكس من الفئة المؤقتة، اعتبرت الباحثة دراسة عزب دراسة ذات إضافة جيدة فيما يتعلق بعمل الأطفال فقد ركزت الدراسة على كلا الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى فكرة تقسيم الأطفال وفقاً للظروف الاقتصادية إلى فئتين فئة تعمل بشكل دائم وفئة تعمل بشكل مؤقت هنا كان التميز والدقة فيها، وقد استخدم الباحثة في هذه الدراسة أسلوبين للبحث الاستبانة وكذلك المقابلة مما يجعل النتائج أكثر مصداقية.

- **دراسة (خرشف، 2020)** بعنوان: " **أسباب و أبعاد عمالة الأطفال**" حيث ألأقت هذه الدراسة الضوء على ظاهرة تشغيل الأطفال التي انتشرت عبر دول العالم بشكل كبير، حيث يوجد العديد من العوامل التي تدفع الأطفال للعمل من بينها، العامل الاجتماعي المتمثل في الفقر وتدني مستوى المعيشة، والعامل التعليمي ويظهر من خلال انتشار الأمية وجهل الأسر بأهمية التعليم لهم ولأبنائهم، أما العامل الاقتصادي فيتجلى في تدني مستوى التنمية وانتشار البطالة، وعامل عدم الاستقرار، كما أشارت الباحثة إلى تأثير الحروب على الأطفال حيث تتسبب الحروب والأزمات الاقتصادية في التشرد والهجرة التي تجبر الأطفال على العمل، وهناك العامل القانوني الذي يبين ضعف الدول في القيام بمسؤوليتها في فرض قوانين تمنع تشغيل الأطفال وتعاقب مخالفيه، وتوصلت الدراسة إلى أن عمل الأطفال تؤثر على الطفل فتعيق نموه النفسي والعاطفي والجسدي، كما تؤثر على الدول من خلال تأثيرها على المجتمع أين ينتج عنها مجتمع غير متوازن في تكوينه، واهم أثر تتسبب فيه الظاهرة هو البعد الاقتصادي حيث لا يساهم الادماج المبكر للطفل في سوق العمل في تحقيق نتائج ايجابية بل هو استثمار خاسر على كل الأصعدة، على الرغم من ان هذه

الدراسة قد أشارت إلى أسباب وآثار عمل الأطفال وغطت مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية، إلا أن الباحثة وجدت أن هذه الدراسة وصفية بحتة ولا يوجد فيها أية مؤشرات يمكن الاستعانة بها للتحقق من أثار عمل الأطفال.

- **دراسة (الرواي وآخرون، 2019)** بعنوان:" **الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن الحروب على العراق للفترة من 1980-2015**" استهدفت الدراسة التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي نتجت عن الحروب المتتالية على دولة العراق خلال حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية وأخيراً الغزو الأمريكي على العراق، وقد توصلت الدراسة الى وجود العديد من الآثار السلبية التي خلفتها الحروب المتتالية على العراق منها الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأثرها أيضاً على الأطفال، **وقد أوصت الدراسة:** بالعمل على نشر ثقافة السلام في المجتمع الدولي وخاصة مناطق الحروب المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط للحد من وطأة الآثار السلبية للحروب، ودعم الجهود الدبلوماسية في حل المشاكل والنزاعات الداخلية، وتعزيز سياسة الاحتواء بين دول الجوار لوأد أي خلاف عسكري قد يحدث، والعمل على إزالة العقوبات الدولية المفروضة على دولة العراق لدعم الاقتصاد العراقي وتحريره من القيود المفروضة عليه، وتشجيع المجتمع الدولي على الاستثمار في العراق وانشاء مشروعات جديدة، والدعوة إلى تكاتف الهيئات الدولية على حل المشكلات البيئية التي حلت بالمجتمع العراقي نتيجة الحروب المتتالية، وترى الباحثة أن هذه الدراسة من حيث الآثار التي تعرض لها العراق نتيجة الحروب المتتالية على المجتمع والبيئة والاقتصاد ومن ضمن ذلك الأطفال مهمة جداً وتشابه الحالة السورية كون البلاد تعرضت لأزمات متتالية من حصار اقتصادي في الثمانينات، والعديد من الضغوطات الاقتصادية والسياسية كون الجمهورية السورية بلد المقاومة، ومن ثم الأزمة السورية التي كانت نقطة تحول كبيرة في البلاد، وتتالت الأزمات الخارجية والداخلية فيما بعد.

- **دراسة (إمام ،2018)** بعنوان: " **ظاهرة عمل الأطفال في مصر في ظل قانون مكافحة الاتجار بالبشر**" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، المؤدية إلى خروج الأطفال للعمل في سن مبكرة، والتعرف على مدى ملائمة نوع العمل الذي يقوم به الطفل مع حالته الجسدية، وقد توصلت الدراسة إلى عدم تناسب طبيعة العمل مع حالة الطفل الجسدية، كما كل الدراسات العربية وجدت الباحثة أن هذه الدراسة دراسة وصفية للعوامل المسببة لعمل الأطفال إلا أنها ركزت على إحدى النتائج المهمة لعمل الأطفال وهو الاتجار بالأطفال للأعمال غير الشرعية كون الطفل يبتعد عن رعاية الأسرة ورقابتها ويصبح فريسة سهلة لمثل هذه العصابات.
- **دراسة (الطواشي،2015)** تحت عنوان: "**عمل الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة**" تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع عمل الأطفال في قطاع غزة، وتوضيح أثر هذا الواقع على المستقبل المهني للأجيال القادمة، وتوضيح الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة من حيث الآثار السلبية الناتجة عنها، ومدى تأثير هذه الظاهرة على ضعف قدرة العنصر البشري في فلسطين على تحقيق التنمية المنشودة على المدى الطويل، وما يصاحبها من آثار سلبية تعود عليهم وعلى القوى العاملة والتي تؤدي إلى تقصير فترة إنتاجيتهم المفترضة، ويضعف قدرتهم على العطاء والعمل في سن متقدمة، كما هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأبعاد الخطيرة لعمل الطفل على المجتمع والتنمية كونه يضعف الامكانات والقدرات لجيل المستقبل، ويؤثر سلباً على تنمية الموارد البشرية وقدراتها التنموية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من **النتائج منها:** عمل الأطفال هي مشكلة لها وجود حقيقي في المجتمع الفلسطيني، ولها أثر سلبي واضح لعمل الأطفال على المستقبل المهني للأجيال القادمة في قطاع غزة، وتدني مستوى التطور المعرفي للأطفال العاملين، كما أكدت الدراسة على وجود أسباباً مختلفة تقف وراء عمالة الأطفال، وكذلك وجود أثر سلبي للعمل على تدني الخبرة الحياتية والمهنية للطفل العامل، وتدني فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل لهؤلاء

الأطفال، أيضاً ركزت هذه الدراسة على الجانب الاجتماعي لظاهرة عمل الأطفال، ولكن تطرقت بشكل وصفي إلى آثارها على المجتمع في قطاع غزة، وهذا ما رأته الباحثة في هذه الدراسة ومعظم الدراسات العربية، على أنها دراسات نظرية فقط وأوصت الدراسة بحلول عامة وصعبة التطبيق ضمن الظروف المتاحة.

- **دراسة (محمد، 2015)** تحت عنوان "**دور المجتمع المدني العربي في دعم سياسات الحد من عمل الأطفال**" حيث قام بتبني مشروعاً متكاملاً لمكافحة عمل الأطفال، بهدف القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، ولا سيما في القطاع الزراعي، وذلك من خلال إعادة تأهيل وإدماج الأطفال العاملين في المؤسسات التعليمية وتوفير الإمكانيات والدعم اللازمين لمنع الأطفال من خطر الانضمام إلى سوق العمل فضلاً عن وضع استراتيجيات مبتكرة لتوفير سبل العيش المستدامة لأسر الأطفال المستهدفين، ويعتمد المشروع على تعاون عدد من الشركاء والمنظمات الإقليمية والدولية، وجدت الباحثة أن هذه الدراسة أكدت على عمل مؤسسات المجتمع المدني بالتضافر مع الجهود الحكومية للتأثير في حل مشكلة ظاهرة عمل الأطفال، ووضحت الدراسة دور المجتمع المدني من حيث التوعية والتثقيف، إلا أن الدراسة ركزت على الجانب التعليمي والتثقيفي كحل لظاهرة عمل الأطفال وهذا غير كاف فهناك جوانب عديدة ومهمة ومترابطة مع الجانب التعليمي والثقافي، كما أنها اقترحت العديد من الحلول الجيدة للحد من عمل الأطفال وخاصة الخطر منها ولكنها حلول عامة وصعبة التطبيق اذا لم يسن قوانين لدعم مؤسسات المجتمع المدني وجعله شريكاً أساسياً للعمل لمعالجة هذه الظاهرة.
- **دراسة (الكرادشة، 2014)** تحت عنوان: "**عمل الأطفال في المجتمع الأردني**" هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الظاهرة في المجتمع الأردني، وأسبابها، والعوامل المولدة لها، والوقوف على أهم ملامح الظاهرة، وتحليل أهم المتغيرات المحددة لخروج الأطفال مبكراً لسوق العمل في الأسرة

الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الظاهرة في الأردن تحدها عوامل مختلفة ومتعددة منها اجتماعية واقتصادية. وقد وجدت الباحثة أن هذه الدراسة قد حللت ظاهرة عمل الأطفال كظاهرة اجتماعية أكثر منها كظاهرة اقتصادية وذلك من خلال المؤشرات الاجتماعية مثل "حجم أسرة الطفل، مستوى تعليم الأب، عمر الأم عند الزواج، صلة القرابة بين الوالدين، ومكان اقامتهما، عدد الزوجات في عصمة الأب، والطرق المتبعة في تربية الأطفال" بينما كان مؤشر دخل لأسرة الشهري هو المؤشر الاقتصادي الوحيد وهذا كان غير كاف من وجهة نظر الباحثة لتحليل ظاهرة عمل الأطفال بكافة جوانبها.

الدراسات الأجنبية التي تناولت ظاهرة عمل الأطفال:

- دراسة (**SCHUMAN ,2017) بعنوان :" دراسة عن تاريخ عمل الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية"** تناولت هذه الدراسة تاريخ عمل الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية، فأكد الباحث أنه قبل عام 1915 أن الأطفال في أمريكا عملوا بشكل طبيعي وقانوني، وقد نمت الصناعة في تلك الفترة بُعيد الحرب الأهلية، وكان من الطبيعي أن تجد الأطفال في المعامل الذين لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات وأحياناً أصغر سناً بكثير. ولم يعمل الأطفال في ذلك الوقت في البيئات الصناعية فقط بل أيضاً في المتاجر، والشوارع، والمزارع، والمنزل، ولاحقاً خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر مع اكتساب الإصلاحيين التقدميين سلطة بذلت الجهود الواسعة لحظر توظيف الأطفال، وقد كان هناك حراك واضح نحو الإصلاحات على مستوى الدولة، ولكن هناك العديد من الولايات وخاصة الجنوبية قاومت هذا الجهد. وقاوم معارضو قانون عمل الأطفال بنفي وجود أي مشكلة بعمل الأطفال وبالعكس أشادوا بقوة لأهمية وجود الأطفال في مكان العمل، مما أحبط هدف تحقيق قانون موحد في جميع أنحاء البلاد، كما تسبب المعارضون لقانون عمل الأطفال بالعديد من الإخفاقات على مستوى الدولة، وبحلول أوائل القرن العشرين أكد الإصلاحيون أن القانون الاتحادي

قد يكون الخيار الأفضل، لكن الدور المحدود للحكومة الفيدرالية بموجب الدستور وجد أن تمرير قانون كهذا احتمال صعب، وأكد العديد من الخبراء الدستوريين، وأعضاء الكونجرس والرؤساء أن مثل هذا القانون كان مخالف للدستور، ولكن وسط تأييد شعبي واسع النطاق للحد من عمل الأطفال تم اقرار هذا القانون وحظر عمل الأطفال في أمريكا، رأت الباحثة أن أهمية هذه الدراسة تكمن بالأمل الذي يمكننا أخذ جرعة كبيرة منه، كون الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعاني من ظاهرة عمل الأطفال ولفترة طويلة، وهناك العديد من العوامل المسببة لذلك، ولكن وبفضل جهود العديد من الأشخاص المؤمنين بهذه القضية وضرورة حلها استطاعوا الضغط وفرض قانون لحماية الطفل وعاماً بعد عام تم حل المشكلة بشكل جذري، وهذا ما يمكن فعله في جميع الدول النامية اذا ما تضافرت الجهود الشعبية والحكومية.

- دراسة **(CASTILLO,2016)** بعنوان : **"هل تساهم العولمة في خفض معدلات عمالة الأطفال؟"** اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين العولمة وعمل الأطفال من منظور متعدد الأبعاد، ولم يتوصل الباحث إلى وجود علاقة مسبقة محددة من خلال تحليل تأثير العولمة على عمل الأطفال وربطها بمستوى التنمية في البلاد، وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة عكسية بين العولمة وعمل الأطفال في البلدان ذات الدخل المتوسط الأكثر ميلاً للانخفاض والدخل المنخفض، وكذلك توصل الباحث إلى أن نقطة الانعطاف ومعامل التقارب التي حصل عليها من خلال تحليل البيانات قد وصفت طبيعة ظاهرة عمل الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل، رأت الباحثة مثل ما رأت هذه الدراسة أن مشكلة عمل الأطفال مشكلة دولية ومرتبطة بعوامل دولية وليست محلية فقط، إضافة إلى القاء الضوء على أهمية عامل الدخل في الأسرة والذي يعد المحرك الأساسي لدفع الطفل إلى سوق العمل.
- دراسة **(GYEKI,2015)** بعنوان "**عمل الأطفال في غانا وآثارها على تعليم وصحة الأطفال** " هدفت إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى خروج الأطفال إلى سوق العمل بالاعتماد على

نظرية النظم البيئية في غانا، فقد أوضحت النتائج أن الأسباب التي أدت إلى مشاركة الأطفال في العمل، هي الفقر، وغياب الوالدين، وضعف إنقاذ قوانين التعليم، وكشفت النتائج أيضاً أن عملهم يؤثر على صحتهم وتعليمهم، وأكدت هذه الدراسة على أثر عمل الأطفال على جانب التعليم والصحة للطفل في دولة غانا الأفريقية والتي من المعروف بمعاناة هذه الدولة الأفريقية كما بقية الدول من تشغيل الأطفال، ترى الباحثة أن هذه الدراسة مهمة جداً كونها ألقت الضوء على الجانب التعليمي والصحي للطفل بسبب العمل بسن مبكر ودون قوانين لحمايته وتنظيم هذا العمل، الا أنها لم تقترح حلول جذرية لمعالجة هذه المشكلة، وانما كانت الدراسة وصفية فقط تحدثت عن الآثار وعن النتائج، دون ذكر حلول جذرية.

- دراسة **(SIROH, 2014)** بعنوان:" **عمل الأطفال وتراكم رأس المال البشري والمساعدات الخارجية**" عرضت الدراسة من خلال نموذج تداخل بين الأجيال الذي امتد لثلاث فترات مع مشكلة عمالة الأطفال، حيث وجد الباحث أن زيادة المساعدات خارجية لدعم صحة الطفل أدت إلى زيادة في عمل الأطفال وعدد المواليد، وأكد أن التعليم الإلزامي الممول من خلال المساعدات الخارجية النقدية له تأثير سلبي على عمالة الأطفال، أما المساعدات الخارجية لها آثار إيجابية على عدد المواليد وعمل الأطفال إذا كانت التحويلات النقدية لدعم الطفل مشروطة، تجد الباحثة أن هذه الدراسة مهمة جداً لكونها ألقت الضوء على أهمية المساعدات ودورها وترى الباحثة أن المساعدات يجب أن تقدم بعد ان يكون قد فهمنا سبب المشكلة وجذورها وأحطنا بالحلول اللازمة لحل المشكلة، ثم نقدم المساعدات وبشكل مشروط كما أشارت الدراسة، والا ستكون المساعدات بلا فائدة وقيمة وستبقى المشكلة كما هي دون حل، ويكون هناك استنزاف للمساعدات الدولية لجهة على حساب جهة أخرى.
- **دراسة ،(MITLIN, 2013)** بعنوان: "**بيئة العمل من أجل الأطفال: فهم المخاطر البيئية للعمل التي تهدد الأطفال ودور أولياء أمورهم للتصرف حيالها**" تناولت الدراسة مقارنة لممارسات عمل

الأطفال في قطاع البناء وهدفت إلى التعرف على مدى ارتباط الأطفال العاملين بطبيعة عملهم والضرر الذي تسببه لهم، إلى جانب فهم أضرار العمل على الأطفال وجهة نظرهم أنفسهم وقد توصلت الدراسة أن الأطفال عينة الدراسة لا يرون أن العمل مضر لهم على الرغم من أنه الضرر الكبير الذي يسببه هذا النوع من العمل على سلامة جسدهم وأكدت الدراسة على أهمية الجهود المتواصلة لتطوير طرق حماية الأطفال من الاتجاه للعمل في البناء، حيث إنها افترضت عدم قدرتهم على اتخاذ القرارات المستقلة والعقلانية، ولا يمكن لاعتماد بشكل أساسي على وجهة نظرهم، وجدت الباحثة أن هذه الدراسة ألقت الضوء فقط على المهن الشاقة للأطفال والتي هي ممنوعة قانونياً وفق المواثيق الدولية لأنها لا تتناسب مع تكوينهم الجسدي والعقلي، وتؤكد الباحثة في الدراسة على خطورة عمل الأطفال بكافة أشكاله فعلى الرغم من عمل الأطفال في مهن تعد غير شاقة وغير مؤذية جسدياً مثل أعمال البيع الا أنها ان لم تكن مدروسة ومحاطة بقوانين لحماية هذا الطفل العامل فإنه يتعرض لشتى أنواع التعنيف اللفظي والنفسي والجسدي والتي لها أثر كبير عليه في المستقبل، اذ أنه من الممكن أن تتكون شخصيته ليصبح انساناً قاسياً يأخذ حقوق الغير انتقاماً، أو ذو شخصية مهزوزة وخانعة لا تعرف ولا تدافع عن حقوقها في الحياة، وهذا له أثر كبير في المجتمع والاقتصاد اذا أننا نحتاج في أي دولة رجال ونساء أسوياء للبناء والتطوير وليس شخصيات هدامة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المشار إليها سابقاً مثل دراسة (الكرادشة،2014) كونها ستستعرض ظاهرة عمالة الأطفال بمفهومها وتعريفها من الناحية الدولية والعربية والمحلية، وكذلك تتفق الدراسة مع دراسة (خرشف، 2020) ودراسة (عزب، 2022) كون هذه الدراسة ستستعرض أبعاد وأسباب عمالة الأطفال، وكما اتفقت الدراسة مع كل من دراسة (الراوي، 2019) ودراسة (الطواشي، 2015)

كونها تلقي الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحروب المدمرة على ظاهرة عمل الأطفال وتفاقم هذه الظاهرة، بينما دراسة كل من (MITLIN,2013) ودراسة (GYEKI,2015) تحدثت عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل الأطفال ولكن ببلاد نامية دون حروب، أما دراسة (محمد، 2015) تحدثت عن دور المجتمع المدني للحد من عمالة الأطفال وهو ما ستركز عليه الباحثة من خلال القاء الضوء على دور الهيئة السورية لشؤون الأسرة ودور الجمعيات الاهلية ذات الصلة بالمنظمات الدولية العاملة مثل منظمة الأمم المتحدة واليونسف والهلال الأحمر والمتعاونة مع الجهات الحكومية المتخصصة التي هي وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية، أما دراسة (إمام، 2018) فقد ألقت الضوء على القوانين التي تم سنها لحماية الطفل كأداة للاتجار وهنا تتفق الدراسة الحالية لأنها تتحدث أيضاً عن القوانين لحماية الطفل من العمل، وتتفق معها كون الحروب والأزمات نتيجة حتمية للفوضى والاتجار بالبشر ولاسيما الأطفال، والذي من السهل الاستحواذ عليهم نتيجة التشرد والبعد عن ذويهم للعمل، أما كل من دراسة (CASTILLO,2016) ودراسة (SIROH,2014) تتحدث عن عمالة الأطفال من وجهة نظر عالمية كونها مشكلة عالمية يتم تصديرها للدول المجاورة، لذا يجب أن ينظر لها كظاهرة عالمية وحلها بشكل عالمي وليس فقط ضمن الدول التي تنتشر فيها، وتتفق هذه الدراسة في هذه النظرة لظاهرة عمل الأطفال وكون البلدان التي تستشري فيها عمالة الأطفال هي دول نامية وتحتاج إلى مساعدات خارجية لتقويض هذه المشكلة، أما دراسة (SCHUMAN,2014) والتي تتحدث عن عمل الأطفال في أمريكا تاريخياً وكيف تم التخلص من هذه الظاهرة من خلال ضبط القوانين ورفع مستوى المعيشة ورفع المستوى التعليمي للأطفال، وتتفق الدراسة الحالية من حيث النتائج مع هذه الدراسة كون الفقر وانخفاض المستوى التعليمي وعدم سريان القوانين من أهم الأسباب التي تفاقم ظاهرة عمل الأطفال.

8. منهج الدراسة وأدواتها:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في عرض الإطار النظري للبحث، والاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لتحليل البيانات الكمية للمؤشرات المدروسة والتي توضح أثر الأزمة السورية في ظاهرة عمالة الأطفال، وكذلك البيانات التي تحدد دور المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الاهلية لتخفيف آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد والمجتمع السوري.

9. مكونات الدراسة:

أولاً: الجانب النظري:

1. الفصل الأول: الأزمات مقاربة نظرية:

1.1. المبحث الأول: أسباب الأزمات وأنواعها

1.2. المبحث الثاني: الآثار المترتبة في الأزمات

2. الفصل الثاني: ظاهرة عمالة الأطفال

2.1. المبحث الأول: مفهوم ظاهرة عمل الأطفال

2.2. المبحث الثاني: آثار عمل الأطفال

2.3. المبحث الثالث: قياس ظاهرة عمالة الأطفال

ثانياً: الجانب العملي:

1. **الفصل الأول: انعكاسات الأزمة في ظاهرة عمالة الأطفال:** تحليل المؤشرات الآتية: معدل عدد السكان– – معدل الفقر – معدل التضخم – معدل البطالة – نصيب الفرد من الناتج المحلي– معدل القيد في المدراس – متوسط حجم الأسرة.
2. **الفصل الثاني: دور المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية للحد من هذه الظاهرة:** (عدد المشاريع التنموية: ترميم مدراس، مشاريع عمل – حجم المساعدات الدولية: الهلال الأحمر– UNDP لتخفيف الفقر)

ثالثاً: النتائج والتوصيات

رابعاً: الخاتمة

1. الفصل الأول: الأزمات مقاربة نظرية:

1.1. المبحث الأول: تعريف الأزمة أسبابها وأنواعها

1.1.1.تمهيد

1.1.2.تعريف الأزمة وأسبابها

1.1.3.أنواع الأزمات:

1.1.3.1. أزمات بشرية: اقتصادية – عسكرية – اجتماعية – سياسية – مركبة

1.1.3.2. أزمات طبيعية: الكوارث الطبيعية

1.1.4.خلاصة المبحث الأول

1.1. المبحث الثاني: الآثار المترتبة على الأزمات

1.2.1. تمهيد

1.2.2. آثار اقتصادية: طاقة – غذاء – مديونية وتضخم

1.2.3. الآثار الاقتصادية للأزمة في سورية

1.2.4. آثار اجتماعية: فقر– بطالة – مستوى المعيشة

1.2.5. الآثار الاجتماعية للأزمة في سورية

1.2.6. خلاصة المبحث الثاني

1.1. المبحث الأول: تعريف الأزمة أسبابها وأنواعها

1.1.1.تمهيد:

يشهد العالم ظاهرة لافتة في نوعها وزيادة شدتها، فقد اجتمعت العديد من الأزمات البشرية والأزمات الطبيعية في توقيت واحد خلال العقود الماضية من أزمات تضخّم وطاقة وغذاء وركود وتفاقم الدين العالمي وغيرها.

وقد عرف العالم على امتداد القرن الماضي أزمات اقتصادية متعددة، ففي الفترة 1939 – 1929 نشبت أزمة الكساد الكبير، وجرى تصنيفها بأنها أسوأ أزمة اقتصادية عالمية في القرن العشرين، حيث نتج عنها انهيار كبير في سوق الأسهم الأميركية في 29 تشرين الأول 1929 والمسمى بالثلاثاء الأسود واستمر الكساد نحو عشر سنوات تقريباً، وأسفر عن خسارات هائلة في الدخل ونقص في الإنتاج، خاصة في الدول الصناعية، كما أثر بشكل كبير في الاقتصاد الأميركي، فقد ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأميركية إلى نحو 25 % في ذروة الأزمة عام1933 (Gilles،2018).

وفي عام 1973 اندلعت أزمة النفط والمعروفة أيضاً باسم "**صدمة النفط**"، والتي بدأت عندما قرَّر أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك خاصة المنتجين العرب الرد على قرار الولايات المتحدة بإرسال شحنات السلاح إلى إسرائيل خلال حرب تشرين الأول1973 ، وأدت هذه الأزمة إلى حدوث تضخم حاد عالمياً بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة والركود الاقتصادي.

أما في عام 1997 نشبت أزمة النمور الآسيوية التي انطلقت من تايلاند وانتشرت سريعاً إلى دول شرق آسيا، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، ثمّ انتقلت إلى شركاء هذه الدول التجاريين حول العالم.

(2017، Ravenhill)

كما حدثت الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008 – 2007 التي اعتبرت الأسوأ منذ الكساد العظيم، فقد أحدثت هزة عنيفة في قطاع البنوك وشركات العقارات الأميركية وبورصات العالم، حيث انطلقت من الولايات المتحدة ثم انتقلت إلى أسواق المال في أوروبا وآسيا ومنطقة الخليج العربية والدول النامية، وكان من نتائجها انهيار بنك Lehman Brothers أحد أكبر البنوك الاستثمارية في العالم، وكذلك انهيار شركات تأمين وعقارات كبرى، كما أدت إلى إفلاس العديد من البنوك العالمية الكبرى في الولايات المتحدة وآسيا وأوروبا(Kates,2020)

لاحقاً شهد العالم أزمات عدة لا ترقى إلى تصنيفها كأزمة اقتصادية عالمية، إلى أن جاءت أزمة جائحة فيروس كورنا المستجد في كانون الأول 2019، وهي أسوأ أزمة صحية عرفها العصر الحديث وأدت إلى نتائج اقتصادية كارثية على العالم، فقد أفادت كبيرة الخبراء الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي جيتا غوبيناث Jetta GOPINATH في 25 كانون الثاني 2022 أن خسائر الاقتصاد العالمي من جراء الجائحة ستصل إلى 13.8 تريليون دولار بحلول عام 2024، وقد كان للجائحة انعكاسات شديدة على الاقتصادات الوطنية والأنشطة الاقتصادية الرئيسة مثل السياحة والسفر والطيران والخدمات، وضخَّمت الديون العامة السيادية وعجز الموازنات العامة، وأدت إلى حدوث تراجع ملحوظ في إيرادات الدول من الضرائب والرسوم والنقد الأجنبي، واستنزفت موازنات العديد من الدول التي رصدت مخصصات ضخمة لمواجهة تبعات الجائحة سواءً على الصحة العامة والأفراد أو على الأسواق والأنشطة الاقتصادية.

تأثرت سورية بمعظم هذه الأزمات، سواء بشكل مباشر وغير مباشر إلا أن ما تأثر به اقتصادها في العمق هو الحرب الكونية **(الأزمة)** التي عصفت بها منذ مطلع عام 2011 بمراحلها المختلفة ومستمرة لتاريخ اليوم بعد هدوء جانبها العسكري، فمن العوامل الأساسية التي قادت إلى الأزمة في سورية والتي تتمثل في جذورها الاختناق المؤسساتي الذي همش قطاعات كبيرة من المجتمع وحرمها من الاسهام بفعالية في الحياة السياسية

والاقتصادية والاجتماعية. وتسبب في فقدان قدرة المؤسسات الاقتصادية على التطور لمجاراة التطورات في المؤسسات الاقتصادية في الدول المجاورة ولمجاراة التطلعات الجديدة في المجتمع السوري. لقد سببت الأزمة الحالية تدميراً واسعاً لكل من رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي، لتصل إلى خسائر غير قابلة للاحتمال للأجيال الحالية والمستقبلية، وقد قدرت عدة دراسات خسائر الاقتصاد السوري حتى نهاية عام 2012 أي بعد عام من اندلاع الأزمة بـ 48.4 مليار دولار أمريكي، والذي يعادل 81.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسورية عام 2010 بالأسعار الثابتة لعام 2000، وتعتبر هذه الخسارة كبيرة بالمقارنة مع الخسائر المحسوبة التي نتجت عن النزاعات الداخلية في دول أخرى. وتوزعت الخسارة على 50% خسارة في الناتج المحلي الإجمالي، 43% أضرار في مخزون رأس المال، إضافة إلى 7% والتي تمثل الزيادة في الإنفاق العسكري نتيجة الأزمة، وللآن مازالت البلاد تعاني من تبعات الأزمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والذي سيتم التركيز على هذين الجانبين ضمن الأطروحة لكونهما السبب الجوهري والمؤثر الأساسي لتفاقم ظاهرة عمل الأطفال والذي هو الموضوع الجوهري للأطروحة.

خلال هذا المبحث سنتطرق بداية إلى تعريف الأزمات لغة، وما طرحته الأدبيات الاقتصادية من تعاريف وأنواع الأزمات، فموضوع الأزمات هو أحد شقي الدراسة ومن الضرورة بمكان الإحاطة بهذا الشق من الناحية العلمية والنظرية لإلقاء الضوء تالياً على الأزمة السورية وفهمها وتصنيفها وفقاً للأدبيات الاقتصادية، وكذلك الإشارة إلى جانبيها الاقتصادي والاجتماعي كون هذين الجانبين مهمين كما أشرنا سابقاً لكونهما السبب والأثر لعمل الأطفال.

1.1.2.تعريف الأزمة وأسبابها:

- **تعريف الأزمة لغةً:**

تُعرف كلمة (**أزمة**) بأنها مشكلة يثير استخدامها في كثير من المجالات والنقاشات الحادة حول تحديد مفهوم معين أو اتجاه معين في القضايا العامة أو الخاصة، قد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية، والمقصود بفكرة (**أزمة**) هنا هي المشاكل أو الأحداث التي تحدث في المجتمع وتزعزع استقرار الدول ويكون حدوثها غير متوقع.(معجم لسان العرب،ج 12، ص17).

وقد تعددت تعريفات الأزمة، فاختلفت في بعض الجوانب، واتفقت في جوانب أخرى، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات:

- **الأزمة بشكل عام:** ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد، أو الجماعة، أو المنظمة، أو المجتمع، وغالباً ما ينتج عنه تغيير كبير (صلاح، علا، 2001).
- **والأزمة سياسياً وعسكرياً:** هي اللحظة الفاصلة والحرجة بين السلم والحرب عند تأزم العلاقات بين الدول.
- **والأزمة اقتصادياً هي:**" موقف يواجه متخذ القرار يفقد فيه القدرة على السيطرة عليه أو على اتجاهاته المستقبلية، تتلاحق فيه الأحداث وتتشابك الأسباب بالنتائج" (الخضيري، 1993، ص 53).

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأزمة تمثل موقفاً غير اعتيادياً وغير متوقعاً شديد الخطورة والسرعة ذو أحداث متلاحقة، تتداعى فيه النتائج وتختلط أسبابها، يهدد قدرة الفرد أو المنظمة أو المجتمع على البقاء. وتمثل محنة ووقتاً عصيباً لصعوبة اتخاذ قرار غير مألوف في ظل حالة من غياب المعلومات وعدم التأكد والمستقبل الغامض. إلا أن الأزمة لا تشمل التهديد (Threat) فقط إنما الفرصة (Opportunity) للتغيير كذلك. مما يجعلها مفهوماً معقداً وغنياً وجدلياً ذو متلازمة لفظية وطرفين متضادين ينبغي التوفيق بينهما وهذا

ما ذهب إليه (Morin،1976)، في وصفه للأزمة اعتماداً على المفهوم الجدلي الذي يجمع الفرصة والتهديد. إذ توصف الأزمة في نفس الوقت بتأثيرات سلبية (التشويش، وعدم التنظيم، والصراع، والإرباك، والإجهاد المفرط الذي يقود إلى تصرفات طائشة)، وتأثيرات ايجابية (تعبئة وتماسك، وتعاون، وتكيف إلى البيئة، والتعلم بالتجربة).

وهكذا تحول مفهوم الأزمة من وجهة النظر التقليدية التي تصفها كحدث يدمر أو يؤثر في الاقتصاد ككل، إلى وجهة النظر الاستراتيجية، بكونها لحظة حاسمة ونقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ.(Diermeier, 2014)

وعرفها كل من Kasberson & Pijawka :

"بأنها نشاط هادف يقوم به المجتمع لتفهم طبيعة المخاطر المماثلة لكي يحدد ما ينبغي عليه إزاءها واتخاذ وتنفيذ التدابير للتحكم في مواجهة الأزمات وتخفيف حدة وأثار ما يترتب عليها"

1.1.3. أنواع الأزمات:

إن الخطوة الأولى للتعامل السليم مع الأزمة هي تحديد طبيعة أو نوع الأزمة: إلا أن تحديد نوع الأزمة ليس عملية سهلة لان أي أزمة بحكم طبيعتها تنطوي على عدة جوانب متشابكة اقتصادية إنسانية جغرافية وسياسية، وبالتالي تتنوع التصنيفات بتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد نوع الأزمة، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الأزمات استناداً إلى المعايير التالية(عليوه، 2003، ص22):

1. حسب نوع ومضمون الأزمة: فالأزمة قد تقع في المجال الاقتصادي أو السياسي، ووفقاً لهذا المعيار قد تظهر أزمة بيئية أو سياسية أو اقتصادية، وداخل كل نوع قد تظهر تصنيفات فرعية مثل: الأزمة المالية ضمن الأزمة الاقتصادية.

2. **حسب النطاق الجغرافي للأزمة:** إن استخدام المعيار الجغرافي يؤدي إلى ما يعرف بالأزمات المحلية التي تقع في نطاق جغرافي محدود أو ضيق، كما يحدث في بعض المدن والمحافظات البعيدة كانهيار جسر.

3. **حسب حجم الأزمة:** فقد تكون الأزمة صغيرة أو محدودة تقع داخل إحدى المنظمات أو مؤسسات المجتمع، وقد تكون متوسطة أو كبيرة، ويعتمد معيار الحجم على معايير مادية كالخسائر الناجمة عن أزمة المرور أو تعطل في توليد الطاقة الكهربائية، ثم هناك في كل أزمة معايير معنوية كالأضرار والآثار التي لحقت بالرأي العام وبصورة المجتمع أو المؤسسة التي تعرضت للأزمة.

4. **حسب المدى الزمني لظهور وتأثير الأزمة:** في هذا الإطار هناك نوعان من الأزمات:

- **الأزمة الانفجارية السريعة:** وتحدث عادة بسرعة وفجأة كما تختفي بسرعة وتتوقف نتائج هذه الأزمات على الكفاءة في إدارة الأزمة، مثال ذلك: اندلاع حريق ضخم في مصنع لإنتاج مواد كيماوية.
- **الأزمة البطيئة الطويلة:** تتطور هذه الأزمة بالتدريج، وتظهر على السطح رغم كثرة الإشارات التي صدرت عنها لكن المسؤولين لم يتمكنوا من استيعاب دلالات هذه الإشارات أو التعامل معها، ولا تختفي هذه الأزمة سريعاً بل قد تهدد المجتمع لعدة أيام، من هنا لابد من تعديل الخطة الموجودة لمواجهة الأزمة ووضع خطة جديدة والتعامل معها بسرعة وبدون تردد.

5. **حسب طبيعة التهديدات التي تخلق الأزمة:** تختلف التهديدات التي تواجه المنظمة أو المجتمع وبالتالي يمكن تصنيف الأزمات استناداً إلى نوعية ومضمون التهديد، فهناك تهديدات خارجية موجهة ضد المعلومات ومجموعة متعلقة بالأعطال والفشل وتهديد خارجي موجه ضد اقتصاد ما وتكون الخسائر فادحة والكثير من التهديدات النفسية.

6. **حسب أسباب الأزمات:** ويمكن تقسيمها حسب هذا المعيار إلى:

- أزمات تظهر نتيجة تصرف أو عدم تصرف المنظمة وتتضمن الأخطاء الفنية أو الفشل في تحقيق أساليب العمليات المعيارية.
- الأزمات الناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية.
- الأزمات الناتجة من خارج المؤسسة وليس للمؤسسات أي دخل في حدوثها.
- الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين.

7. **حسب طبيعة أطراف الأزمة:** استناداً إلى طبيعة الطرف أو الأطراف المنخرطة في الأزمة أو تأثيرها على الدولة يمكن التمييز بين الأزمات الداخلية والخارجية، فإذا تعلق الأمر بأحد جوانب السيادة الخارجية للدولة أو انخرط طرف خارجي في الموقف كانت الأزمة دولية خارجية، أما إذا ارتبط الأمر بتفاعلات القوى السياسية والمجتمعية في الداخل كانت الأزمة داخلية.

تم عرض التصنيف السابق لأنواع الأزمات وفقاً للأدبيات والأبحاث الاقتصادية والإدارية المتعلقة بالأزمات بعد قراءتها والاطلاع عليها، وستقوم الباحثة خلال الآتي بعرض تصنيف آخر متماثل في بعض الأركان ومختلف بأركان أخرى وفقاً لبعض الأدبيات الاقتصادية الأخرى وبما يتناسب مع الدراسة.

يمكن تقسيم أنواع الأزمات بالشكل الآتي:

1.1.3.1. أزمات بشرية:

تعرف الأزمة البشرية بأنها أزمة حدثت من صنع يد البشر وبتخطيطهم وتدبيرهم وذلك لمصالح فردية أو مشتركة ويندرج ضمنها: الأزمة الاقتصادية، الأزمة العسكرية، الأزمة السياسية، الأزمة المركبة وسنقوم من خلال الآتي إيضاح مفهوم كل نوع على حدى والتطرق إلى الأزمة السورية كونها أزمة بشرية مركبة (الخشالي وآخرون، 2007، ص18).

أولاً: أزمات اقتصادية:

تشمل عبارة الأزمة الاقتصادية مفاهيم مختلفة، فيمكن اعتبار الأزمة ظاهرة بمعنى أن لها نتائجها أو مظاهرها، وهذا تعريف ناقص فهو يعتبر تحليل الأزمات بصورة مصطنعة من خلال ارجاع الأزمة إلى مظاهرها، كذلك يمكن اعتبار الأزمة كمفهوم بحت، فالأزمة مطروحة فوراً وهي مستمرة ولا توجد لها نهاية ولا بداية، وما ينقص هذا التعريف أنه غير عملي، كما تعرف بأنها اضطراب نهائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو في عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلاف التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام وفقاً للأدبيات الاقتصادية وهي: (توفيق،2004، ص38)

- **الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج):** والتي تدعى أحيانا الأزمة العامة، فتصيب تكرار الإنتاج، وتمثل كل عملية للإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها، أو الإنتاج والتداول، أو الاستهلاك والتراكم، وبهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً إذا ما قورنت بغيرها من الأزمات.
- **الأزمة الوسطية:** فأقل اتساعاً وشمولاً، ومع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني، وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلال وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج.
- **الأزمة الهيكلية:** وتشمل مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، مثل أزمة الطاقة، أزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء وغيرها، وهي بالتالي تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد ولابد أن يكون قطاعاً مهماً وأساسياً.

ثانياً: أزمات عسكرية: تعرف الأزمات العسكرية بأنها أزمات بشرية مثل التمرد، والتهديد باستخدام القوة، والحروب، وتنشأ الأزمة العسكرية نتيجة خطر داخلي: مثل تمرد بالقوة لقلب الحكم، أو خطر خارجي: مثل حشد إحدى الدول قواتها لاجتياح دولة أخرى أو التهديد، وقد تحدث أثناء العمليات العسكرية أو المعارك مثل

حين يقوم أحد الطرفين وبشكل غير متوقع اجتياح مواقع وصفوف الطرف الآخر وبدون سابق انذار (أبو عويضة، 2007، ص 13)

ثالثاً: أزمات سياسية: والتي تحدث بسبب فعل فاعل مثل الاغتيالات، واختطاف الطائرات والسفن وتكون غالباً مرتبطة بعوامل اقتصادية إذ انه لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة، ومن الخصائص العلمية الهامة للازمة السياسية انها تحدث فجأة دون سابق انذار أو تحذير وتصل سلبياتها إلى كل شص داخل الدولة او خارجها، وتتميز بالصدمة العنيفة وإحداث شلل فكري للمسؤولين والمواطنين وذلك لهول الصدمة وعدم التوقع للنتائج المحتملة لهذه الأزمة ومدتها، وعلى الرغم من وجود دلائل عديدة كما هو حال الأزمات إلا انه يتم تجاهل المؤشرات إما لقلة خبرة او عدم وجود الاهتمام وفي الحالتين ستكون النتيجة كارثية(الحريري، 2012، ص35)

رابعاً: أزمات مركبة: تعرف الأزمات المركبة بأنها مزيج من الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية بنسب متفاوتة أي بمعنى آخر أي أزمة هي الأقوى والأشدة تأثيراً، ولا يمكن التكهن كيف تبدأ أو تنتهي، وحلها معقد جداً ومرحلي كما هي مرحلية ولا تحدث فجأة وخير مثال على ذلك الأزمة العراقية واليمينة والسورية (حسين وآخرون، 2020).

1.1.3.2. أزمات طبيعية:

تعرف الأزمات الطبيعية بأنها أزمات سببها الطبيعة وليست من صنع يد البشر بشكل مباشر، وإنما هم حجر أساس فيها، فهم أحياناً أحد الأسباب والمتضررين بآن معاً، وبسبب الجهل أو المعرفة هم من يساهم بانتشارها أو تفاقم نتائجها، ومن ميزات الأزمات الطبيعية أنه يمكن التكهن معظم الأوقات بها فيما لم تكن المرة الأولى، ولا يمكن التحكم بها وبنتائجها بشكل كامل، وإنما يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف آثارها، واذا كانت تحدث لأول مرة فمن الصعوبة بمكان التحكم بآثارها إلى حين دراسة هذه الظاهرة واتخاذ الإجراءات العقلانية

لتخفيف آثارها، ومن الكوارث الطبيعية نذكر الزلازل وبما له من آثار – البراكين – الفيضانات– الأوبئة وسنلقي الضوء على هذه الكوارث وبما لها آثار اقتصادية على الدول التي تحل بها: (الشعلان،2002)

ويمكن القول أن الجمهورية العربية السورية قد تعرضت لأزمة بشرية مركبة بدأت منذ عام 2011 ومستمرة إلى يومنا هذا، ورافقتها فيما بعد أزمات طبيعية مما أدى إلى تردي الوضع المعيشي والاقتصادي أكثر، فبالإضافة إلى أزمتها المركبة والتي سببت آثار اقتصادية كارثية، جاءت جائحة كوفيد19 نهاية عام 2019 واستمرت لمنتصف عام 2020 الأزمة التي غيرت وجه اقتصاد العالم، وأثرت بالتالي على الاقتصاد السوري المتعب سلفاً فتهاوت العملة السورية أكثر بعد جائحة كوفيد19، إضافة إلى النفقات الجديدة التي تحملها القطاع الصحي لحماية المواطنين، وكذلك القطاعات الأخرى، مما سبب ذلك في انخفاض مستوى المعيشة للمواطنين وانعكس ذلك سلباً على الأطفال الذين وجدوا أنفسهم مضطرين للعمل لاعالة أسرهم أو المساهمة فقط، وتشير الاحصائيات في تقرير اليونسيف 2022 أن حوالي 20% من الأطفال الذين توقفوا عن الدراسة في سورية بسبب جائحة كوفيد19 لم يعودوا إلى المدرسة بعد انتهاء الجائحة مما يعني توجههم إلى سوق العمل وبالتالي ارتفاع جديد في معدل عمل الأطفال.(يونسيف،2022)

ولاحقاً في شباط 2022 تعرضت العديد من المناطق السورية إلى الزلزال الذي ضرب المنطقة فواجه المواطنون حالات نزوح جديدة وفقد للأهل، وإن لم يكن هناك نزوح فالعديد من الأسر تضررت منازلها وأصبحت بحاجة إلى ترميم لتكون قابلة للسكن، أي زيادة جديدة بالنفقات على كاهل الأسر ضمن نفس مستوى المعيشة المنخفض، مما يعني أن هناك شريحة جديدة من الأطفال دخلت سوق العمل إما بسبب فقدان أسرها أو بسبب التردي الجديد بالأوضاع المعيشية.

1.1.4. خلاصة المبحث الأول:

ينظر إلى الأزمة على أنها نقطة حاسمة تتعرض لها الدولة نتيجة تغير ما في بيئتها الداخلية والخارجية بما يترتب عليه تهديد للقيم والأهداف الأساسية التي تسعى إليها في ظل عدد من الضغوط الناجمة عن محدودية الوقت المتاح للتصرف واعتبارات المفاجأة التي تحيط بها، وتقوم كل أزمة على العديد من العناصر كما أنها تتسم بالعديد من الخصائص والسمات وتمر بالعديد من المراحل، في ظل هذا التعدد في العناصر والخصائص والمراحل. وإذا كانت الأزمات تحدث في كل زمان ومكان وبعد أن أصبح العالم وحدة متقاربة سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً بات أي من كياناته عرضة لأزمات التي تأثر في مجتمعاته تأثيرات متفاوتة ولذلك أصبح استخدام المناهج العلمية في مواجهة الأزمات ضرورة ملحة، ليس لتحقيق نتائج إيجابية من التعامل معها وإنما لتجنب نتائجها المدمرة، ومن الملاحظ أن الأزمات الطبيعية قد تكون نتائجها مدمرة ولكنها تصبح متوقعة ويمكن أخذ الاحتياطات فيها وتوخي الحذر من خلال الاجراءات الحكومية وتوعية المواطنين، وتنتهي بانتهاء الكارثة الطبيعية، ولكن الأزمات البشرية نتائجها مدمرة أكثر بسبب تحكم القوى السياسية بها والتي ترتبط بقرارات خارجية وليست قرارات داخلية فقط وهنا من الممكن أن تطول حسب مصالح الدول المرتبطة ببلد أو بلدان الأزمة.

1.2. المبحث الثاني: الآثار المترتبة على الأزمات

1.2.1. تمهيد:

وضعت سلسلة الأزمات التي شهدها العالم على مدى الأعوام القليلة الماضية الدول النامية "التي لديها احتياجات استيراد عالية ومردود مالي قليل" أمام ضرورة وضع سياسات مناسبة للحفاظ على الاستقرار المالي ومواجهة التضخّم وخفض الضرائب، ووضع برامج للحماية الاجتماعية خاصة للطبقات المهمشة والفقيرة، والاهتمام بالفئات الأضعف من المواطنين، وفي مقدمتهم العمالة غير المنتظمة والفقراء، وتجميد برامج خفض الدعم الحكومي خاصة فيما يتعلق بالمياه والكهرباء والوقود والمواد الغذائية الأساسية والمواصلات، ومنع الزيادات في أسعار السلع الغذائية، وتقديم معونات نقدية مباشرة للأسر والمواطنين من ذوي الدخل المحدود لمساعدتهم على مواجهة تداعيات التضخم. وليس أمام الدول النامية سوى التسيير الفعال والإدارة ذات الكفاءة للموارد المالية المتاحة لديها، بحيث يتم توجيه الجزء الأكبر منها نحو تأمين الغذاء، إضافة إلى الحرص على عدم خفض المخصصات المالية للقطاعات المرتبطة مباشرة بالمواطن، وفي مقدمتها الصحة والتعليم والبنية التحتية، إلى جانب إيجاد فرص عمل لائقة لفئة الشباب العاطلين عن العمل.لقد برهنت الأزمات بمختلف انوعها وأشكالها السابقة والحالية على ضرورة قيام حكومات الدول النامية وضع خطط متوسِطة وطويلة الأجل لتنمية مواردها من العملات الأجنبية والحد من الاقتراض الخارجي، وذلك عبر تعزيز الأنشطة والقطاعات المدرَّة للقطع الأجنبي مثل الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات المغتربين، وتنشيط القطاعات الخدمية مثل السياحة وغيرها، وكذا الحد من استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي من خلال الاهتمام بمشاريع الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الزراعية وإطلاق حملات التوعية الواسعة والمستمرة للحد من هدر الطعام.

ومن المعروف أن الأزمات مهما كان نوعها تسبب آثار خطيرة على كل المستويات ولكن سنركز خلال الآتي فقط على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتي تنبثق منها المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن

استخدامها لقياس آثار الأزمات على ظاهرة عمل الأطفال، ومعرفة نتائج هذه الآثار على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي اقتراح حلول المناسبة لتخفيف أو التخلص من آثار الأزمة في ظاهرة عمل الأطفال.

1.2.2. آثار اقتصادية:

عندما تحدث أزمات على المستوى المحلي أو العالمي مهما كان نوعها سواء أكانت أزمات بشرية أو طبيعية، تتأثر الدول المجاورة القريبة والبعيدة بهذه الأزمات، وذلك حسب ارتباطها بالدول التي حدثت فيها الأزمة وكذلك حسب قوة اقتصادها والقائمين على الحكومات وقدرتهم على مواجهة الأزمات من خلال الإجراءات الاحترازية وتخاذ القرارات المناسبة للحد من تخفيف أثر الأزمة على اقتصاداتها، فبعض الدول لديها القدرة والقوة لمواجهة الأزمة، وأخرى تنهار أكثر من الدول التي حدثت فيها الأزمة.

ومن الممكن ألا تسلم العديد من الدول من موجات تضخم عاتية نظراً إلى اعتمادها في سياستها الاقتصادية على الاستيراد في تدبير احتياجاتها من الأغذية والوقود والسلع الوسيطة والمواد الخام، كما تشهد ارتفاعاً ملحوظاً ومتتالياً في أسعار المنتجات الغذائية والوقود، وما يزيد الأمر سوءاً قيام حكومات هذه الدول بخفض الدعم المقدم للمحروقات وغيرها من السلع الأساسية، ومن هذه الآثار الاقتصادية للازمات التي قد تشهدها البلدان بشكل فردي أو جماعي هي وجود نقص في الطاقة والغذاء وارتفاع في المديونية والتضخم. فيما يلي سنستعرض هذه الآثار على اقتصادات البلدان، ومن ثم سنستعرض مسببات والآثار الاقتصادية للأزمة السورية.

لقد وجدت الباحثة أهمية عرض هذه الآثار بشكل عام والآثار في سورية بشكل خاص، كون هذا التفصيل سيقودنا لتحليل أساس ظاهرة عمل الأطفال، فكما ذكرت الباحثة سابقاً أن معظم الدراسات السابقة العربية والأجنبية رجحت أن السبب الأساسي لدفع الأطفال إلى سوق العمل هو الفقر وما يرافقه من آثار والذي يعد نقطة الانطلاق لسلسلة أسباب أخرى، لذلك لا بد من عرض هذه الأثار التي ستقود البلاد إلى معدل أعلى من

الفقر والتي تسببها الأزمات مهما كان نوعها بشري أم طبيعي، فيما يلي توضيح لاهم الآثار الاقتصادية التي تسببها الأزمات وهي:

1.2.2.1. نقص الطاقة:

نتيجة الأزمات التي تؤثر بالدول المنتجة للطاقة مهما كان نوعها يحدث زيادة بالطلب على المواد الخام والسلع ومنتجات الطاقة، مما يؤدي بالضرورة إلى أزمة طاقة تؤثر سلباً في معظم دول العالم، ولتوضيح أكثر يمكن إعطاء مثال نعيشه الآن وعلى مستوى العالم نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية فقد وصل سعر برميل خام برنت بحر الشمال عتبة الـ140 دولار في آذار2022، مقترباً من مستواه القياسي البالغ 147.50 والمُسجَّل في عام 2008، وتأججت أزمة الطاقة على خلفية تمدُّد دائرة الحرب وفرض الولايات المتحدة وأوروبا عقوبات اقتصادية قاسية على روسيا شملت قطاعات النفط والغاز والبنوك الروسية وتجميد نحو نصف احتياطي البلاد من النقد الأجنبي، تبعها قطع روسيا الغاز الطبيعي عن أوروبا عقب قرار غربي بوضع سقف للنفط الروسي، وقبلها إقرار خطة أوروبية للاستغناء كلياً عن منتجات الطاقة الروسية بنهاية عام 2023(عبد السلام،2023).

ويشهد العالم أزمات اقتصادية أخرى، منها تجدُّد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وحرب العملات، وتضرر أسواق الصرف الأجنبي بسبب سياسة التشدد النقدي من البنوك المركزية العالمية الكبرى، وفي مقدمتها الفدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي، بسبب زيادة سعر الفائدة على العملات الرئيسة وسحب الأموال من الأسواق بهدف احتواء التضخم، ما أدَّى إلى زيادة تكلفة الأموال حول العالم واحتدام أزمة أعباء الديون الخارجية في الدول النامية التي تعتمد على الاقتراض في ردم فجواتها التمويلية وسدّ عجز موازناتها العامة، وأحيانًا سداد الرواتب والأجور وتمويل الاستثمارات العامة. وهذا ما حصل في دول عربية عدّة، منها لبنان ومصر وتونس والسودان واليمن وغيرها، حيث تواجه حكوماتها أزمات مالية واقتصادية صاحبتها صعوبات في الحصول على قروض خارجية سواءً بشكل مباشر من مؤسسات مالية دولية مثل

صندوق النقد والبنك الدوليين، أو عبر طرح سندات سيادية في الأسواق الدولية، وهو الأمر الذي قد يهدِّد قدرات بعض الدول على سداد التزاماتها الخارجية من أعباء ديون أو فاتورة واردات، ويمثِّل هذا الأمر تحدّياً كبيراً لتلك الحكومات في دعم استقرار أسواق الصرف المحلية وعدم انزلاق عملاتها الوطنية مقابل الدولار مخافة الاضطرار مجدداً إلى خفض قيمة عملاتها وتعويمها جزئياً مثلما حدث المغرب وتونس والجزائر والعراق، أو كلياً كما حدث في الجمهورية العربية السورية (ESCWA, 2023) .

1.2.2.2. الغذاء:

مع حدوث الأزمات في الدول الموردة للغذاء، تظهر بوادر أزمة غذاء خطيرة تهدد مئات الملايين حول العالم بالجوع والانزلاق أكثر إلى براثن الفقر المدقع، فعندما تكون الدولة التي وقعت فيها الأزمة سواء أكانت طبيعية أم بشرية مُصدّر أساسي للأغذية، فإنها ونتيجة وقوع الأزمة تتوقف عن تصدير الأغذية لشهور طويلة بسبب القيود على طرق التصدير الاعتيادية وهي الموانئ أو بسبب منع السفن من الاقتراب منها إن كانت الأزمة بشرية وإما بسبب تعطلها إن كانت أزمة طبيعية ، إضافة إلى ما سبق تقوم العديد من الدول المنتجة للأغذية كنتيجة للأزمة، ومنها منتجون رئيسون للحبوب والأغذية، بفرض إجراءات حمائية وحظر تصدير السلع الغذائية والزراعية بهدف حماية أسواقها وتلبية احتياجات مستهلكيها، والجدير بالذكر أن نتائج أي أزمة تتفاقم بشكل كبير خصوصاً إذا تغذت الأزمة الجديدة على تداعيات أزمة قديمة، وبحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة " **FAO**"، فإنّ الملايين من سكان العالم مهدَّدون بالوقوع في براثن الجوع المزمن على مدى عامي 2022 و 2023 ، فقد وصل مؤشر الأسعار إلى مستوى قياسي تاريخي جديد في عام 2022 ، حيث ارتفع بنسبة 12.6 % عن شهر واحد منذ بداية الحرب و 33.6 % من مستواه قبل عام، تعتمد نحو 50 دولة على روسيا وأوكرانيا في تأمين ما لا يقل عن 30 % من واردات القمح (FAO،2022) .

ووفقاً لتقرير "**أوضاع الأمن الغذائي العربي2021** " الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية، بلغت فاتورة الواردات الزراعية في الوطن العربي /116.39/ مليار دولار في عام 2021 قيمة الواردات الغذائية الرئيسة في الدول العربية إلى /67.18 /مليار دولار، وهذه الأرقام مرجَّحة للارتفاع نظراً إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية.

1.2.2.3. المديونية والتضخم:

يواجه العالم أزمات اقتصادية متعددة مثل زيادة رقعة الفقر والبطالة والنقص الحادّ في إمدادات أشباه الموصلات، ومشاكل سلاسل التوريد العالمية التي رفعت تكاليف الإنتاج وأسعار السلع والشحن البحري، وهدَّدت مصانع عالمية كبرى لا سيما تلك المتخصِّصة في إنتاج السيارات، فضلاً عن أزمة ديون عامة سيادية تهدد بإفلاس بعض الدول وتكرار تجربة لبنان وسريلانكا والتأثير سلبياً في الإيرادات العامة لدول أخرى، فقد فاقمت خسائر فيروس كورونا الفادحة ومن بعدها تكاليف الحرب الروسية – الأوكرانية مستويات أزمة تلك الديون وأرقامها ومخاطرها لدرجة قياسية، حيث ارتفع إجمالي الدين العالمي بمقدار /3.3 / تريليونات دولار في الربع الأول من 2022 ليصل إلى مستوى قياسي بقيمة /305 / تريليونات دولار، نتيجة مواصلة أكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة والصين الاقتراض في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي، وقد أفاد معهد التمويل الدولي أنّ رقم الدين العالمي مرشح للزيادة نظراً إلى ضخامة تكاليف هذه الأزمات على الاقتصاد العالمي، وتوسع العديد من الحكومات في تقديم برامج للحماية الاجتماعية ومنح مساعدات نقدية ضخمة لمواجهة التضخّم، وتراجع إيرادات الموازنات العامة بفعل انكماش الإيرادات الضريبية، وعموماً فقد ازداد منسوب مخاطر اقتصادية عالمية أخرى خلال عام 2022 واتضحت معالم الركود العالمي وتقلُّبات أسواق الأسهم الدولية والتغيرُّ المناخي، وما صاحبه من موجات جفاف وفيضانات وأعاصير أثَّرت سلبياً في اقتصادات العديد من الدول وبنيتها التحتية.

(Global Debt Monitor,2022)

من خلال ما سبق ومن خلال الأمثلة التي طرحتها الباحثة عن آثار الأزمات الاقتصادية من ديون وتضخم وغذاء وطاقة يمكن تصور فداحة وعمق الآثار الاقتصادية التي عصفت بسورية نتيجة أزمتها وتأثرها كذكلك بالأزمات العالمية، ولابد من إفراد عدة فقرات نتحدث فيها عن أسباب والآثار الاقتصادية للأزمة في سورية للتمكن من تحليل هذه الآثار على المتغير التابع لهذه الأطروحة والذي هو عمل الأطفال.

1.2.1.الآثار الاقتصادية للأزمة السورية:

منذ اندلاع الأزمة في سورية تأثر الأداء التنموي فيها بشكل كبير، نتيجة للدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية الاقتصادية، حيث قدرت خسائر الاقتصاد السوري لعام 2012 بحوالي 48.5 مليار دولار أمريكي، وهي ما يعادل % 81.5 من الناتج المحلي الإجمالي السوري، وتقدر هذه الخسائر من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 50%، وما يعادل 43% من احتياطي رأس المال، وحوالي 7% من الإنفاق العسكري نتيجة الأزمة، كما يقدر انخفاض الناتج القومي الإجمالي بشكل غير متساو بين القطاعات الاقتصادية في سورية حيث كان النصيب الأكبر من الخسائر التي تكبدتها التجارة الداخلية وقطاعات الاتصالات والصناعات التحويلية وتقدر بحوالي 83% لعام 2012، لقد أثرت الأزمة الاقتصادية على معدلات الإنفاق الحكومي مما أثر سلباً على انخفاض معدلات الأجور والتوظيف العام لعدم قدرة الحكومة على الاستمرار على الإنفاق بسبب تراجع الناتج القومي الإجمالي ونقص في الايرادات العامة، وكما أثرت الأزمة سلباً على قطاع الاستثمارات الخاصة والعامة بسبب تراجع الايرادات العامة وزيادة نسبة المخاطر بسبب الحرب، حيث أن هذا القطاع كان يساهم بنسبة 7% من إجمالي الناتج القومي(حسين، 2012).

ومع بداية عام 2013 ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى 18.5% من حساب رأس المال ليصل العجز في ميزان المدفوعات لحوالي 16 مليار دولار أمريكي من الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، وكان

للأزمة الاقتصادية دور مؤثر على ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات في سورية لتصل إلى 51% لعام 2013مما انعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطن السوري وأصبح يقتصر الإنفاق على السلع الأساسية فقط، كما ساهمت الأزمة في انخفاض سعر الصرف لعام 2012 ليصل السعر الرسمي لليرة السورية بحوالي 67% وسعر الصرف في السوق الموازية % 100 مقابل سعر الدولار، مما أثَّر بشكل كبير في ارتفاع سعر السلع (تقرير الأمم المتحدة،2018).

وكذلك أثرت الأزمة بشكل كبير على سوق العمل في سورية حيث قدرت بخسارة حوالي /1468/ فرصة عمل لعام 2013، وارتفع معدل البطالة بحوالي 34%، ومع تصاعد وتيرة العمليات العسكرية في سورية تحول الاقتصاد السوري إلى" اقتصاد حرب" وأصبحت النفقات العسكرية هي المكون الرئيسي للإنفاق العام وتخفيف الإنفاق على الجوانب التنموية، مما أدى لتردي الأوضاع الاقتصادية وفقدان الآلاف وظائفهم، ونزوح الملايين من السوريين خارج البلاد.

وبعد التدخل العسكري الروسي استطاعت سورية استعادة مناطق واسعة لسيطرتها، وقامت بمطالبة المجتمع الدولي دفع العقوبات الاقتصادية عنها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت حزمة من العقوبات ضدها، مما زاد تفاقم الأوضاع المعيشية نتيجة لارتفاع الأسعار.

مما سبق وضحت الباحثة درجة التدهور الاقتصادي الذي سببته الأزمة في سورية من خسائر في الناتج المحلي الإجمالي واحتياطي رأس المال، وكذلك الخسائر في جميع القطاعات الاقتصادية الحيوية المنتجة في البلاد إضافة إلى فقدان العديد من فرص العمل، واضطرار الحكومة إلى توجيه الانفاق الحكومي نحو الانفاق العسكري على حساب الجوانب التنموية، كل هذا قاد البلاد إلى حالة من الانهيار والتعقيد الاقتصادي، والتي سببت لاحقاً بارتفاع معدل الفقر لمعظم فئات المجتمع، ولابد من إلقاء الضوء على الأسباب التي سببت هذا الانهيار الاقتصادي في سورية، والتي في الحقيقة لها أسباب داخلية وخارجية اذا أصبحت البلاد عالقة بين

طرفي كماشة، تستنزف أكثر فأكثر، إن فهم جذور المشكلة سيساعد في اقتراح حلول للمشكلة وخصوصاً فيما إذا كانت أسباب المشكلة داخلية بمعنى أن حلها باحتمالية كبيرة بمتناول اليد، أما الأسباب الخارجية فهي تحتاج إلى جهود دولية لحلها، ولا تملك الحكومية السورية إلا السعي لدفع هذه الجهود لإيجاد الحلول عبر حلفائها الدوليين.

أسباب أدت لانهيار الاقتصاد السوري:

1. استنزاف الموارد الاقتصادية نتيجة الحرب:

مرت على الأزمة السورية أكثر من عقد مما سبب في إنهاك الاقتصاد السوري وأصبح هناك عجز واضح في الميزانية العامة للدولة، مما أدى إلى تراجع في حجم الايرادات العامة، وتناقص في قيمة الضرائب والرسوم على الشركات العامة، كما أحدث تراجع في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 25% لعام 2011 إلى 7.5% لعام 2020، مما ساهم هذا العجز في تعثر قدرة الحكومة على سد احتياجات الأفراد.

وعانى قطاع النفط من العديد من المشاكل نتيجة لتوقف بعض الآبار عن الخدمة بسبب مشاكل تشغيلية ووقوع بعض الآبار تحت سيطرة قوات ما يسمى المعارضة، مما سبب انخفاض في إنتاج النفط من 384 ألف برميل يومياً في سنة 2010 إلى ما يقارب 25 ألف برميل يومياً، في حين تقدر حاجة الدولة لحوالي 136ألف برميل في اليوم، كما أن قطاع إنتاج الغاز الطبيعي انخفض لما يقارب 50% في الإنتاج حيث تقدر قيمة الإنتاج حوالي 34 مليون متر مكعب لعام 2010 إلى حوالي 17 مليون متر مكعب لعام2020 (تقرير وزارة النفط والثروة المعدنية، 2022).

ونتيجة لانخفاض إنتاج النفط والغاز تراجعت العائدات من إنتاج النفط، مما سبب خسارة كبيرة في دعم إيرادات الميزانية العامة وفي الحصول على العملة الأجنبية2011 ، وسبب العجز في قطاع النفط والغاز إلى ارتفاع أسعار المحروقات في سورية، من البنزين والديزل والغاز.

ونتيجة لاستمرار الأزمة انخفضت ايرادات جباية الضرائب على الدخل، وتعرض قطاع السياحة لخسائر فادحة بسبب الأزمة وعزوف السياح عن الدخول للأراضي السورية، وانخفضت قيمة الصادرات. ونتيجة لتوقف الإنتاج في العديد من القطاعات الإنتاجية تعرضت الميزانية العامة للدولة لعجز كبير، كما تعرض قطاع الزراعة لخسائر كبيرة وخاصة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح، والشعير نتيجة الحرب حيث دمرت مساحات واسعة نتيجة للحرائق جراء الحرب، ونقص في المواد التشغيلية للقطاع من البذور والأسمدة وارتفاع أسعار الوقود لتشغيل الآلات الزراعية، وأصبحت سورية تعتمد على الاستيراد لتلك المحاصيل من روسيا(نصر، 2013).

2. السياسات المالية:

نتيجة لطول أمد الأزمة، خسرت سورية مصادر الايرادات، فبدأت البلاد تدخل في سياسات تقشفية وتخلت الحكومة عن دعم جزئي في البداية للسلع والمحروقات وبشكل شبه كامل حالياً، حيث انخفض معدل الإنفاق الحكومي إلى % 20 لعام2011 ، ووصل إلى ما يقارب% 4.9 لعام2011 ،وتراجع معدل الإنفاق على عمليات التنمية الاقتصادية من % 7.3 لعام 2011 من الناتج القومي الإجمالي إلى % 2.9 عام 2019 .

وقد ارتفع معدل الدين العام من 2.8% لعام 2010 إلى 30% لعام2019 ، واذا كانت معظم هذه الديون تخص روسيا وإيران في اتفاقيات ماليةخاصة لتوفير الدعم اللازم في المحروقات والسلع الأساسية والعملة الصعبة، لكن هذا التمويل لا يمكن الاعتماد عليه دائما بسبب العقوبات على سورية وعدم قدرة الدول الصديقة

على الاستمرار بهذه الامدادات بشكل دائم، الأمر الذي تسبب في ارتفاع كبير في أسعار المحروقات ونقص في السلع الأساسية وارتفاع في أسعار صرف الدولار مقابل الليرة السورية.

ولابد من التنويه إلى دور تلك السياسات في توجيه جانب كبير من الأرصدة البنكية للسوريين إلى المصارف اللبنانية حيث قدرت قيمة الودائع للمواطنين السوريين بحوالي 23 مليار دولار لغاية عام 2020، وتم حرمان الاقتصاد الوطني من فوائدها وسبب بانخفاض جديد لقيمة الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.

3. العقوبات الدولية على الدولة السورية:

بعد قدرة الدولة السورية على استعادة مناطق واسعة تحت سيطرتها، والمطالبة الدولية بإعادة الأعمار والحصول على أموال من الداعمين، برزت العقوبات الدولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي عليها "**قانون قيصر**" وساهمت هذه العقوبات إلى حد كبير في تقييد حركة الدول الداعمة للدولة السورية وبدأت العقوبات الأوروبية على عدة شركات ورجال أعمال، حيث وصل عدد هؤلاء الأشخاص لحوالي /270/ شخصاً و/27/ مؤسسة، وفي سنة 2019 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على الدولة السورية ولبنان وإيران، وتوجيه تحذيرات للدول التي حاولت المشاركة في معرض دمشق الدولي لعام 2019.كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشديد الرقابة على الموانئ السورية لمنع وصول ناقلات النفط الإيرانية إليها، وسببت العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية في التضييق على حركة السيولة بين لبنان وسورية.

وبشكل عام سببت الأزمة السورية بظهور أزمة اقتصادية خانقة وانهيار في سعر الصرف لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، وارتفاع كبير في الأسعار وتعد سنة 2020 من أسوء سنوات الأزمة السورية على الصعيد الاقتصادي حيث فقد معظم المواطنين السوريين الأمن الغذائي بسبب الأزمة في سورية وانتشار وباء كورونا والذي تسبب في تقويض الحركة الاقتصادية في العالم بأسره وتأثرت سورية فيه كذلك بآثار مضاعفة

كونها بلد قد أنهكتها أزمتها التي لم تنته بعد وأضيف لها أزمة كوفيد 15 العالمية والذي سبب في توجه الانفاق الحكومي من جديد بعد انخفاض الانفاق العسكري نتيجة لتوقف الحرب العسكرية نحو الانفاق على الحماية من آثار كورونا أي خسارة جديدة للبلاد، وهذا المؤشر يعد خطيراً على الصعيد الإنساني، وحسب تقديرات الأمم المتحدة في برنامج الغذاء العالمي لعام 2020 أنه قد وصل ما يقارب 9.5 مليون نسمة مهددين بالمجاعة، مما يعني أن هناك شريحة جديدة من الأطفال ستتوجه إلى سوق العمل، وستتفاقم ظاهرة عمل الأطفال أكثر فأكثر، ويصبح حل هذه المشكلة أكثر صعوبة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد.

1.2.2. آثار اجتماعية: وتتمثل بشكل أساسي في: الفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة

1.2.2.1. الفقر

يواجه العالم مشكلات عديدة مثل: الفقر والجوع، والبطالة، وسوء التغذية وأطلقت حملات كثيرة للتخلص من تلك المشاكل، وتعد ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية منذ أقدم العصور، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بفقدان الموارد أو الحروب التي تؤدي إلى الاستعباد والقهر، وخلال الآتي ستستعرض الباحثة أبعاد مشكلة الفقر الاجتماعية في المجتمع السوري، لوضع صورة مبسطة لموضوع الفقر والمشكلات التي يسببها وانعكاساتها وتوضيح دوره كأثر اجتماعي للأزمات.

لقد ركزت النظرية الاقتصادية الحديثة في جانب مهم منها قضية توزيع عوائد الانتاج من وجهة نظر الكفاءة في التوزيع وآثارها في هيكل الانتاج وفي عملية تخصيص الموارد، وتكاد تتفق معظم التحليلات حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على أن ظاهرة الفقر تعتبر واحدة من المعضلات التي تواجه المجتمع الذي تتردى أوضاعه يوماً بعد يوم بسبب الأزمات الداخلية والخارجية التي توجهها البلدان وعدم قدرتها على السيطرة عليها أو مواجهتها مهما وضعت برامج وخطط تنمية بشرية. (الليثي، الدالي، 2016، ص17)

ولاحظت الباحثة اختلاف الدراسات في تحديد أبعاد الفقر في الدول وعلى الرغم من هذه الاختلافات إلا أنها تشترك في استخدام الدخل والإنفاق كمؤشر على الفقر، حيث اتخذت معظم الدراسات التنموية ثلاثة أبعاد لقياس قدرة الإنسان وعلاقتها بالفقر وهي: الدخل، والتعليم، والعمل.

- **الدخل:** يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **GDP** حيث إن معظم الدراسات الاقتصادية أخذت بمؤشر الدخل لسهولة استخدامه وامكانية مقارنته.
- **التعليم:** يعد مستوى التعليم أحد العوامل المسؤولة عن دوام الفقر وكذلك معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من المؤشرات المهمة، ومن الجدير بالذكر هنالك مؤشرات تحدد مدى المساهمة في الفقر حسب مؤشرات منظمة الأمم المتحدة لعام 2022 إذ يسبب عدم التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي بنسبة 1.9% من الفقر بينما يسبب عدم الالتحاق بالتعليم الابتدائي للذكور 2.6% من الفقر، وأشار تقرير الأمم المتحدة حول التعليم لعام 2020 إلى وجود اختلال له علاقة بالتطور التعليمي ناجم عن وجود فجوة بين مراحل التعليم الابتدائي والاعدادي في معدلات الالتحاق في التعليم، إذ ما تزال نسبة كبيرة من أطفال الدول النامية المتعرضة للحروب والنزاعات والأزمات في سن التعلم الابتدائي خارج المدرسة، أما التعليم الثانوي فأظهر أيضاً فجوة كبيرة بسبب تدني معدلات الالتحاق والتي بدورها سببت خلل بالعملية التعليمية، ومن الجدير بالذكر إن دراسة الإنفاق على التعليم ومتابعة أهميته تعد ضرورة قصوى تكشف مدى عقلانية التصرف بالموارد الاقتصادية المتاحة كونه من أحد أهم عناصر الاستثمار برأس المال البشري.(الأمم المتحدة ،2020)
- **العمل:** ويقاس بالقوة البشرية المساهمة في النشاط الاقتصادي وما يتبعها من نتائج على الفرد والمجتمع كما يقاس بنسبة البطالة من قوة العمل وحسب تقرير منظمة العمل العالمية **ILO** لعام 2022 تقدر القوة العاملة المساهمة في النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من مجموع السكان والذين أعمارهم 15 سنة فأكثر 9.42% في حين بلغت نسبة النساء من القوة العاملة واللاتي أعمارهن 15 سنة

فأكثر 8.17% وتقدر نسبة البطالة 4.1% من قوة العمل في النشاط الاقتصادي وتصل نسبة البطالة بين الذكور 7.1% والإناث 8.26%، في حين تصل نسبة البطالة بين الشباب ممن أعمارهم 14-25 سنة الى 18% وان نسب البطالة تتوزع على الفئات ذات المستوى التعليمي الأقل أي من التعليم الثانوي فأقل، ولا بد من الإشارة إلى أن البطالة المقنعة متفشية في القطاع الحكومي إلى حد أنها تتجاوز معدلات البطالة بين المواطنين(ILO,2022)

1.2.2.2. البطالة

تعتبر البطالة أحد مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بشكل عام وذلك لما تفرزه من مشكلات اجتماعية وأخلاقية وانهيار لإنجازات التنمية في شتى المجالات، هذا بالإضافة لكون البطالة أحد الآليات الاجتماعية لتفشي الفقر في الدول النامية أو بمعنى أوضح أحد الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر، السبب الجوهري والأساسي لعمل الأطفال، فالبطالة تؤدي بالضرورة إلى فقر حال الأسرة مما يدفع أرباب الأسر إلى دفع الأطفال إلى العمل كون الطفل أكثر قبولاً في سوق العمل، أو بسبب اهمال رب الاسرة وعد رغبته في العمل واعتماده على أطفاله لإعالة الأسرة، دون النظر إلى الآثار الجسيمة والخطيرة التي يسببها العمل للطفل، ولابد من الإشارة إلى أنواع وأسباب البطالة كمشكلة حيوية وأساسية لظاهرة عمل الأطفال ، وكذلك للإحاطة وتحليل جميع العوامل المسببة لظاهرة عمل الأطفال، وللبطالة أنواع متعددة:

البطالة الاحتكاكية (الوظيفية) – البطالة الهيكلية– البطالة الدورية– البطالة الموسمية–البطالة المقنعة

أما أسبابها منها اقتصادية واجتماعية وتختلف من مجتمع لأخر حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة لأخرى.(الزبيدي، 2015، ص 128).

أسباب اقتصادية: تنتيجة الثورة التكنولوجية تكاثر الاعتماد على التكنولوجيا والآلات بدلاً من البشر في عملية إتمام وإنجاز العمل، فانخفض الطلب على العنصر البشري للقيام بالعديد من الأعما، كما انتقلت

عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد التي تمتلك رؤوس مال عالية إلى الدول الفقيرة لرخص اليد العاملة فيها، وأصبحت الكثير من الحكومات الرأسمالية تنتهج سياسات تحجيم وتقليل الإنفاق من الأموال على مشاريع الاستثمار في مختلف المجالات، ونتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة، بما في ذلك عمل الأطفال. عبد الله ،2000)

أسباب اجتماعية: إن ارتفاع معدّلات النمو السكاني بشكلٍ كبير جداً والتي رافقتها أساليب تنشئة اجتماعية خاطئة كعدم وجود قدوة في المنزل، وعدم وجود أيّ محفزات للعمل، والسعي للتعلم، إضافة إلى ضعف التعليم ومستوياته فالتعليم يؤثر من فئة إلى أخرى وتؤثر مستوياته في سوق العمل، وذلك عندما لا تتناسب مستويات التعليم مع احتياجات سوق العمل داخل الدولة، ويعود ذلك إلى عدم تطور المناهج التعليمية في كافة المؤسسات التعليمية. ومن الأسباب الاجتماعية أيضاً النظرة المتخلّفة للمرأة عند التحاقها بالعمل وجعل هذه الخطوة شاقة عليها، إضافة إلى التدنّي في مستويات التعليم بين فئات المجتمع والزيادة في الضرائب بشكل غير مدروس، وعزوف بعض أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار وعمل المشاريع العديدة التي يمكن من خلالها توظيف أعداد هائلة من الأفراد، زيادة أعداد السكان بشكل كبير مما يجعل عمليّة توفير وظائف للأفراد عملية صعبة جداً على الحكومات، والاعتماد التام على الآلات، وعلى وسائل التكنولوجيا الحديثة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البطالة تمثل أحد الآليات الاجتماعية والاقتصادية لانتشار وتفشي الفقر خصوصاً مع ما يصاحبها من انخفاض في معدلات الأجور الحقيقية نتيجة لاختلال التوازن بين كل من العرض والطلب على العمل مما يؤدي لقبول العامل العاطل عند أدنى مستوى للأجور، إضافة إلى أن البطالة تؤدي إلى إهدار في قيمة العمل البشري بوصفه أحد الثروات المتاحة، ويضاف لما سبق ما يصاحب البطالة من معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان والفقر مما يدفع الفرد العاطل إلى ممارسة

العنف والجريمة والتطرف وكل هذا له أثره البالغ على عجلة التنمية والنمو الاقتصادي، كما يدفع الفرد فيما اذا كان رب أسرة إلى اجبار أطفاله على العمل، أو من الممكن أن يجعل الأفراد العاطلين عن العمل إلى استغلال الأطفال المنتشرين بالشوارع وتشغيلهم بنشاطات غير قانونية وشرعية مثل التسول والسرقة وجرائم أخرى، هذا كله يؤدي إلى تنشئة شريحة من الأطفال الذين يعتبرون أن الكسب السريع بدون جهد أو كرامة هو الأهم، أو أطفال مجرمين أو غير أسوياء نفسياً نتيجة ما يتعرضون له من عنف جسدي ولفظي وتحرش، هذه الشريحة للأسف ستؤثر بشكل قوي ومباشر على الناحية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من خلال ما سيفرزونه من آثار سيئة ومؤذية لكونهم جزء من مستقبل البلاد ورجال ونساء المستقبل وهم وأقرانهم من سيقود عجلة البلاد نحو هاوية جديدة فيما اذا كانوا هم الشريحة الأكبر والأكثر سيطرة نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة.

1.2.2.3. انخفاض مستوى المعيشية

حسب منظمة الأمم المتحدة يعرف مستوى المعيشة بأنه كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من دخل معين، فمؤشر مستوى المعيشة هو مؤشر نوعي يستند إلى مؤشرين كميين هما:

مؤشر الأسعار ومؤشر الأجور، وهما بآن واحد شرط ضروري لقياس مستوى المعيشة، ولكن كل منهما على حدى ليس له دلالة اقتصادية عميقة ولا يحمل أية دلالة اجتماعية، وهو مؤشر من الناحية العملية يهدف إلى عقلنة التطور الاقتصادي عبر قياس تقبل المجتمع للتغيرات بشكل مستمر من أجل تجنب المفاجآت، بل إنه يسمح بأكثر من ذلك، عبر قدرته على التنبؤ بالميل العام للتطور العام الاقتصادي الاجتماعي.

وقد اتجه بعض الاقتصاديين أن العلم قد تجاوز مؤشر مستوى المعيشة الذي يعكس فقط الاستهلاك الكمي للأفراد، ووصل إلى مؤشر جديد سميّ بمؤشر التنمية البشرية، بينما أكد اقتصاديون آخرون أنه على الرغم

من ذلك يبقى مؤشر مستوى المعيشة المُعبر الأساسي لمؤشر التنمية البشرية الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ عام1990 ، والمكون من العناصر التالية: وسطي العمر المحتمل، درجة تعليم السكان، وحصة الفرد من الدخل الوطني.

ومن الجدير بالذكر يمكن القول إن مؤشر مستوى المعيشة هو من المؤشرات المهمة لأرباب العمل وليس فقط لأصحاب الأجر، فانخفاض القوة الشرائية للأجر تحت حد معين نتيجة ارتفاع الأسعار وزيادة الأرباح، يؤدي أوتوماتيكياً إلى انخفاض الطلب وإلى تباطؤ عجلة الإنتاج بشكل عام، الأمر الذي لا ينفي أن بعض أصحاب العمل يمكن أن يدفعهم إلى رفع الأسعار مما يضر بنظامهم على المدى البعيد أكثر مما يضر بأصحاب الأجر على المدى القريب، لذلك تقوم الدولة هنا بدورها لمنع الفوضى التي يمكن أن تودي بالنظام الاقتصادي الاجتماعي كله على مذبح المصالح الضيقة الآنية للبعض، وتحصل الدولة عادة على هامش رفع الأجور للتعويض عن ارتفاعات الأسعار من خلال فرض ضرائب إضافية حفاظاً على الأمن والاستقرار والتوافق الاجتماعي، وهذا الأمر منوط بمدى وعي المجتمع وقدرة الدولة على رؤية الواقع واستشفاف المستقبل لتحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب.

مما سبق نجد أن مؤشر مستوى المعيشة من المؤشرات الاقتصادية المهمة، ويعتبر انخفاضه دلالة واضحة على اختلالات اقتصادية ستؤثر على الاقتصاد على المدى الطويل والقصير وبشكل مباشر، فانخفاض مستوى المعيشة يعني ارتفاع معدل الفقر لدى الأفراد واذا استمر هذا الانخفاض دون ايجاد حلول جذرية للحيلولة دون تدنيه أكثر فإن شريحة كبيرة من أفراد المجتمع سيصبحون تحت خط الفقر، مما يعني تسرب أعداد كبيرة من الأطفال من المدراس وزجهم في سوق العمل لدعم أسرهم وأنفسهم، أي زيادة كبيرة في معدل عمل الأطفال.

1.2.3. الآثار الاجتماعية للأزمة السورية:

كان لتفاقم الأوضاع الاقتصادية في سورية دور مدمر على الصعيد الاجتماعي وانحراف لمسار التنمية البشرية عن مسارها التنموي، مما انعكس هذا الأمر سلباً على الخدمات الصحية والتعليمية والغذاء، وانتشار الظلم وعدم المساواة في سورية مقارنة مع دول العالم، ومن هذه الآثار:

i. **تناقص أعداد السكان:** سببت الأزمة في سورية آثاراً كبيرة على مؤشرات النمو السكاني مقارنة بما قبل الأزمة حيث كانت سورية تشهد نمواً سكانياً كبيراً وترجيح لنسبة الفئة الشابة، ومن ثم تراجع عدد السكان في سورية حيث وصل التعداد السكاني لعام 2019 حوالي 19.6 مليون نسمة، ويعود تراجع عدد السكان في سورية إلى عدة أسباب أهمها :

- تزايد عدد الوفيات بسبب الحرب بشكل مباشر ضحايا الحرب وتعطيل المنظومة الصحية ونقص الغذاء.
- التراجع في أعداد المواليد حيث كان عدد المواليد % 38.8 لعام 2010 وأصبح 25.45% لعام 2020
- موجات النزوح الجماعي والهجرة الخارجية حيث يقدر عدد اللاجئين بحوالي6 مليون نسمة لعام 2019 وتزايد هذا العدد إلى ما يقارب7 مليون لعام2020

لقد واجه المواطنين الذين بقوا في سورية العديد من التحديات، أهمها تدمير البنية التحتية وانتشار الدمار وانعدام الأمن، وتدهور الظروف المعيشية نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية، واحتدام المعارك في المناطق الآهلة بالسكان مما سبب نزوح السكان لمناطق أخرى آمنة مما أدى ذلك لتغير في التوزيع السكاني، ونتيجة لانعكاس تلك الأوضاع على المواطن السوري أدى إلى حالات الهجرة الجماعية واللجوء لمناطق أخرى وهناك ثمة أسباب أخرى أدت إلى الهجرة أهمها: سوء توزيع الدخل والثروة، تزايد الضغط على أصحاب الدخل المحدود، واتساع دائرة الفقر والبطالة. كما تركت الأزمة السورية آثار على الخصائص الديموغرافية

للسكان حسب الجنس والعمر حيث زاد معدل الوفاة عند الذكور أكثر من الإناث بسبب الحرب، وزيادة عدد النازحين من النساء بمعدل % 57 لعام 2019 من إجمالي عدد النازحين مقارنة سنة 2014، إلا أن أعداد اللاجئين لم ينخفض بسبب تسهيلات من بعض الدول الأوربية لتغطية النقص لديها من الفئة الشبابية والأطفال.

وعلى الرغم مما سبق الإشارة إليه إلا أن الاحصائيات العالمية (البنك الدولي) والمحلية (المكتب المركزي للإحصاء) أشارت إلى عكس ماسبق فقد تزايد عدد السكان حيث وصل في نهاية عام 2021 إلى /29/ مليون نسمة، وهذا الرقم يمثل عدد السكان داخل وخارج سورية، حيث بلغ عدد المواليد في نهاية عام 2021 ما يقارب 6 مليون ولادة حديثة مسجلة ومواليد مكتومة وسجلوا حديثاً في نفس العام. (المجموعة الاحصائية،2022)

ii. **تدنى العملية التعليمية:** تركت الأزمة السورية أثراً مدمراً على قطاع التعليم، وسببت آثاراً سلبية على العملية التعليمية من الصعب إصلاحها بسرعة، فقد تعرضت الخدمات الأساسية للضرر وعدم التحاق الطلاب إلى المدارس، وتدمير وتعطل عدد كبير من المدارس والمؤسسات التعليمية، ويرجع عزوف الطلبة للالتحاق بمدارسهم إلى تردى الأوضاع الأمنية والنزوح، والفقر والتحاق كثير من الطلبة إلى سوق العمل لتدنى الأوضاع المعيشية، ونتيجة لاستمرار النزاع في سورية لمدة عقد من الزمان تقريباً سبب في إيجاد مناطق معزولة وتسيطر عليها قوى مختلفة، مما سبب تغيير في المناهج الدراسية داخل القطر الواحد وخلق نوع من التشتت في العملية التعليمية، ويشير دليل تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة إلى أن التعليم في سورية قد تراجع بشكل كبير حيث كانت سورية تحتل مرتبة 122 في سنة 2010 وأصبحت تحتل المرتبة 184 في سنة 2020 من أصل 191 دولة على الصعيد العالمي، كما تشير الإحصائيات إلى أنه مع نهاية سنة 2019 أنه ما يعادل 2.3مليون طالب لم يلتحقوا بالمدارس للتعليم الأساسي في سورية وهي ما تقارب نسبة % 65 من أعداد الطلبة في سورية.

لم تؤثر الأزمة السورية على العملية التعليمية من حيث الكم فقط وإنما أثرت من ناحية الكيف فجودة التعليم في سورية أصبحت متدنية، وتعود للعديد من الأسباب والمشاكل التي تواجه عملية التعليم، وجود نقص شديد في الفصول الدراسية لأكثر من مليون طالب يداومون بنظام دوامين أو أكثر وهذا السبب يقلل الساعات الدراسية للمقررات الدراسية، ونقص حاد في أعداد المعلمين والمعلمات، والكوادر المدربة مما سبب آثاراً سلبية على جودة التعليم. كما أن هناك تراجع كبير في متوسط السنوات الدراسية للطلبة السوريين منذ بداية الأزمة لا يمكن تعويضه، وقد سجل معدل الإنفاق العام على قطاع التعليم تراجعاً كبيراً وبنسبة % 71 للفترة من2010–2019 ووصل إلى ما يقارب % 2.6 لعام 2019 من الناتج القومي الإجمالي مما أدى إلى انقسام وتشتت النظام التعليمي، وحالة من عدم التناسق في تدريس المناهج، من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن الأزمة خلقت آثاراً مدمرة في قطاع التعليم والذي سوف يترك تبعات لا يمكن تجاهلها على المجتمع، ويخلق جيل غير قادر على دفع عجلة التنمية في سورية على المدى المنظور، وحالة من الإقصاء داخل المجتمع نتيجة الشعور بالنقص والجهل والتخلف، وارتفاع معدل التسرب من المدارس والاتجاه إلى سوق العمل بشكل مبكر (نصر،2013)

iii. تردي الخدمات الصحية:

تعرض قطاع الصحة في سورية أيضاً لأضرار جسيمة نتيجة الحرب، ولحق بالمنشآت الصحية الدمار وأصبح هذا القطاع غير قادر على تقديم أبسط الخدمات للمواطن السوري.

يشير تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2020 إلى ارتفاع نسبة الوفيات من آثار الأزمة حيث تقدر من 4.4بالألف في سنة 2010 إلى 10.9 بالألف لعام 2014 ثم تراجع إلى7 بالألف لعام 2020 حيث وصلت عدد الوفيات لنهاية سنة 2019 حوالي 750 ألف وفاة حيث يبين هذا الرقم الحجم الهائل للأزمة السورية وانعكاساتها على حياة المواطن السوري، كما أن الوفيات من الذكور تمثل نسبة % 82.1 من

إجمالي الوفيات المرتبطة، وأكثر نسبة من الضحايا في سن الشباب القادر على العمل وهذا سبب مشكلة في سوق العمل.

فقد تدنت الخدمات الصحية الأولية خاصة تلقيح الأطفال، حيث حرم مئات الآلاف من الأطفال السوريين من الخدمات الصحية نتيجة النزوح إلى مناطق نائية مما يجعل وصولها إلى السكان أمراً بالغاً في الصعوبة، ووفقاً لبعض التقارير لمنظمة الصحة العالمية تشير أن معدلات تلقيح الأطفال في سورية لعام 2010 تقدر بنسبة58 % بينما تراجعت هذه النسبة إلى 53% لعام 2019 ونتيجة نزوح السكان اكتشفت بعض البؤر للأمراض المنقولة، حيث تم اكتشاف العديد من حالات من مرض شلل وإصابات بمرض الحصبة في سنة 2017، ثم تراجع عدد الحالات في عام 2019، ومن بين الإصابات التي سببتها الحرب حالات شلل الأطراف نتيجة شظايا من انفجار القنابل وحالات شلل رباعي، وحالات أمراض نفسية نتيجة الحرب بنسبة 80 %.

وكذلك كنتيجة للأزمة والأوضاع الاقتصادية المتردية أدى لهجرة أعداد كبيرة من الأطباء والعناصر الطبية المساعدة والفنيين في القطاع، وترك عملهم في المستشفيات والمراكز الطبية وقلة الأجهزة والأدوات الطبية، وشح كبير في الأدوية والمستلزمات الطبية، ويمكن القول إن الأوضاع الصحية خلال الأزمة وحالياً مأساوية، ولا بد من تكاثف دولي للنهوض بالقطاع الصحي ولابد من الإشارة إلى أن معاناة الشعب السوري ازدادت حتى بعد نهاية الحرب السورية وأزمة فيروس كورونا، ومن المتوقع حسب تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2022 أن عدد الضحايا سيزيد خاصة بين الأطفال والنساء وإذا لم يتم تدارك الأمر وإصلاح ما يمكن إصلاحه في المؤسسة الصحية وتقديم العون والمساعدة للشعب السوري.(منظمة الصحة العالمية، 2020).

1.2.4. خلاصة المبحث الثاني

تحدثت الباحثة خلال المبحث الثاني عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمات مهما كان نوعها وكذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية موضوع الأطروحة، والتي من وجهة نظرها جميع ما ذكر من آثار هي أسباب مباشرة وغير مباشرة لتفاقم ظاهرة عمل الأطفال، والتي كانت موجودة سلفاً قبل الأزمة وتفاقمت بشكل كبير وواضح خلالها وحتى يومنا هذا، فتندني الخدمات التعليمية والصحية والفقر والبطالة كل هذا من أسباب ارتفاع معدل عمل الأطفال، وسنتحدث خلال الفصل القادم بالتفصيل عن ظاهرة عمل الأطفال وآثارها على الطفل، وستوضح الباحثة كيف سببت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة تدهور الاقتصاد وتراجع المجتمع وانخفاض مستوى المعيشة للمواطن السوري وبالتالي ارتفاع معدل الفقر وسقوط شرائح اجتماعية جديدة من الشعب السوري تحت براثن الفقر، مما يعني ارتفاع معدل الأطفال العاملين أكثر.

2. الفصل الثاني: ظاهرة عمل الأطفال

2.1. المبحث الأول: إطار نظري في مفهوم ظاهرة عمل الأطفال

2.1.1. تمهيد

2.1.2. مفهوم عمل الأطفال

2.1.3. عمل الأطفال والمجتمع الدولي

2.1.4. أسباب عمل الأطفال

2.1.5. خلاصة المبحث الأول

2.2. المبحث الثاني: قياس ومؤشرات ظاهرة عمل الأطفال

2.2.1. تمهيد

2.2.2. لمحة تاريخية عن عمل الأطفال في العالم

2.2.3. قياس عمل الأطفال قانوناً

2.2.4. قياس عمل الأطفال من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

2.2.5. خلاصة المبحث الثاني

المبحث الثالث: آثار عمل الأطفال

2.3.1. تمهيد

2.3.2. الآثار الاقتصادية

2.3.3. الآثار الاجتماعية

2.3.4. الآثار الصحية

2.3.5. خلاصة المبحث الثالث

2.1. المبحث الأول: مفهوم ظاهرة عمل الأطفال

2.1.1. تمهيد:

إن ظاهرة عمل الأطفال من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الدول المتقدمة سابقاً واستطاعت التخلص منها بعد كفاح سنوات من العمل الدؤوب، بينما الدول النامية ما زالت للآن تعاني من هذه الظاهرة، وخاصة مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فالمتجول في شوارع ومدن أي من هذه الدول يلاحظ أعداداً كبيرة من الأطفال الذين يمارسون نشاطات اقتصادية غير رسمية خاصة في ميدان البيع في الشوارع والتسول ضمن شبكات منظمة، وامتدت إلى مجالات أخرى لا تتناسب وأعمارهم كالورشات الفنية المختلفة.

وتؤكد تقارير اليونسف أن عدد الأطفال العاملين في تزايد مستمر إلا أن الإحصائيات الرسمية تقلل من أهمية هذه الظاهرة غير القانونية، الظرفية الموسمية في غالب الأحيان، ولإلقاء الضوء على أهميتها وتفاقمها ستقوم الباحثة خلال هذا الفصل بشرح مفهومها، ومعرفة واقعها ومظاهرها وآثارها على القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الجدير بالذكر إن انتشار هذه الظاهرة هو أكبر بكثير مما تدل عليه الإحصائيات الموجودة لدى الجهات المختصة سواء أكانت مؤسسات عامة أم منظمات دولية، حيث تشهد توسعاً كبيراً خاصة في المدن الكبرى الرئيسية كمدينة دمشق، حيث ينشط الأطفال في أعمال بسيطة وموسمية وغير متخصصة، والكثير منهم يعملون بعد ساعات الدراسة، ومنهم من انقطع عنها نهائياً، خاصة في ظل انتشار الفقر وانخفاض الدخل والقدرة الشرائية بسبب الأزمة السورية وتردي الأوضاع الاقتصادية العالمية، إذ زادت حاجة الأسر إلى مساعدة جميع أفراد العائلة للحصول على قوت يومها.

من خلال ما يلي ستقوم الباحثة بعرض مفهوم ظاهرة عمل الأطفال ضمن الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية قياس هذه الظاهرة، وأخيراً الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تسببه هذه الظاهرة على الدول بشكل عام وسورية بشكل خاص.

2.1.2. مفهوم عمل الأطفال:

وفقاً لمعجم لسان العرب يعرف العمل على أنه: "**الجهد أو الطاقة الجسدية والذهنية المبذولة لأداء مهمة معينة بغرض تلبية حاجات الإنسان للحفاظ على حياته**"، وهذا المفهوم هنا لا يفرق بين العمل الذي يؤجر عليه الإنسان والذي لا يؤجر عليه، وفي حالة الحصول على الأجر فما هي نوعيته مالي أو عيني؟ ومن أي جهة يتم الحصول عليه؟ وهل يتفق كل من الطفل والراشد في أداء نشاط واحد يمكن إطلاق لفظ العمل عليه؟ وما هي الأنشطة التي يؤديها الطفل ويمكن أن نطلق عليها مفهوم عمل الأطفال؟ للإجابة على هذه التساؤلات يمكننا إعطاء بعض التعاريف لعمل الأطفال وفقاً للأدبيات الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحديدها:" **إن عمل الطفل هو ذلك العمل مهما كانت شروطه وطبيعته، الذي يعود بالضرر المعتبر على الطفل من النواحي العقلية والصحية والأمنية، أي أنه النشاط الذي يقوم به الطفل ويشكل له خطورة إما من الناحية الجسمية أو النفسية والاجتماعية أو الأمنية**". (Khiati Mostefa,2006,p:11)

كما يعرف على أنه" **حالة يجد فيها الطفل نفسه مجبراً على العمل نظراً لعوامل أسرية واجتماعية واقتصادية**" في هذه الحالة يكون الطفل مجبراً من طرف أسرته على ممارسة أي عمل للمساهمة في زيادة دخلها، نتيجة الفقر أو التفكك الأسري أو أي ظرف غير طبيعي يطرأ عليها.

وحسب المنظمة العالمية للعمل **OLI** ومكتب العمل الدولي **BIT** سنة 2002 فإن" **عمل الأطفال هو كل النشاطات التي تحرم الأطفال من طفولتهم وكرامتهم وتؤذي نموهم الجسمي والنفسي، إنها كل الأعمال التي تلحق الضرر بالصحة والنمو الجسمي والعقلي والأخلاقي والاجتماعي للطفل، وتعرض تربيته للخطر بحرمانه من التعليم وتجبره على مغادرة المدرسة، أو على الجمع بين النشاطات المدرسية والعملية وهذا يشكل لهم مشقة كبيرة**".

وفي الحقيقة هناك اختلاف كبير في تحديد مفهوم عمل الأطفال، خاصة بالنسبة للذين يساعدون أسرهم منذ الصغر، مثل ما هو معروف في الأرياف، كرعي الأغنام أو جني المحاصيل الزراعية وحتى المساعدة في بعض الأعمال الفلاحية، أما في المناطق الحضرية ينشط الأطفال في تجارة الأرصفة والأسواق، وهنا يرى البعض أن مساعدة الطفل لأسرته إن ظلت في إطارها المحدد كمساعدة يقدمها الطفل في وقت الفراغ، دون تهديد مساره التعليمي وصحته النفسية والاجتماعية والجسمية، لا تدخل في إطار ما نعنيه بعمل الأطفال في هذا المقام.

هناك ثلاث فئات من الأطفال العاملين، فنجد في بعض الأسر من يمارس نشاطات زراعية كجني المحاصيل دون تقاضي أي أجر بالمقابل، ونجد من يعمل عند الغير ويتقاضى أجراً نقدياً، إضافة إلى فئة الأطفال الملتحقين بالمدارس المقيدين بالتعليم ويعملون موسمياً خارج أوقات الدراسة أو في العطل المدرسية.

يرى البعض أيضا أن عمل الأطفال هو" **كل أشكال النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الأطفال ويحرمهم من كرامتهم ويضر بنموهم الطبيعي، الجسدي والنفسي، ويدخل في النشاط الاقتصادي، العمل السري والعمل غير المصرح به والعمل في القطاع غير المهيكل أي غير الرسمي، كما أن عمل الأطفال يشمل العمل الضار الذي يستغل فيه الطفل العامل والعمل الأكثر بساطة**" (تقرير منظمة العمل الدولية، 2004)

وقد يأخذ عمل الأطفال بعداً إيجابياً خاصة بالنسبة للأعمال التطوعية أو حتى المأجورة رمزياً وتكون مناسبة لسن الطفل وقدراته الجسمية، حيث يمكن أن تنعكس ايجابياً على نموه الجسمي والعقلي والنفسي، خاصة إذا قام بها باستمتاع، حيث يكتشف من خلالها المسؤولية والتعاون والتسامح والتطوع مع الآخرين، أما العمل السلبي فهو الذي يهدد سلامة وصحة ورعاية الطفل ويضع أعباء ثقيلة على كاهله، وهو أيضا ذلك العمل الذي يستخدم الأطفال ولا يساهم في تنميتهم، بل يعيق تعليمهم وتدريبهم ويغير حياتهم ومستقبلهم.

من خلال ما سبق، يمكننا القول إن عمل الأطفال هو: "**كل نشاط يقوم به الطفل في سن مبكرة وغير قانونية من أجل الحصول على كسب مادي أو غير مادي، منتظم أو غير منتظم، سواء كان في المجال الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو الهامشي، المشروع أو غير المشروع وقد يمارسه الطفل بمفرده أو مع أفراد أسرته، ويعود عليه بالضرر الجسمي التربوي النفسي الاجتماعي**"(اليونسيف، 2023).

- **مصطلح عمل الأطفال الإيجابي:**

يتضمن هذا المصطلح كافة الأعمال التطوعية أو حتى المأجورة التي يقوم الطفل بها والمناسبة لعمره وقدراته، ويمكن أن يكون لها أثار إيجابية تنعكس على نموه العقلي والجسمي والذهني، وخاصة إذا قام بها الطفل باستمتاع والحفاظ على حقوقه الأساسية لأن من خلال العمل يتعلم الطفل المسؤولية والتعاون والتسامح والتطوع مع الآخرين.

2.1.3. عمل الأطفال والمجتمع الدولي:

تشير الأرقام الإحصائية إلى ازدياد نسبة عمل الأطفال على مستوى دول العالم، خاصة النامية منها، ففي عام 1979 قدَّرَ مكتب العمل الدولي عدد الأطفال العاملين في العالم بـ (52) مليوناً على الأقل غالبيتهم في الدول النامية، وبحسب تقرير لمنظمة الصحة العالمية في أوائل كانون الثاني من عام 1982 عُثر على أكثر من (75) مليون طفل في الدول النامية أعمارهم دون الـ 18 سنة ليسوا في المدارس، ويعملون لإعالة أسرهم. وتقدر منظمة العمل الدولية عدد الأطفال العاملين في العالم بنحو (250) مليون طفل، تتراوح أعمارهم ما بين (5–14) سنة، وتتوقع أن يكون عدد هؤلاء الأطفال أكبر من ذلك الرقم، وقد صدر العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي عُنيَت بشكلٍ مباشر بالطفل، ومن أبرزها:

1- الإعلان العالمي لحقوق الطفل 1959:

أقرَّت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الأطفال في 1959/12/20، مستندة في ذلك إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948/12/10، وإلى إعلان حقوق الطفل الصادر في جنيف (إعلان جنيف) عام 1924، وقد تضمَّن الإعلان عشرة مبادئ تؤكِّد في مجملها، أو منفردة، على حق الطفل في التمتُّع بحماية خاصة؛ وبالفرص والإمكانيات التي توفِّر له أفضل الظروف التي تمكِّنه من أن ينشأ في جوٍّ اجتماعيٍّ ونفسي وصحي سليم، وفي ظروف ملائمة من الحرية والكرامة.

2- اتفاقية الحد الأدنى من العمر رقم (138) عام 1973:

تتعهد الدول المصادقة على الاتفاقية: بمتابعة السياسة الوطنية المصممة لتأكيد إلغاء عمل الأطفال، والرفع التدريجي للحد الأدنى من العمر لقبول التوظيف، أو العمل، إلى مستوى ثابت، مع التأكيد على التطور البدني والعقلي للشباب وعلى أكمل وجه. وتفترض الاتفاقية بأن الحد الأدنى من العمر يجب ألا يكون أقل من عمر إكمال التعليم الإلزامي، أي ليس أقل من عمر (15) عاماً، وتسمح للدول النامية أن تحدِّد أولياً الحد الأدنى من العمر العام بـ(14) عاماً بدلاً من (15) عاماً.

3- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 1989:

اعتمدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أوائل عام 1989، مشروعاً متكاملاً لاتفاقية دولية لحقوق الطفل، وعُرِضَت على الجمعية العمومية للأمم المتحدة في جلستها العامة رقم 61 بتاريخ 20 نوفمبر 1989، والتي أقرتها في شكلها النهائي. وتعد هذه الاتفاقية أول اتفاقية شاملة حول حقوق الأطفال وأكثر اتفاقية حقوق إنسان

تمَّت المصادقة عليها عالمياً. واكتسبت هذه الاتفاقية أهميةً خاصة لأنها حولَّت مسألة حقوق الطفل من مجرد إعلان عام يضع الخطوط الرئيسة لحقوق الأطفال، ويترك حرية ومجال التنفيذ والالتزام للدول والحكومات؛ إلى ضمان التزام وتعهد الدول المصدِّقَة عليها بتنفيذ موادها وتقديم تقارير دورية حول مراحل التنفيذ ونتائجه، حيث

تلتزم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية باحترام وحماية مدى واسع من حقوق الأطفال، المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

4- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم (182) عام 1999:

هذه الاتفاقية هي الأداة الوحيدة التي ركَّزت على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وأكَّدت أنَّ العمل الفوري لإزالة مثل هذه الأشكال هو الأولوية بالنسبة للعمل الوطني والدولي باتجاه الإلغاء الكلي لعمل الأطفال. وتنطبق هذه الاتفاقية على جميع الأطفال دون سن الـ 18 سنة بالانسجام مع العمر العام المشترط في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واتفاقية منظمة العمل الدولية حول الحد الأدنى من العمر للعمل الخطر رقم (138).

2.1.4. أسباب عمل الأطفال:

للتعرف على المسببات والدوافع لهذه الظاهرة لا بد من الاخذ بعين الاعتبار أن هذه المسببات والدوافع متعددة، نظراً لتعدد أبعاد الظاهرة وتشابكها، كما وتتباين في علاقتها ودرجة ارتباطها بالظاهرة، بما لا يسمح بإدراجها على مستوى واحد من حيث درجة الأهمية.

وقد أجمعت **العديد من الدراسات** ذات طابع اقتصادي واجتماعي مثل دراسة (العلي، أطوز،2002) ودراسة (خرشف، 2022) ودراسة (الليثي، الدالي، 2016) ودراسة (الراوي وأخرون، 2019) التي تناولت الظاهرة من جميع دول العالم على تقسيم العوامل المسببة لها إلى عدة أقسام من حيث النوع ومن حيث درجة ارتباطها بالطفل، ففي حين توجد بعض العوامل المؤثرة في الظاهرة بصورة مباشرة نجد هناك مجموعة أخرى ممن هذه المسببات ذات تأثير عرضي بمعنى انها لا تؤدي إلى حدوث الظاهرة بشكل مباشر بل تتضافر مع غيرها من العوامل من أجل تسهيل حدوث الظاهرة وزيادة انتشارها، كما توجد عوامل ذات علاقة مباشرة مع الطفل، وعوامل مرتبطة بالبيئة والظروف الأسرية المحيطة به هذا إلى جانب العوامل المتعلقة بالمجتمع والثقافة والعادات والتقاليد السائدة.

وتحتل العوامل الاقتصادية والتعليمية الصدارة بين هذه العوامل من حيث أهمية الدور التي تلعبه في حدوث الظاهرة، كما تلعب العوامل الاجتماعية والديموغرافية دوراً لا يقل عن أهمية العاملين الاقتصادي والتعليمي.

ومن خلال الرجوع والاستعانة بالعديد من الأبحاث والدراسات ذات الصلة والتي شرحت هذه العوامل بشيء من التفصيل، لاحظت الباحثة وجود تشابك وتداخل واضح وتأثير متبادل بينها، ومن خلال تداخل وتشابك هذه العوامل مع بعضها نشأت الظاهرة وبدأت بالتفاقم والتأثير بشكل سلبي مع الوقت بدون وضع أي حد لها.

أولاً: العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في حدوث ظاهرة عمل الأطفال، وتتمثل بشكل أساسي في الفقر التي تعاني منه أسرة الطفل العامل، حيث تهدف من خلال عمل أطفال الأسرة إلى رفع مستوى الدخل المتاح لها لتلبية الاحتياجات الضرورية، وأحياناً تعتمد الاسرة بشكل كامل على الأطفال كدخل أساسي وليس إضافي بسبب فقدان معيل الأسرة او بسبب كونه عاطل عن العمل، وغالباً ما يتم تأكيد أن الفقر ومشاركة الأطفال في دخل الأسرة هي علاقة تبادلية بمعنى انه بوجود الفقر يتولد عمل الأطفال وبسبب عمل الأطفال فإن حالة الفقر مستمرة.

وقد لا يكون الفقر في جميع الحالات هو ما يدفع الأسرة إلى زج أطفالها في سوق العمل فقد يكون التقلب في حال الأسرة المعيشي الذي يميز دخول بعض الأسر هو السبب المباشر لعمل الأطفال، وهذا ما نراه واضحاً وجلياً في بعض الأسر التي تعتمد على مصدر دخل وحيد وغير مضمون، مثل الأسر التي تعمل في الزراعة، فالمحصول الزراعي غير مضمون وقد يكون الموسم الزراعي جيد ويغطي احتياجات الأسر وقد يكون عكس ذلك، ويقوم رب الأسرة لتقليل مخاطر التي ستتعرض لها الأسرة نتيجة موسم زراعي سيء بتشغيل أطفال

الأسرة لزيادة مصادر الدخل وتنويعه دون النظر أن الي يقوم بتشغيله طفل ومن غير المناسب تعريضه لهذا الحجم من المسؤولية والضغط النفسي.

هذا بشكل عام أما في سورية أسهمت الكثير من العوامل في افقار الأسر السورية، حيث أدت الأزمة السورية وآثارها الحالية إلى حدوث انخفاض كبير في مستوى المعيشة وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، مما أدى إلى زيادة عدد الأسر التي أصبحت تحت خط الفقر. ولا يمكن القول إن ظاهرة عمل الأطفال وليدة الأزمة السورية ولكن كانت الأزمة سبباً في تفاقمها وهذا ما سنؤكد عليه أو ننفيه ضمن القسم العملي من الرسالة، فعمل الأطفال كان منتشراً بشكل كبير قبل الأزمة ولكنه كان محدوداً ويمكن القول أنه منظم ضمن مجموعات تقوم بتشغيل الأطفال لصالحها مقابل أجر زهيد يعطى للطفل.

ولفهم أثر العوامل الاقتصادية على ظاهرة عمل الأطفال لا بد من التطرق إلى التغيرات التي طرأت على الاقتصاد السوري على مدى ثلاث عقود وانتقاله من حالات انتعاش إلى ركود وانهيار، مما يمكننا من اعطاء فكرة واضحة لاسقاط أثر التغيرات الاقتصادية في تفاقم أو تراجع ظاهرة عمل الأطفال، فتاريخياً شهد الاقتصاد السوري لحظات انتعاش مبهرة ساهمت بتأسيس بنية اقتصادية متينة، كان لها أثر بتشغيل القوى العاملة، والتوسع أفقياً في جميع القطاعات الاقتصادية، ولكن لم يتم تحقيق خطوات جدية في إطار الاستفادة، كما ان الاهتمام بالسياسات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أم الجزئي لم يشهد تطويراً على المدى المتوسط والقصير مع انعكاسها جزئياً على القطاع الزراعي، وبقي الاقتصاد السوري معتمداً بدرجة كبيرة على الاقتصاد النفطي الحامل للاقتصاد الوطني (الجزائري، 2021).

وتأرجح الاقتصادي السوري خلال العقود الماضية فخلال الثمانينات كان هناك استدامة للنمو، أما مع بداية التسعينات تمكن الاقتصاد من تحقيق النمو مع وجود قانون الاستثمار رقم (10) وشهد الاقتصاد السوري مع نهاية التسعينات انتكاسة جديدة نتيجة التغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة، ومع بداية الألفية الجديدة شهد الاقتصاد طفرة حيث حدث انفتاحاً كبير وتغيير لهوية الاقتصاد السوري تجاه اقتصاد تأشيري موجه بالسوق

الاجتماعي، لكن هذا الانفتاح والحركة المتسارعة لم يكتب لها الاستمرار بسبب الأزمة التي عصف بالبلاد بدءاً من عام 2011 والتي سببت الكثير من الدمار في البنية التحتية والإنتاجية، وحركات نزوح كبيرة في الداخل والخارج، نتيجة الدمار الهائل.

مما سبق يمكن القول أن عمل الأطفال نتيجة للعوامل الاقتصادية لم تكن ظاهرة بشكل جلي في العقود السابقة أي خلال الثمانينات والتسعينات وحتى الألفية الثانية، كانت موجودة ولكن بشكل مسيطر عليه، الا انه وبعد الأزمة وبسبب الضغوط الاقتصادية وكذلك قانون قيصر لاحقاً وبعد نهاية الأزمة العسكرية، والذي سبب بشكل مباشر ولحد كبير في افقار الشعب السوري، مما أدى إلى تدفق الأطفال إلى سوق العمل أكثر بكثير مما كان قبل 2011، حيث أجبر العديد من الأطفال على العمل لفترات كاملة لتأمين بقائهم وبقاء أسرهم على قيد الحياة، حيث وجد آباء هؤلاء الأطفال أن عمل أطفالها هو السبيل الوحيد لمواجهة تلك العقبات الاقتصادية والخروج من دائرة الفقر، ويعرض القسم الخاص من تقرير البنك الدولي لعام 2022 لمحة سريعة عن النتائج الرئيسية لتقرير رفاه الأسر السورية، ففي عام 2022، طال الفقر 69% من السكان، أي نحو 14.5 مليون سوري. وعلى الرغم من عدم وجود الفقر المدقع فعلياً قبل اندلاع الصراع عام 2011، لكنه طال أكثر من واحد من كل أربعة سوريين في عام 2022، وزاد حدة وشدة بسبب الآثار المدمرة لزلزال فبراير/شباط 2023، وقد ساهمت عدة عوامل خارجية، لا سيما الأزمة المالية في لبنان عام 2019، وجائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، في زيادة تراجع رفاه الأسر السورية في السنوات الأخيرة.

وتظهر أهمية العوامل الاقتصادية بصفتها واحدة من أهم العوامل التي تقف بقوة وراء توجه الأطفال للعمل، ويعتبر توفير الأساس المادي من الأمور الحيوية في حياة الأسرة، وفي الواقع فإن كثير من حالات الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة يرتبط بانعدام الدخل نتيجة البطالة أو سوء التصرف في الدخل نتيجة عدم الموازنة بين الدخل وعدد الأولاد، أو انعدام التخطيط الاقتصادي لميزانية الأسرة مما يجعل بعض الأسر ترى أن عمل الطفل يمثل حلاً ولو بسيطا لتلك الأوضاع الاقتصادية المتعثرة. (عبد القادر،2003)

ثانياً: العوامل الديموغرافية:

ترتبط ظاهرة عمل الأطفال ارتباطاً قوياً بالعوامل الديموغرافية السائدة في المجتمع، والتي تتمثل بشكل أساسي في التركيبة العمرية للسكان ونسبة الأطفال في المجتمع ومتوسط حجم الأسرة، فكلما ازدادت نسبة الأطفال في المجتمع واقترنت مع عوامل أخرى زاد احتمال انخراطهم بالعمل، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الحاجة الاقتصادية للأسرة.

ويمكن ارجاع الزيادة السكانية التي تحدث في أي مجتمع كان، لمصدرين أساسيين الأول يتمثل بالزيادة الطبيعية الناتجة عن ارتفاع معدل المواليد بشكل يفوق معدل الوفيات، والمصدر الثاني يتمثل في الزيادة الطارئة الناتجة عن عمليات الهجرة التي تتم باتجاه دولة ما (زيد،2002، ص 65).

وفيما يتعلق بحجم الأسرة باعتباره أحد العوامل الديموغرافية المؤثرة في حدوث ظاهرة عمل الأطفال، فإنه يمكن القول إن كبر حجم الأسرة يترافق مع احتمال توجه أطفالها للعمل، وأيضاً الحصول على تحصيل علمي منخفض حيث أن الأسر ذات الحجم الكبير عادة ما تتعرض إلى تردي في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، نظراً لارتفاع معدل الانفاق ورغبة هذه الأسرة في الانجاب بشكل مستمر، وقد فسر علماء التنمية الاقتصادية هذه الرغبة في زيادة الانجاب من خلال تفسيرهم للطاقة الكامنة بصفتها واحدة من العوامل المهمة المؤدية لارتفاع معدل المواليد على مستوى الأسرة، حيث أن زيادة الانجاب غالباً ما تكون بديلاً لغياب الأسواق والمؤسسات التي تهتم بتامين الرعاية الاجتماعية لكبار السن، مما يدفع الأزواج إلى زيادة الانجاب بهدف تأمين نجاح أحد الأبناء على الأقل ليكون داعماً ومعيلاً للأسرة في المستقبل، وفي هذه الحالة يمكن اعتبار الأطفال على أنهم سلع استثمارية، ولكن ارتفاع حجم الأسرة يعني عدم قدرة رب الاسرة على تلبية الاحتياجات الضرورية لأفرادها، بحيث تضطر الأسرة إلى التضحية بالعديد من هذه الاحتياجات، وتعليم الأطفال هو أول ما يتم التضحية به، أي أن فرصة الاستثمار في رأس المال البشري الذي ممكن أن يخلص أسرة بكاملها من

براثن الفقر الذي تعيش فيه، مما يؤدي إلى الدوران ضمن حلقة مفرغة من الفقر. ,DEBRAJ)
2008,P:307-308)

وتوضح العديد من الدراسات العربية والأجنبية أن هناك علاقة طردية بين عمل الأطفال وحجم الأسرة، كلما زاد حجم الأسرة، ازداد عدد الأطفال العاملين فيها، ويمكن الجزم أن تشغيل الأطفال ينحصر فقط في الأسر الكبيرة العدد (عدد أفرادها يزيد عن 10)، بينما الأسر صغيرة العدد (عدد أفرادها 4-5) أفراد ينخرط أطفال في سوق العمل اذا اقتضت الحاجة فقط وليس بصورة حتمية، وأكدت منظمة العمل الدولية ILO من خلال عدة تقارير حول الطفولة والصحة الإنجابية وعمل الأطفال في بلدان النامية كالدول الافريقية وبعض الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية أن زيادة الانجاب توجد في صورة متزايدة لدى الأسر ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني، حيث تزيد نسب الأمية ويقل الوعي ويغيب الاهتمام بالطفل ولا يتم إعطائه حقوقه الاجتماعية والصحية والتعليمية، لذا تكاليف انجاب الأطفال وتربيتهم منخفضة نسبة للأسر ذات الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجيد.

(تقرير منظمة العمل العالمي،2002).

أما بالنسبة للجهمورية العربية السورية، فإن البيانات الإحصائية تشير إلى أن عدد السكان وصل في نهاية عام 2021 إلى /29/ مليون نسمة، وهذا الرقم يمثل عدد السكان داخل وخارج سورية، ولاحظت الباحثة أن اتجاهات معدل النمو السكاني تشير بوضوح الى ارتفاع كبير في معدلات النمو السكاني خلال الفترة 2004-2021، حيث بلغ عدد المواليد في نهاية عام 2021 ما يقارب 6 مليون ولادة حديثة مسجلة ومواليد مكتومة وسجلوا حديثاً في نفس العام.(المجموعة الاحصائية،2022)

أما فيما يتعلق بالزيادة الطارئة، فإنها تعزى بشكل أساسي إلى أعداد المهاجرين المفترض عودتهم إلى الأراضي السورية من لبنان والأردن وتركيا كأحد نتائج التسويات السياسية في المنطقة لإعادة الاعمار في سورية، حيث افترض عودة ما يقارب /37552/ لاجئ خلال العام الحالي والقادم بشكل تدريجي مما يعني حدوث زيادة

طارئة في أعداد السكان، واذا نظرنا إلى ما يعانيه الاقتصاد السوري من ضعف، وتضخم واعتماد على اقتصادات البلاد الشقيقة والصديقة ونقص في الموارد والحاجات الأساسية، ومشاكل البطالة، يمكننا ادراك حجم المشكلة التي ستواجه الحكومة السورية والمعنيين فيها خلال الفترة المقبلة، ويمكن بوضوح استنتاج أنه ونتيجة الزيادة الطارئة للسكان مع ظروف اقتصادية قاهرة، سيؤدي إلى زيادة توجه الأطفال إلى سوق العمل نظراً للحاجة الاقتصادية للأسر.

ثالثاً: العوامل التعليمية:

تتمثل العوامل التعليمية المسببة لعمل الأطفال بعملية التسرب من النظام التعليمي، فالعلاقة بين ظاهرة عمل الأطفال وظاهرة التسرب من المدرسة علاقة قوية، حيث تتفق معظم الدراسات المتعلقة بعمل الأطفال على أن هناك أعداد كبيرة من الأطفال ينخرطون في سوق العمل نتيجة لتسربهم من التعليم الأساسي أي في مراحل مبكرة، ولا بد من الإشارة إلى أن هناك أيضاً سبباً مهماً لتسرب الأطفال من المدارس وهو سوء الأوضاع الاقتصادية فأصبحت الأسر غير قادرة على تحمل أعباء التعليم وخصوصاً إذا كان عدد أطفال الأسرة كبير، فهناك تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة التي بمجموعها تقف بوجه رب الأسرة على تلبية متطلبات التعليم، ويجد رب الأسرة نفسه أمام صراع كبير بسبب عدم قدرته على تغطية الاستثمار بالتعليم لأطفاله، ويختار خروجهم من المدرسة، وعلى الرغم من وجود التعليم في المدارس العامة والذي يقدم بصورة شبه مجانية، وهو تعليم الزامي عملاً بالمادة رقم /28/ من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي نصت على حق الطفل بالحصول على التعليم الالزامي بصورة مجانية، الا أن تعليم الأطفال في الأسرة الفقيرة يعتبر مكلفاً جداً، فالتكاليف غير المباشرة للتعليم من لباس مدرسي وقرطاسية وتكاليف النقل وأحياناً الدروس الخصوصية نظراً لسوء التعليم، تتمثل هذه المصاريف بتكلفة الفرصة البديلة للتعليم، والتي تكافئ مقدار الدخل الذي سوف يحققه الطفل فيما لو انخرط بسوق العمل بدلاً من الدراسة.

وينطبق هذا مع الحالة السورية وبصورة عامة، حيث بينت الإحصاءات أن عدد الأطفال المسجلين في التعليم الأساسي ضمن الأعوام 2001–2010 قد ازداد بنسبة 2.6%، ولكن وبعد بداية الأزمة في سورية في عام 2011 وحتى عام 2020 وفقاً للمكتب المركزي للإحصاء نجد تناقص واضح في عدد الأطفال المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي فعدد الملتحقين في المدراس في عام 2021 /2.959.455/ بينما في عام 2011 بلغ /4.774.276/ أي أقل بنسبة 40%.(المجموعة الاحصائية،2020)

ويمكن ارجاع أسباب التسرب في سورية إلى عدة أسباب تتعلق بالأزمة السورية والنزوح الخارجي وسوء الأوضاع الاقتصادية واضطرار الطفل إلى الانخراط بالعمل لإعالة اسرته، أو إلى أسباب تتعلق بالطفل نفسه منها عدم قدرة الطفل على التحصيل العلمي لأسباب عقلية، أو عدم الرغبة بالدراسة، أو الزواج المبكر بالنسبة للإناث، كما توجد عوامل تتعلق بالنظام التعليمي من حيث قصور النظام التعليمي وانخفاض كفاءته، وسوء أوضاع المدارس من حيث التدفئة والتهوية والمرافق واكتظاظ الصفوف بالطلاب لاستخدام العديد من المدراس كمراكز ايواء، أو بسبب سوء المعاملة التي يتلقاها الطفل من المدرسين أو من الطلاب في المدرسة، أو بسبب بعد المدرسة عن مكان السكن وسوء وضع المواصلات وارتفاع كلفتها، كل هذا يؤدي للتسرب من المدراس، أو بسبب تفشي ظاهرة البطالة في البلاد وخصوصاً في صفوف الخريجين نتيجة لوضع البلاد وقلة فرص العمل اللائقة بهم، إضافة إلى انخفاض الأجور في حال وجود فرصة للعمل، مما يقلل اندفاع الطفل للتعلم والاستمرار بالتحصيل العلمي، وبالتالي التسرب من المدارس والتوجه إلى سوق العمل في سن مبكر.

رابعاً: العوامل الاجتماعية:

بينت الدراسات السابقة والمتعلقة بعمل الأطفال مثل دراسة (الشامي، أبو عيطه، 2001) أن العوامل الاجتماعية الدافعة لعمل الأطفال مثل الانفصال الأسري، وكثرة الخلافات والشجارات العائلية، ووجود أحد أفراد الأسرة في السجن، ووفاة أو فقد أحد الوالدين، مما يسبب للطفل حياة غير مستقرة ويحاول الخروج من دائرة مشكلاته من خلال العمل لتحسين الأحوال المعيشية، ورأت دراسة (خرشف، 2021) أن العامل

الاجتماعي هو السبب المحرك لعمل الأطفال حيث يعتبر التفكك الأسري والجهل، ونقص المعرفة عند الأبوين، والعادات والتقاليد، إضافة إلى حجم الأسرة الكبير، والثقافة السائدة في المجتمعات كذلك رفقاء السوء، كل هذه الأمور تعد دافع لعمل الأطفال، كما أن الطلاق يساهم في تشرد الأطفال وتنصل كل من الوالدين لمسؤوليتهم اتجاه الأطفال، هذا ما يجعل الطفل يتحمل مسؤوليته صغيراً وذلك بالاعتماد على نفسه لكسب قوته، ويعتبر المستوى الثقافي للوالدين سبب من أسباب عمل الأطفال حيث إذا كان الأب والأم أو أحدهما لا يعرف معنى العلم وأهميته بالنسبة للفرد، فسيقوم بتحفيز الطفل على العمل بدلاً من الذهاب إلى المدرسة لأن فائدة التعليم لديهم غير معروفة.

ولابد من الإشارة إلى أن هناك أسباب كامنة وراء توجه الأطفال للعمل، وهو ملء وقت الفراغ أثناء العطل المدرسية، وهكذا فالعمل إن لم يؤثر على الصحة الجسدية والنفسية للطفل، يعد عملاً إيجابياً لدعم شخصية الطفل ولكن هذا لا يمكن الجزم به فيما إذا كان العمل مناسباً للطفل أو غير مناسب، فلا بد من وجود مؤسسات مختصة ومراكز لرعاية الطفولة تعنى بهم، بحيث هذه المراكز تؤمن لهم على الأقل دورات تدريبية مناسبة تساعدهم على الانخراط بسوق العمل بأمان، كما يجب أن تحتوي قنوات مع أصحاب الأعمال لتؤمن لهم العمل المناسب لهم.

من جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى الدوافع والأسباب التي تجعل أرباب العمل يخاطرون ويقومون بتشغيل الأطفال لديهم، فقد أكدت دراسة (جغدلي،2008) أن 40% من أصحاب العمل يرغبون بتشغيل الأطفال لانخفاض أجورهم وقدرتهم على القيام بأعمال بسيطة لا يرغب العمال الكبار بعملها كأعمال المناولة والتوصيل والتنظيف أحياناً، إضافة إلى أن الطفل يمكن السيطرة عليه وكبحه وأقل إثارة للمشاكل والمتاعب ولا يعترض على أي مصادرة لحقه كون الطفل منخفض الوعي لحقوقه بشكل عام وليس لديه أي وعي قانوني فيما يتعلق بالعمل، في حين أن العمال الكبار يطالبون بحقوقهم من حيث الأجرة والتأمين والإجازات المدفوعة والتعويضات.

لعبت العوامل الاجتماعية والسياسة التي عاشها ومازال يعيشها المجتمع السوري، دوراً مهماً وأساسياً لتشجيع عمل الأطفال، حيث ساعدت القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في صياغة نظرة إيجابية من قبل المجتمع السوري تجاه عمل الطفل سواء أكان الطفل ملتحقاً بالمدرسة أو غير ملتحق، حيث يتوقع من الطفل الذكر خصوصاً أن يبادر دائماً إلى التصرف بصفته رجل في المستقبل ويجب أن يشارك الأب في تحمل مسؤولياته تجاه الأسرة، ويساعد في تأمين حاجات الأفراد المختلفة، وهذا الموقف من حيث المبدأ والذي يشجع عمل الطفل دون تركه التعليم هو موقف إيجابي لأنه يعلم الطفل المسؤولية والاهتمام بالآخرين، ولكن الجانب السلبي للموضوع يظهر عندما يترك الطفل التعليم ويتفرغ تماماً للعمل لمساعدة ذويه في تكاليف الأسرة.

ومن خلال مسح قام به طلاب كلية التربية وعلم النفس في سورية عام 2018 في مدينة دمشق، حيث تم أخذ رأي الأطفال العاملين نفسهم تجاه ما يرغبون فعله من ناحية العمل أو الدراسة أو الاثنين معاً، فوجد المسح أن ما نسبته 41% من الأطفال يرغبون بالعمل فقط، و8.5% منهم يرغبون بالدراسة فقط، والبقية يرغبون بالعمل أثناء العطلة الصيفية واستكمال دراستهم، مما يجعلنا نأخذ فكرة واضحة عن حجم الضغوطات التي يواجهها الطفل العامل.

لقد أسهمت التركيبة الأسرية للمجتمع السوري، بصورة غير مباشرة في دفع الأطفال للعمل سواء ضمن أو خارج الأسرة، كونه مجتمع أبوي يقوم على هرمية السلطة ممثلة بسيطرة الأب على أفراد الأسرة لكونه هو الممول لها أو مشاركة القرار مع الأم فيما إذا كانت ممولة أيضاً للأسرة، ونرى سيطرة الأب في المجتمعات الريفية أكثر وضوحاً من المدينة، وخصوصاً بعد نزوح العديد من الأسر من الريف إلى المدينة بسبب الحرب.

2.1.5.خلاصة المبحث الأول:

خلال هذا المبحث استعرضت الباحثة مفهوم عمل الأطفال وبشكل خاص من وجهة نظر المجتمع الدولي، كما عرضت الأسباب التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة وفق العديد من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، وخلصت الباحثة إلى أن عمل الأطفال هي آلية دعم اقتصادي لدخل العائلة ليغدو الطفل فيه مسؤولاً عن أسرته التي دفعتها عدة عوامل للاتكال عليه، من بين هذه العوامل العامل الاقتصادي، حيث يظهر الفقر في واجهة أي أسرة تدفع أطفالها للعمل، وكذلك العامل الاجتماعي والمتمثل في التفكك الاسري، والعامل التعليمي والعامل الديموغرافي، وليست هذه العوامل وحدها المتسببة في وجود عمل الأطفال بل هناك عدة عوامل أخرى ومسببات لكنها لا تملك ذلك الأثر المباشر على عمل الأطفال كما تلك العوامل التي تم الإشارة إليها ضمن المبحث.

2.2 المبحث الثاني: قياس ومؤشرات ظاهرة عمل الأطفال

2.2.1. تمهيد:

أشارت العديد من البحوث الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تقارير المنظمات الدولية أن هناك انتشار واضح لعمل الأطفال، وأن هؤلاء الأطفال يعملون في مختلف القطاعات، والمهن والأنشطة، وأن هذا العمل يتباين من مكان إلى آخر، فحوالي 90 % من الأطفال يعملون من 6 إلى7 أيام في الأسبوع، ولمدة تزيد عن 8 ساعات في اليوم، على أساس غير رسمي وغير قانوني، ويبدو أن الأشكال الخطيرة من عمل الأطفال واسعة الانتشار.

كما لوحظ في بعض البلدان، أن الجهات المعنية تجد صعوبة لإعطاء الأولوية لمعالجة إشكالية عمل الأطفال، جنباً إلى جنب مع الكثير من أولويات الحماية الملحة الأُخرى، وتُشجَّع المنظمات الدولية من خلال برامجها على اتباع منهج ذو مقاييس لمعالجة هذه القضية، ورفع مستوى التوعية حول عمل الأطفال، وإجراء التدخلات في أوساط الأشخاص المتخصصين وغير المتخصصين، لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة على اقتصادات ومجتمعات البلدان التي تنتشر فيها، ولكن تكمن الصعوبة في قياس هذه الظاهرة اذا لا يمكن

اعتماد مؤشر وحيد لقياس هذه الظاهرة فهناك العديد من المؤشرات التي لها أثر مباشر وغير مباشر لقياس عمل الأطفال وإظهار مدى أثره على الاقتصاد، وخلال هذا المبحث ستقوم الباحثة أولاً بعرض لمحة تاريخية عن عمل الأطفال في العالم والدول النامية، ومن ثم استعراض القوانين الدولية والعربية والمحلية التي تتطرق لعمل الأطفال لقياس عمل الأطفال قانوناً، ومن ثم ستنتقل إلى استعراض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تم تحديدها كمؤشر لقياس عمل الأطفال وذلك وفقاً للدراسات والبحوث والتقارير العربية والأجنبية بشكل نظري والتي أشير إليها سابقاً في الإطار العام للدراسة، تمهيداً للدراسة أثر هذه المؤشرات في معدل عمل الأطفال خلال القسم الأخير من الأطروحة وفقاً للبيانات المتوفرة.

2.2.2. لمحة تاريخية عن عمل الأطفال في العالم:

يعتبر المجتمع البريطاني أول المجتمعات التي شهدت عمل الأطفال، فقد هاجر كثير من الفقراء إلى المدن في بداية الثورة الصناعية مما أدى إلى تزايد ملحوظ في أعداد العاطلين عن العمل بسبب الأمية، وقلة المهارات الفردية، لذلك انتشرت ظاهرة التسول في المدن البريطانية إلى جانب دخول عدد كبير من الأطفال إلى سوق العمل مقابل أجور منخفضة، وقد أظهرت الدراسات التي تمت في تلك الفترة، وجود دوافع فردية باعتبار أن المهاجر الذي يفتقر إلى مهارات خاصة به يحاول تلبية حاجاته المتعددة، واعتبرت تلك الدراسات أن الفقر ذو طبيعة فردية دون النظر إلى الظروف البنائية والتحول الحاصل في الهياكل الإنتاجية، والتغيرات في نمط العلاقات الاجتماعية نتيجة ظهور البرجوازية.(الزبيدي وعقيل، 2015، ص: 225)

أما في المجتمع الأمريكي فقد ظهر عمل الأطفال بعد الثورة الأمريكية ذاتياً، وساعد على انتشاره العديد من العوامل، أبرزها الهجرات المتوالية عبر السواحل الأمريكية، وقلة فرص العمل اللازمة لمعيشة هؤلاء المهاجرين، إضافة إلى الافتقار إلى وسائل مادية وتشريعات قانونية لتنظيم العمل وتولي الجمعيات الأهلية التطوعية عملية تنظيم المساعدات ومن أبرزها جمعية نيويورك للوقاية من الفقر التي تأسست عام1817، وعلى الرغم من رفاهية بعض الفئات الاجتماعية في الولايات المتحدة آنذاك إلا أنه مع فترة الكساد التي ضربت البلاد عام 1929، بدأت أغلب الأسر تدفع بأبنائها مبكراً إلى سوق العمل، دون النظر إلى الأجور، وإن كان البعض يرى أن المجتمع الأمريكي يعد بمثابة الاستهلاك الوفير(Schuman, 2017, p:5).

إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك فخلال عقدي السبعينات والثمانينات نجد أن كلاً من الرئيس كارتر، والرئيس ريغان، لم يتمكنا من الحد من ظاهرة عمل الأطفال نتيجة عدم القدرة على استقطاع موارد مادية توجه للفقراء، للحد من انتشار هذه الظاهرة، وقد كانت القوانين الأمريكية تؤكد الحرية الفردية في اختيار المهنة، وقبول أو رفض الأجور، إلا أن الواقع يشير إلى وجود هوة كبيرة بين الواقع والورق، ويمكن استشفاف ذلك من خلال العديد من مظاهر العنف والجنوح نحو الجريمة من قبل هؤلاء الأطفال، إلى جانب المزيد من الانحرافات المادية والمعنوية كما جاء في تقارير منظمة العمل الدولية (أبو نجمة،2000 ، ص4)

ومازالت المجتمعات النامية تعاني من ظاهرة عمل الأطفال ليومنا هذا، ونتيجة هذا العمل يتعرض الطفل للعديد من المخاطر نتيجة الكم الهائل من الانتهاكات التي يتعرض لها الطفل العامل وذلك على جميع المستويات، النفسية والجسدية والمادية ومن أهم الأسباب التي يتم تشغيل الطفل وفقها هو انخفاض أجره وطول ساعات العمل، واذا ما قارنا الأجور التي تعطى للطفل العامل فإنها تعادل ثلث أو نصف الأجر الذي يحصل عليه الكبار فيما اذا عملوا بظروف أفضل وساعات أقل، وتأتي خطورة هذه الظاهرة أن الطفل العامل في عمر سيحرم فيه من التعليم على الأغلب وهذا العمر مهم جداً لتكوين شخصيته ويعد عمل الأطفال هو النتيجة

لظواهر أكثر خطورة في المجتمع مثل الفقر والحرمان والتفكك الأسري. ولا يقتصر خطورة هذه الظاهرة على الدول التي تنتشر فيها بل في انتشارها في الدول المجاورة، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية أو السياسية والنزاعات التي تؤدي بالضرورة إلى الهجرة والنزوح إلى دول الجوار، وهذا ما حدث خلال الأزمة في سورية اذا نزح العديد من الأسر إلى دول الجوار مثل الأردن ولبنان وتركيا واضطر الأطفال للعمل بشكل قسري بسبب فقد ذويهم أو فقدان رب الأسرة فقط، وانتشرت هذه الظاهرة في هذه الدول، وأصبحت مصدر تهديد لاقتصاداتها، لذلك لجأت هذه الدول إلى منظمة العمل العالمية ومنظمة الطفولة يونسف لمعالجة هذه الظاهرة من خلال تطبيق القوانين والمعونات المقدمة للحد من هذه الظاهرة المرضية اذا ما انتشرت بشكل غير مسيطر عليه في هذه الدول وغيرها.

وفي المجتمعات العربية وبالنظر إلى دور دول الخارج في إحداث ظاهرة عمل الأطفال وانتشارها في المجتمعات العربية، نجد الدور الأكبر لانتشار هذه الظاهرة يتركز لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وان هذا الدور يمتلك مقومات تاريخية تعكسها الحقبة الاستعمارية التقليدية إلى جانب مقومات محدثة تحكمها الهيمنة الاقتصادية والسياسية، وكلاهما ذات أهداف ومضامين موحدة وإن اختلفت المظاهر والدلالات، إلا أن هذا الدور لم يعد فاعلاً في وجود هذه الظاهرة سوى في العقود الثلاثة الأخيرة (صابر،2000 ، ص:33)

وقد أدت الزيادة السكانية غير المتوازنة والنمو الاقتصادي غير المتكافئ، بالإضافة إلى الحروب والنزاعات، والاضطرابات الأهلية إلى إعاقة عمليات التنمية الاجتماعية، مما أثر على مجال الخدمات في بعض المجالات الأساسية، كالنمو الاقتصادي، والتوسع في مجال الخدمات التعليمية، والرعاية الصحية والاجتماعية، وتكاتفت هذه المتغيرات، لكي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وعلى معدلات النمو الذي انخفض في فترة السبعينات والثمانينات، لكي يصبح أقل من 0.5% سنوياً، مما أدى إلى تخلف المنطقة العربية، عن دول الدخل المتوسط، لكي تتدرج بعض دولها في إطار الدول ذات الدخل المحدود لقد

عملت هذه الظروف على استحداث بعض المشكلات الاجتماعية، والى اتساع نطاق مشكلات أخرى، كانت متواجدة بحجم محدود، ومنتشرة على نطاق ضيق بينها مشكلة عمل الأطفال، حيث يمثل الأطفال العاملين، فئة الأطفال الذين لم يستوعبهم التعليم، أو تسربوا منو في مرحلة عمرية مبكرة واتجهوا إلى العمل، متعرضين إلى ما فيه من مخاطر تهدد نموهم الجسمي والنفسي الطبيعي. وتتجه ظاهرة عمل الأطفال في الوطن العربي إلى الزيادة بشكل سريع وذلك نتيجة لعدة أسباب منها عدم مصادقة بعض الدول العربية على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بعمل الأطفال، إضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بعض هذه الدول (اليونيسف، 1997، ص: 22).

2.2.3. قياس عمل الأطفال قانوناً:

تختلف المراحل التاريخية حسب الدول فيما يتعلق بعمل الأطفال ورؤية هذه الدول لظاهرة عمل الأطفال وسبل معالجتها، وقد وجدت الباحثة من خلال الاطلاع على الدراسات المتعددة فيما يتعلق بعمل الأطفال، ان هذه الظاهرة كانت منتشرة وبشكل طبيعي في الدول المتقدمة مثل دول أوربا وأمريكا الشمالية، وقد كان الأطفال يعملون بسن مبكرة جداً دون الأخذ بعين الاعتبار للأضرار الجسيمة التي ستلحق بهم في شبابهم، ولاحقاً وبسبب الجهود المتضافرة وضغوط المنظمات المحلية والدولية، والقوانين المطروحة لحماية الطفولة، والتطور الاقتصادي التي حل بهذه البلدان استطاعت تقويض حجم هذه الظاهرة والسيطرة عليها، على عكس ما جرى بالدول العربية والنامية، التي تفاقمت بها هذه الظاهرة وأصبحت جزء من مظهرها الاجتماعي والاقتصادي، وتأتي الإشارة إلى الجانب القانوني لعمل الأطفال، لكون القوانين وتطبيقها فعلاً على أرض الواقع أحد الحلول الأساسية التي تساهم في تقليل انتشار ظاهرة عمل الأطفال، بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي والاقتصادي من خلال المؤشرات التي سيتم الإشارة الها واحتسابها في الجانب العملي من الأطروحة، لنرى مدى أثرها وشدة أثرها على ظاهرة عمالة الأطفال، ولكن لابد أولاً من استعراض الاتفاقيات التي صدرتها منظمة العمل الدولية

حول عمل الأطفال لتحديد العمر الأدنى المحدد لعمل الطفل، والاجراءات المرافقة لذلك، وكذلك الاتفاقيات العربية والقوانين السورية المعمول بها، ومن ثم ستناقش الباحثة مدى فاعلية هذه القوانين ولاسيما المحلية منها، نظراً لأهميتها في تنظيم وتقويض ظاهرة عمل الأطفال في سورية.

أولاً: منظمة العمل الدولية:

تتولى منظمة العمل الدولية في مؤتمراتها التي تعقدها سنوياً بتمثيل ثلاثي متساوٍ(حكومات وأرباب عمل وعمال) تبني الاتفاقيات والتوصيات التي تحدد معايير العمل الدولية، وقد تبنت مؤتمرات العمل الدولية منذ تأسيسها في عام 1919 وحتى تاريخنا هذا /183/ اتفاقية شملت عدداً كبيراً من المواضيع المرتبطة بالعمل، وقد تنوعت هذه الاتفاقيات والقوانين الدولية حسب طبيعة العمل ومدى ملائمته للطفل، وسنجد أن هناك حد أدنى للعمر المناسب للعمل وهو سن الثانية عشرة اذا كان العمل غير مرهق أو مؤذي حسب التعبير القانوني، وأحياناً الثامنة عشرة فيما اذا كان العمل أكثر ارهاقاً ويتطلب وعياً أكثر، ومن أهم الاتفاقيات الدولية التي عالجت شؤون عمل الأطفال **الاتفاقية رقم /5/ بشأن الحد الأدنى للسن (الصناعة) لعام 1919 ، والاتفاقية رقم /6/ بشأن عمل الأحداث ليلا في الصناعة لعام 1919** نجد أن الاتفاقيتين ركزتا على العمل الصناعي حيث يكون الطفل عاملاً في مشروع صناعي، فمن الممكن تشغيل الأطفال ممن هم في سن الرابعة عشرة ثم تم تعديلها عام 1937 ليصبح الحد الأدنى لسن العمل للأطفال في المشاريع الصناعية خمسة عشرة عاماً، وان يكون العمل صباحياً أما إن كان مسائياً منعت تشغيل الأطفال من هم دون سن الثامنة عشرة، وهذا مع استثناء المشاريع الأسرية والتي ترى أن الأهل هم الأولى بالتحكيم بالسن المناسب للعمل كون المشروع أسري والأسرة هي صاحبة المشروع والمعنية بالربح والخسارة.

أما بالنسبة للعمل الزراعي للأطفال **جاءت الاتفاقية رقم /10/ لعام 1921** والتي حددت الحد الأدنى للسن للعمل في الزراعة فقد منعت تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشرة في أي منشأة زراعية إلا خارج الساعات المحددة للتعليم المدرسي.

وبالنسبة للعمل البحري **صدرت الاتفاقية رقم /58/ لعام 1937** التي حددت الحد الأدنى للسن للعمل البحري حيث منعت تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشرة في السفن إلا لغايات التدريب وبموافقة السلطات العامة وإشرافها علماً انه سابقاً تم تحديد الحد الأدنى لهذا النوع من العمل بأربعة عشرة عاماً ، وخصت **الاتفاقية رقم /15/ لعام 1921** الأطفال العاملون في تشغيل محركات السفن البخارية

حيث منعت تشغيل الأطفال دون سن الثامنة عشرة كوقادين أو مساعدي وقادين، معتبرة أن هذا النوع من العمل لا يناسب الأطفال دون الثامنة عشرة من الناحية الجسدية ومن ناحية الوعي في حال حدوث أي خطر.

وبالنسبة للأعمال غير الصناعية صدرت **الاتفاقية رقم /60/ لعام 1937** والتي منعت تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشرة، باستثناء الأعمال الخفيفة لمن بلغوا سن الثالثة عشرة وبما لا يتجاوز ساعتين يوميا وفي الأعمال مع اشتراط ألا تضر بصحتهم أو بمواظبتهم على الدراسة.

كما منعت **الاتفاقية رقم /112/ لعام 1959** تشغيل الأطفال الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشرة على سفن الصيد إلا أثناء العطلات المدرسية وبشرط ألا يكون في ذلك ضرر على صحتهم أو نموهم الطبيعي أو مواظبتهم على الدراسة وألا تكون النشاطات التي يقومون بها غاياتها تجارية.

وللأعمال تحت سطح الأرض كالمناجم **حددت الاتفاقية رقم /123/ لعام 1965** الحد أدنى لسن العمل ستة عشرة عاماً، وأوجبت **اتفاقية لاحقة رقم /124/ لعام 1965** إجراء الفحص الطبي الدقيق عند تشغيل أي

عامل يقل عمره عن الحادية والعشرين في المناجم تحت سطح الأرض وإعادة الفحص بشكل دوري سنوياً على الأقل.

هذا ما كان بالنسبة للقوانين الدولية حيث نلاحظ أن الحد الأدنى للعمل للأطفال في الأعمال الخفيفة غير الصناعية، أو الاعمال الصناعية أو البحرية التي تستوجب نمو جسدي وعقلي متكامل بحيث يكون عمر الطفل خمسة عشرة عاماً بمعنى آخر أن يكون قد أنهى المراحل الأساسية في التعلم، وأصبح قادراً على حل مشاكله قدر الإمكان، والتصرف بشكل منطقي في حال تعرضه لأي خطر، وكل من يشغل دون هذا العمر يجرم ويعاقب، أما الأعمال الخطرة جداً مثل الوقادين والتي اندثرت في أيامنا هذه ثمانية عشرة عاماً نظراً لخطورتها، وكذلك أعمال المناجم والتي لازلت مستمرة في افريقيا ودول أخرى فقد كان الحد الأدنى ستة عشرة عاماً مع اجراء فحص طبي ليحدد مدى لياقة العامل ويجب إعادة الفحص سنوياً.

ثانياً: منظمة العمل العربية:

أصدرت منظمة العمل العربية حتى الآن /19/ اتفاقية وثمان توصيات تضمنت معظمها نصوصاً حول عمل الأطفال أو شؤون الأسرة، حيث اهتمت هذه الاتفاقيات بتنظيم الشؤون الخاصة بعمل الأطفال وبشكل خاص الحد الأدنى لسن العمل ورفعه بما يتناسب مع المخاطر التي يشكلها العمل والمشقة في ممارسته، كما اهتمت بتوفير ضمانات الرعاية الطبية الدورية وتحديد ساعات العمل، ومن أهم الاتفاقيات المصدرة **الاتفاقية العربية رقم 18 لسنة 1996 بشأن عمل الأحداث** ووضعت الاتفاقية نصوصاً منظمة لشؤون عمل الأطفال في المجالات التالية :الفحص الطبي، العمل الليلي، الأجور، ساعات العمل، العمل الإضافي، الإجازات، الخدمات الاجتماعية، التزامات صاحب العمل، مراقبة التطبيق، العقوبات، والتي تتفق مع الاتفاقيات الدولية التي تم ذكرها سابقاً من جميع النواحي القانونية.

ثالثاً: القانون السوري:

صادقت الجهورية العربية السورية على اتفاقية الأمم المتحدة لأسوأ أشكال العمل في 2001/9/18، وفي الحقيقة ووفقاً للأرقام المتوفرة لدى الجهات المعنية نظر إلى ظاهرة عمل الأطفال كظاهرة خطيرة بالمجمل إلا أنه كان مسيطر عليها وليس لها ذاك الأثر الكبير على الاقتصاد والمجتمع ضمن الأعراف والتقاليد والقوانين المطبقة في الجمهورية العربية السورية، إلا أن الأزمة السورية بمراحلها المتعددة فاقمت هذه الظاهرة وأصبحت خطراً حقيقياً يهدد اقتصاد البلاد واقتصادات الدول المجاورة، وهنا لابد من الإشارة إلى جهود المسؤولين في الجهات الحكومية المعنية في البلاد على وضع قوانين محلية متوافقة مع القوانين والاتفاقيات الدولية لمنع عمل الأطفال أو الحد منه وتنظيمه، فيما يلي أهم هذه القوانين **قانون العمل رقم (17) لعام 2010** والذي حمى الطفل في عدة مواد جاءت منسجمة إلى حد كبير مع المعايير الدولية كما وردت في اتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل رقم (138)، وكذلك **قانون العلاقات الزراعية رقم (56) لعام 2004** كون معظم الأطفال العاملين في القطاع الزراعي لكون سوريا بلد زراعية وبحسب العادات والتقاليد يعمل الطفل بشكل طبيعي مع أسرته في الزراعة، حيث حدد العمر الأدنى للعمل الزراعي بثمانية عشر عاماً على الأقل، يستثنى من ذلك الرعاة وعمال الأعمال الخفيفة شريطة ألا تقل أعمارهم عن /15 / عاماً وأن يكون استخدامهم بطريقة التعاقد مع أوليائهم وعلى مسؤولية هؤلاء الأولياء، وتحدد الأعمال الخفيفة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع اتحاد الفلاحين، ويستثنى من تطبيق أحكام هذا القانون الاستثمارات العائلية القائمة بين أفراد العائلة الواحدة وهي الاستثمارات الزراعية التي يعمل فيها صاحب العمل الزراعي وأفراد عائلته، أرفقت الباحثة هذه القوانين والاتفاقيات السابقة بشكل تفصيلي في ملاحق الأطروحة.

2.2.4. قياس عمل الأطفال من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية:

وجدت الباحثة ومن خلال العديد من الدراسات وجود الكثير من المؤشرات التي تعتمد من قبل الباحثين لقياس عمل الأطفال حسب توفر البيانات في مكان الدراسة، وسيتم عرض جميع هذه المؤشرات ومدى ارتباطها كعامل مؤثر بتفاقم ظاهرة عمل الأطفال أو مسبب مباشر لعمل الأطفال. وخلال القسم العملي ووفقاً للبيانات المتوفرة ستلفي الباحثة الضوء لمدى ارتباط هذه المؤشرات وفقاً للبيانات المتوفرة لديها بظاهرة عمل الأطفال، ومن ثم اقتراح حلول وفقاً للنتائج.

2.2.4.1. تغير عدد السكان:

ارتفع عدد سكان العالم بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بما كان عليه في منتصف القرن العشرين، إذ بلغ/8/ مليار نسمة في منتصف نوفمبر 2022 بعد ما كان يقدر بنحو/2.5/ مليار شخص في عام 1950، وازداد بمليار فرد منذ عام 2010 وبمليارين منذ عام 1998، ومن المتوقع أن يواصل على هذا المنوال ليرتفع بنحو ملياري فرد خلال السنوات الثلاثين المقبلة، ليصل إلى /9.7/ مليار بحلول عام 2050. كما أنه من المرجح أن يبلغ ذروته بما يقرب من /10.4/ مليار في منتصف العقد الثامن من هذا القرن.

ويُتوقع أن يزيد عدد سكان العالم بما يقرب ملياري فرد في الـ 30 عاما المقبلة، والعامل في نمو السكان هو زيادة عدد الأفراد الذين يبلغون سن الإنجاب، والارتفاع التدريجي في عمر الإنسان، وزيادة التحضر وتسارع الهجرة. كما رافق هذا النمو تغيرات كبيرة في معدل الخصوبة، ولهذه الاتجاهات آثار بعيدة المدى على الأجيال المقبلة. (تقرير الأمم المتحدة عن السكان، 2023)

ولابد من الإشارة إلى أن مؤشر عدد السكان هو من المؤشرات غير المباشرة التي تسبب في ارتفاع معدل عمل الأطفال، فيما اذا كانت هذه الزيادة غير طبيعية، ولا يتم متابعتها من قبل الجهات المختصة في الدولة حتى لا تصبح عاملاً مقلقاً لاقتصاد الدولة، فقد أشارت دراسة(SIAGIAN,2019) التي تتحدث عن أسباب عمل الأطفال في الهند أن زيادة السكان غير الطبيعية تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع نسبة عمل الأطفال وذلك لأنها تسبب في تقليل حصة الفرد الواحد من رأس المال الخاص بالدولة، مما يؤدي إلى خفض الإنتاجية والعوائد،

وبالتالي خفض دخل الفرد، كما ترتبط الزيادة السكانية غير الطبيعية بزيادة في نسبة البطالة قد لا يمكن تقليلها فقط من خلال خطط التنمية لتوفير فرص عمل، ونقص الغذاء، لعدم كفاية الموارد المتاحة لتغطية النمو السكاني غير الطبيعي، مما يقلل من إنتاجية الأفراد في العمل، ويجبر الدولة على الاستيراد من دول أخرى وزيادة العبء الاقتصادي.

كما تؤدي زيادة السكان لزيادة النفقات المترتبة لتربية الأطفال، فتقل نسبة الادخار لدى الأفراد وتنخفض مدى كفاية دخلهم لحاجاتهم، وارتفاع في تكاليف مستوى المعيشة وقلة الإنتاجية وضعف التطور في مختلف القطاعات وكل ذلك يؤثر على الاقتصاد العام، مما يؤدي إلى قلة الكفاءة في القوى العاملة، بسبب زيادة عدد الفئة العمرية الصغيرة غير العاملة، مما يعني خلل نظام الكفاءة والإنتاجية.(Rinkesh,2021)

تعاني سورية رغم الأزمة من زيادة كبيرة في معدل السكان، حيث قدر عدد السكان في سورية أكثر من /23/ مليون نسمة ومعدل الزيادة السكان 4.9 % حتى نهاية عام 2023، ووجدت الباحثة أن هناك عدم تطابق بين المؤشرات الاحصائية لدى المكتب الاحصائي في سورية وبين مؤشر البنك الدولي فحسب مسوحات المكتب الاحصائي وجدت أنها تبلغ 2.45% حيث تم تقدير عدد السكان وفق المسار الطبيعي دون انعكاسات الحرب.

الشكل رقم (1) يبين تغير عدد السكان في سورية خلال الأعوام (2000–2023) المصدر الموقع الكتروني للبنك الدولي (2023)

2.2.4.2. تغير عدد الأطفال من المدراس حلقة التعليم الأساسي(المتسربين)

هو النسبة المئوية من التلاميذ أو الطلاب المسجلين في صف معين في سنة دراسية محددة وغير مسجلين في السنة الدراسية التالية، والغرض منه قياس ظاهرة تسرب التلاميذ من فوج معين عن المدرسة قبل إتمام دراستهم وتأثيرها على الفعالية الداخلية الخاصة بالنظم التعليمية، وفضلاً عن ذلك، يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية لتحليل تدفق التلاميذ وتوقع نسب التدفق من صف إلى صف آخر في إطار الدورة التعليمية. يتم احتساب معدل الانقطاع حسب الصف الدراسي بحسم مجموع معدل الترفيع ومعدل الإعادة من 100 في عام دراسي معين، كما يجري احتساب النسبة التراكمية للانقطاع الدراسي على مستوى التعليم الابتدائي بحسم معدل البقاء في الدراسة من 100 في صف معين.

وأكدت كل من دراسة (رابح،2016) ودراسة (OSMENT,2015) على وجود علاقة بين عمالة الأطفال والتسرب من المدرسة، اذ أن فقر الحال في الأسرة أو غياب رب الأسرة وزيادة فرص حصول الأطفال على مهنة تناسبهم تدفع بهم إلى ترك المدرسة، كما يؤدي التغيب المدرسي دون رقابة من الأهل أو إدارة المدرسة دوراً مهما في خروج الطفل إلى سوق العمل، ويساهم المناخ المدرسي غير السوي والمعاملة السيئة أو غير التعليمية التي يتلقاها الطفل في المدرسة، وصعوبة فهم واستيعاب الدروس نظراً لانخفاض إمكانيات الطفل

وعدم وجدو مناهج ومدرسين متمكنين لتلقف هذا النوع من الأطفال، إضافة إلى عدم متابعة الأهل لدروس الطفل في المنزل، كل ما سبق يؤدي بالطفل لترك المدرسة والتوجه نحو سوق العمل.

2.2.4.3. معدل الفقر

أكدت جميع الدراسات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية العربية والأجنبية على أن الفقر وانخفاض مستوى المعيشة هو العامل الأول والأساسي لزج الطفل في سوق العمل فقد اضطر العديد من الأطفال في جمع أنحاء العالم للعمل لضمان بقائهم على قيد الحياة وكذلك في حالة فقر الأسرة فإن جميع أفراد الأسرة يعملون لضمان دخل كاف، ومن المعروف أن الدراسة في الدول النامية والفقرة مكلفة جداً على الرغم من أن التعليم العام يمثل عادةً استثمار، لكن الأسرة الفقيرة تتحمل مصاريف الكتب واللوازم الدراسية والزى المدرسي وتكاليف النقل، بل ودفع مبلغ من المال للتعليم الخصوصي، ومن خلال احصائيات منظمة اليونسف وجدت أن الدراسة الابتدائية، تكلف ثلث عائد الأسرة، والعديد من الأسر لديها أكثر من طفل في سن الدراسة، فترى الأسرة أن ذهاب الطفل إلى العمل بدلاً من المدرسة وهذا ما يفسر أحد أهم أسباب عمل الأطفال.

فعلى الرغم من شبه مجانية التعليم إلا أن إدارة المدراس تحمل جزء من المصاريف للأهالي، إضافة إلى أن الكثير من تلك الأسر تعيش في مناطق نائية حيث لا توجد فيها مدارس أو بعيدة جداً بحيث يحتاج الطفل إلى المشي مسافات طويلة أو استخدام وسائل النقل وهذه كلفة إضافية، فتجد الأسرة إنه لا يوجد مفر من العمل وتكلفة هذا التعليم لعائلة فقيرة كبيرة، حيث أن الاستثمار بشكل عام يجب أن يكون مربحاً وهذا نادراً ما يحدث في التعليم في الدول الفقيرة، لأن التعليم الذي يقدم لهؤلاء الأطفال في كثير من الأحيان يكون دون المستوى، ولا يبعث على الأمل في أي تقدم اجتماعي، ولا يبرر تضحيات الأسرة في لقمة عيشها. وتكثر الأمثلة من الأسر التي أرادت بشدة ان يحصل أبناءها على درجه كبيرة من التعليم ولكنها لم تكن تمتلك الأدوات ورأت في الوقت نفسه أن التكلفة عالية جداً(UNICEF,2015) .

الشكل رقم (2) يبين تغير معدل الفقر في سورية خلال الأعوام (2000–2023) المصدر الموقع الكتروني للبنك الدولي (2023)

2.2.4.4. مستوى المعيشة

مؤشر مستوى المعيشة، الذي غالبا ما يتم اختصاره باسم **COLI** أو**COL** ، هو قيمة عددية تحدد النفقات النسبية المرتبطة بالحفاظ على مستوى معيشي معين في موقع معين، إنه معيار لمقارنة القدرة على تحمل تكاليف الأماكن المختلفة للأفراد والعائلات والشركات، ويأخذ المؤشر في الاعتبار عوامل مختلفة، بما في ذلك:

تكاليف السكن، نفقات الطعام، تكاليف النقل، تكاليف الرعاية الصحية، نفقات التعليم، تكاليف الترفيه والتسلية، التكاليف المتنوعة، ويتم حساب مؤشر مستوى المعيشة باستخدام صيغة تجمع بين فروق الأسعار المرجحة لجميع فئات المصروفات، وتختلف الصيغة بين الجهات المختلفة التي تحسب المؤشر، ويعد فهم مؤشر مستوى المعيشة على نطاق عالمي أمراً ضرورياً للأعمال التجارية الدولية والسفر واتخاذ القرارات المتعلقة بالمغتربين، ولابد من الإشارة إلى أن البلدان التي تحتوي على COLIs عالي هي عموماً العيش فيها أكثر تكلفة ، في حين أن تلك التي تحتوي على **COLIs** العيش فيها اقل تكلفة وبأسعار معقولة.

ويمكن أن تكون هناك اختلافات كبيرة في تكلفة المعيشة داخل البلد الواحد هذا واضح بشكل خاص في البلدان الكبيرة مثل الولايات المتحدة، حيث مستوى المعيشة في مدينة نيويورك أعلى بكثير مما هي عليه في المناطق الريفية، وكذلك كلفة المعيشة في مدينة دمشق أعلى بكثير مما هي في مدينة حمص أو حماه. وتساعد مؤشرات مستوى المعيشة على مستوى المدن الأفراد والشركات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مكان العيش أو الاستثمار، ولحساب **COLIs** على مستوى المدينة، يتم تطبيق طرق مماثلة لتلك المستخدمة في المؤشر العالمي، ولكن مع التركيز على البيانات الخاصة بكل دولة، كما يعتبر هذا المؤشر ذات قيمة لـ: (مجدي، 2021، ص: 14-15).

- ✓ الأفراد الذين يفكرون في الانتقال داخل بلدهم.

- ✓ الشركات التي تحدد جداول الأجور الإقليمية وتعويضات الموظفين.
- ✓ يقوم المسؤولون عن التخطيط في البلاد بتقييم الحاجة إلى تعديلات مستوى المعيشة ضمن خططهم ولمعالجة العديد من القضايا منها عمل الأطفال

2.2.4.5. معدل التضخم

التضخم هو الارتفاع **الدائم** والملموس في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والذي يصاحبه ارتفاع في تكاليف المعيشة وبالتالي تدهور القدرة الشرائية للنقود، هذا يعني أنه لا يمكن للمستهلكين شراء السلع والخدمات بنفس المبلغ من المال، وتعكس ظاهرة التضخم بشكل عام اختلالاً أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد نتيجة ارتفاع مستوى النقود (عرض النقد) في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات .كما قد تعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة، ونظراً للآثار السلبية المترتبة على التضخم، تهتم الجهات المعنية في الدولة بقياسه ويتم ذلك من خلال استخدام طريقة الأرقام القياسية، ومن بينها الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو ما يسمى بمؤشر أسعار الاستهلاك، فهو الأداة الأكثر شيوعا لقياس التضخم، كما يُعد أيضا أحد المؤشرات التي تهم عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث يستعمل كمؤشر لدراسة المستوى المعيشي للفرد وما يترتب عليه من تعديل في الأجور وأسعار الخدمات، ويُؤخذ مؤشر أسعار المستهلك بعين الاعتبار بشكل خاص لإعادة تقييم المعاشات التقاعدية والنفقات والحد الأدنى من الأجر المحلي. يقيس مؤشر أسعار الاستهلاك تكلفة أو أسعار مجموعة أو سلة من السلع والخدمات المستهلكة خلال فترة زمنية معينة (كالسكن، والغذاء، والأدوية، والتعليم) بالمقارنة مع سنة الأساس (الشيخ طه، 2021، ص: 6).

ونجد مما سبق أن زيادة التضخم في بلد ما سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدل الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي وبمجرد حدوث ذلك، يعني عدم قدرة الفرد على استخدام الأموال الخاصة به إلا للحاجات

الأساسية وهي سد رمق عائلته، وعجزه التام أمام الحاجات الأخرى كالتعليم، مما يعني أطفال جدد متسربين من التعليم ومتوزعين في جميع القطاعات للعمل مع أهلهم أو لوحدهم.

الشكل رقم (3) يبين تغير معدل التضخم في سورية خلال الأعوام (2000–2023) المصدر الموقع الكتروني للبنك الدولي (2023)

2.2.4.6. معدل البطالة

تحدثت الباحثة عن البطالة وأسبابها وانواعها وآثارها سابقاً في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا البحث، لذا ستشير هنا إلى البطالة كمؤشر فقط. ومن خلال الرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية نجد أن قياسات سوق العمل تخضع للمعايير الدولية لمنظمة العمل الدولية التي اعتمدت المقياس الوحيد للبطالة سنة1982 في الملتقى الدولي الثالث عشر حول إحصاءات العمل، حيث يحسب معدل البطالة خلال فترة زمنية معينة بنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد أفراد القوى العاملة، وهو الأساس الذي تحسب به معدلات البطالة

حسب المنظمات الإحصائية الدولية والوطنية، كالبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ويعبر عنه بالعلاقة التالية (الجزائرلي،2021، ص: 210).

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / الفئة النشطة) * 100

وتتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يشتغلون أو يبحثون عن العمل:

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

وأكدت دراسة (معوشي وآخرون، 2021، ص:658) على وجود علاقة وثيقة سلبية بين معدل البطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي، وكلما ارتفع معدل البطالة كلما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي مما يعني انخفاض مستوى المعيشة وبالتالي الدخول في دائرة الفقر، و تتزامن عمالة الأطفال عادة مع مستوى دخل الأسرة وبطالة البالغين فيها حيث يزداد عمل الأطفال عندما تزداد معدلات البطالة بين البالغين وخاصة في الأعمال والصناعات والحرف التي لا تتطلب تأميناً أو جهداً من قبل العامل كما تزداد فرص العمل للأطفال كلما انعدمت فرص العمل للبالغين، وخصوصاً في الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية حادة.

الشكل رقم (4) يبين معدل البطالة في سورية خلال الأعوام (2000–2023) المصدر الموقع الكتروني للبنك الدولي (2023)

2.2.4.7. نصيب الفرد من الناتج المحلي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المقياس الرئيسي للأداء الاقتصادي لمختلف بلدان العالم، حيث أنه يشير إلى مستوى نمو أو تقلص اقتصاد دولة ما، وهو إجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود بلد ما في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، بما في ذلك الإنتاج من قبل الشركات الأجنبية العاملة في البلاد، باستثناء الإنتاج من قبل الشركات المحلية في الخارج.

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي فهو مقياس يستخدم لغرض ترتيب البلدان وتصنيفها على مدار أكثر من /50/ عاما، ويقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، ويستعمل كذلك لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة (الموقع الالكتروني للبنك الدولي،2024)

وهناك عدة طرق يؤثر فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد على مستوى المعيشة:

1. **الدخل:** كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت الدخول، مما يعني مستوى معيشة أفضل، وبالتالي يمكن للأشخاص ذوي الدخل الأعلى شراء المزيد من السلع والخدمات، والتي يمكن أن تحسن نوعية حياتهم، وتحسن حركة الاقتصاد في البلاد من خلال عمليات البيع والشراء المستمرة.
2. **التعليم:** إن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أيضاً يؤدي بالضرورة إلى حصول الفرد على فرص تعليم وتدريب أفضل، كما يمكن أن يساعد هذا الأشخاص على الحصول على المهارات التي يحتاجون إليها للوصول إلى وظائف ذات أجر أعلى وتحسين مستوى معيشتهم.
3. **الرعاية الصحية:** إن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع توفر المزيد من الموارد، يمكن للبلدان الاستثمار في مرافق ومعدات أفضل، بالإضافة إلى توظيف وتدريب المزيد من المهنيين الطبيين، مما يؤدي إلى رعاية صحية أفضل ومستوى معيشة أعلى.
4. **البنية التحتية:** يؤدي ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أيضاً إلى بنية تحتية أفضل، مثل الطرق والجسور والنقل العام، مما يحسن الوصول إلى السلع والخدمات، وكذلك فرص العمل أكثر، والتي تقود إلى تحسين مستوى المعيشة.
5. **الخدمات الاجتماعية:** ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى حصول الفرد على خدمات اجتماعية أفضل، مثل رعاية الأطفال، ورعاية المسنين والضمان الاجتماعي.

الشكل رقم (5) يبين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في سورية خلال الأعوام (2000–2023) المصدر الموقع الكتروني للبنك الدولي (2023)

مما سبق نجد العلاقة الايجابية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى المعيشة وبالتالي الحصول على خدمات أفضل تعليمية واجتماعية، كما نجد أن هناك علاقة سلبية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، مما يعني أن كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعني دخل أعلى للفرد وبالتالي مستوى معيشة أفضل والعكس صحيح، وفي حال انخفاضه تتدنى الأجور وتقل فرص العمل مما يعني بطالة وفقر مما يدفع الآباء أطفالهم إلى سوق العمل وبالتالي ارتفاع معدل عمل الأطفال في البلاد التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفض(معيوشي، 2021، ص:650).

2.2.4.8. معدل القيد في المدراس

هو مجموع عدد المسجلين بمستوى تعليمي معين ممن هم في فئة العمر الرسمية المناظرة لهذا المستوى التعليمي، معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع أفراد فئة السكان المناظرة، ويعطي هذا المؤشر نسبة مقياس أدق لمدى المشاركة في مستوى تعليمي معين من جانب الأطفال أو الشباب المنتمين إلى فئة العمر الرسمية المناظرة له.

(النابت، 2016، ص: 16).

تأتي أهمية هذا المؤشر بالنسبة لظاهرة عمالة الأطفال من حيث ما أشارت إليه الباحثة سابقاً من خلال مؤشرات البطالة، التسرب من المدرسة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى المعيشة، كل هذا يؤثر على معدل القيد بالمدارس بحيث أن ارتفاع معدل القيد يعني أطفال ملتزمين بالتعليم أكثر ومعدل عمل أطفال أقل أما انخفاضه يعني التسرب والذهاب للعمل وبالتالي ارتفاع معدل البطالة للبالغين وارتفاع معدل العمل للأطفال.

2.3.4.9. مؤشر متوسط حجم الأسرة

متوسط عدد الأشخاص في الأسرة في منطقة معيّنة. ويحتسب من خلال قسمة مجموع السكان في الأسر (باستثناء الجماعات المعيشية مثل المرافق الإصلاحية، ودور الرعاية، والمساكن الجامعية) على العدد الإجمالي للوحدات السكنية المشغولة في هذه المنطقة (الموقع الإلكتروني للإسكوا،2024)

أكدت دراسة (OSMENT,2015,p:20) أنه عادة ما يكون لدى الأسر الفقيرة الكبيرة عدد أكبر من الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال مقارنة بالأطفال من الأسر الأصغر حجماً، مما يدل على أن حجم الأسرة له تأثير على عمالة الأطفال، ويجبر الآباء أطفالهم على العمل لأنهم غير قادرين على إدارة مطالب الأسرة الكبيرة الحجم، وهناك أيضاً اختلافات بين الجنسين فيما يتعلق بحجم الأسرة، فليس كل شخص ومن جميع الأعمار في الأسرة يعمل، وهذا يعتمد على عمر الطفل وجنسه، فمن المرجح أن يذهب الأولاد إلى المدرسة أكثر من الفتيات، كما يساهم الأشقاء الأكبر سناً في دخل الأسرة أكثر.

2.2.4.10. مؤشر الفساد:

تشير كل من دراسة (Parathamma,2015) ودراسة(OSMENT,2015) إلى أن الفساد هو أحد الأسباب الرئيسية لإساءة استخدام الموارد، فحيثما يوجد الفقر يوجد الفساد أيضاً (مورفي، 2005)، وورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP,2012) أن الفساد يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، ويقوض التنمية البشرية والاستقرار، ويشجع الصراع ويدعمه، وينتهك حقوق الإنسان، ويؤدي إلى تآكل الأداء الديمقراطي للدول.

ويشير (Onyemachi,2010) إلى أن الفساد بين المسؤولين هو سبب آخر يعيق النمو الاجتماعي والاقتصادي ويزيد من الفقر، وبالتالي هذا سيكون له تأثير سلبي كبير على حقوق الأطفال ويحرمهم من الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية الأساسية، ويقلل الفساد من قدرة الأطفال على الإفلات من الفقر ففي العديد من البلدان، يفسد أرباب العمل مفتشي العمل لتوظيف الأطفال دون السن القانونية مثل الهند، حيث يشير انتشار عدد كبير من عمالة الأطفال بسبب الفساد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012)

2.2.5. خلاصة المبحث الثاني:

استعرضت الباحثة في هذا المبحث العديد من القوانين والاتفاقيات الدولية والعربية التي تقيس العمر المناسب لعمل الأطفال وذلك وفقاً لطبيعة العمل، وكذلك القوانين المحلية المعمول لعمل الأطفال فيها في الجهورية العربية السورية، كما حددت وعرّفت الباحثة جميع المقاييس والمؤشرات العالمية التي تم استخدامها لقياس عمل الأطفال وذلك وفقاً الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع، وتأتي أهمية هذا المبحث بأنه سيتم بناء عليه القسم العملي للبحث من خلال هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للبيانات المتوفرة لتسليط الضوء على مدى أهمية وخطورة ظاهرة عمل الأطفال على الاقتصاد السوري، وكيف تغير معدلها قبل وخلال الأزمة من خلال المؤشرات التي قامت الباحثة بشرحها سابقاً وشرح مدى ارتباطها بظاهرة عمالة الأطفال، كما ستشير الباحثة إلى مدى فاعلية القوانين المحلية والتي هي منبثقة عن الاتفاقيات العربية والعالمية المطبقة في الجمهورية العربية السورية نظراً لأهميتها كحل جوهري لظاهرة عمل الأطفال فيما اذا تم تنفيذها وتطبيقها بشكل حازم.

2.3. المبحث الثالث: آثار عمل الأطفال:

2.3.1. تمهيد: لعمل الأطفال آثار عديدة ومن نواحي كثيرة إذ يجد الطفل نفسه في بيئة جديدة مختلفة عن البيئة التي نشأ فيها، ويضطر للتعامل مع أشخاص غرباء، وهي بيئة العمل وتتمثل في غالب الأحيان في الشارع حيث تجمعه علاقات مع أفراد لا خيار له في اختيارهم أو انتقائهم، فهنالك أنواع معينة من الأعمال تعرض من يمارسها للتعرف على أنماط كثيرة من الناس كالعمل في الأماكن العامة، والمقاهي والمحال التجارية وتجارة الأرصفة وغيرها، ولا شك أن مثل هذه المهن تتيح المجال للأطفال للانحراف وتعلم الجريمة والاحتيال، خاصة إذا كان هؤلاء الأطفال بعيدين عن رقابة الأسرة.

ينشأ الطفل بالشكل السليم إذا راعى المحيطون به قدراته الجسمية وإمكاناته الذهنية، فإذا توجه إلى سوق العمل نتيجة لأي ظرف من الظروف فقد يؤدي هذا الأمر إلى وقوع خلل في عملية التنشئة الاجتماعية، وظهرت هذه النتيجة من خلال الدراسة التي قام بها (مبارك،2006) على عينة من الأطفال الملتحقين بالمدرسة، وربط بين ظاهرة العمل والانحراف وجد أن هناك نسبة كبيرة من المنحرفين من الأطفال يعملون بالمساء خارج أوقات الدراسة أو في نهاية الأسبوع.

ومن خلال الاطلاع على العديد من الدراسات المتعلقة بموضوع آثار عمل الأطفال، استنتجت الباحثة أن هناك اجماع بين هذه الدراسات أن أهم الآثار الناجمة عن عمل الأطفال هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وقد أشارت بعض الدراسات على وجود آثار أخرى مثل الآثار التربوية كما في دراسة (عبد العزيز،2022) والآثار التعليمية في دراسة (مبارك،2006)، إلا أن الباحثة ووفقاً للنتائج التي وصلت إليها الدراستين أن هذه الآثار يمكن تصنيفها تحت بند الآثار الاجتماعية بالنسبة للتربوية أو الاقتصادية بالنسبة للتعليمية، ومن خلال ما يلي ستقوم الباحثة بإلقاء الضوء على الآثار الخطيرة التي ستسببها عمل الأطفال على كل من الطفل والمجتمع، بشكل عام وفي الجمهورية العربية سورية بشكل خاص.

2.3.2. الآثار الاقتصادية لعمل الأطفال:

يعد الفقر هو العامل الأول والأهم لمشاركة الأطفال في النشاط الاقتصادي، فيحرم الطفل من التعليم والتطور والتي قد تمكنه من المستقبل من إيجاد عمل لائق بعد حصوله على التحصيل العلمي اللازم، أو تأسيس عمل خاص به، ومن وجهة نظر الاقتصاد يعد عمل الأطفال سبباً مهماً لاستدامة الفقر في المجتمع، لأنه يحد من تطور رأس المال البشري لدفع عجلة التنمية والتطور للبلاد، كما يؤدي إلى زيادة البطالة، بسبب نقص العمالة بين البالغين لصالح الأطفال (Canagarajah, Columbe, 2015)

بيد أن عمل الطفل من جانب آخر يمكن القول أن له آثار إيجابية إذا كان عمله لا يضر بالصحة العامة والنفسية للطفل، ومناسب له كطفل وفقاً لإمكانياته العقلية والجسدية والنفسية ولا يحرم من التعليم ولا يلقى على كاهله مسؤولية أسرة بكاملها وكأنه رب هذه الأسرة، ومن الناحية الاقتصادية يتم انشاء فرد في المجتمع منذ الطفولة منتج، مسؤول بشكل تدريجي وسليم وهذا له انعكاسات إيجابية على الاقتصاد حيث يتم تفعيل جميع

أفراد المجتمع وتنشئتهم بشكل صحيح ليكونوا أفراد منتجين وقادرين على التأقلم مع ظروف العمل بسرعة في المستقبل.

ولكن ما يحدث على أرض الواقع أن أرباب العمل لا يحترمون الإمكانيات الجسدية والعقلية والنفسية للطفل ويتم التعامل معهم كالكبار في تنفيذ العمل فقط، فيتعرض الطفل لظروف عمل سيئة مع أجور منخفضة، أضف إلى ذلك جودة العمل ستكون منخفضة أو حتى في حدها الأدنى وفقاً لإمكانيات الطفل في عمل يفوق قدراته، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج كماً ونوعاً.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة عكسية بين معدل عمل الأطفال في المجتمع وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي، فكلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي تقل نسبة عمل الأطفال في المجتمع، والعكس صحيح فكلما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي ترتفع نسبة عمل الأطفال في المجتمع.

ومن خلال ورقة عمل تم إنجازها من قبل Grootaert وآخرون بعنوان : "**العوائد الاقتصادية للاستثمار في الشباب في الدول النامية**" لصالح البنك الدولي عام 2005 أن اشتراك الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (10–14) في قوة العمل مرتفع جداً لدرجة تصل مشاركتهم لـ(30–60%) وهذا في الدول التي يصل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (500) دولار أو أقل، بينما الدول التي يصل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بين (500–1000) دولار تهبط نسبة اشتراك الأطفال في قوة العمل لـ(10–30%)، وأشارت ورقة العمل أيضاً أن وضوح العلاقة السلبية بين معدل الدخول في البلدان النامية وانتشار العمل بين الأطفال، وعموماً كلما ارتفعت حصة الزراعة في الناتج الإجمالي للبلد زاد معدل انتشار العمالة بين الأطفال.

(Grootaert, et al, 2005)

ويتضح من الأدبيات الاقتصادية أن هناك انخفاض في معدل عمالة مع ارتفاع معدل القيد في المدارس، كما ترتبط معدلات علم الأطفال سلباً بنسب عدد المدرسين إلى عدد التلاميذ، إضافة إلى ازدحام الفصول الدراسية، ونقص المدرسين، كل ما سبق هي مؤشرات على انخفاض جودة التعليم المقدم مما يؤدي إلى عوائد منخفضة

في تعليم الأطفال، ويشجع الأهل على اخراجهم من المدارس وزجهم في سوق العمل. (Siddiqi, et al, 2015)

ولا بد من الإشارة إلى أن آثار النمو، وتخفيض أعدادا الفقراء، وتوسيع نطاق التعليم وتحسين جودته، والحد من النمو السكاني العشوائي، هي آثار مسلم بها على ظاهرة عمل الأطفال، ومن خلال عدة تقارير لمنظمة اليونسف لوحظ ان الأطفال المنتظمين في المدارس لهم مشاركات في الأعمال الأقل ضرراً على صحتهم الجسدية والنفسية، وأشارت الإحصاءات الصادرة عن المجلس العربي للطفولة والتنمية أن أكثر الدول انتشاراً لظاهرة عمل الأطفال هي دول جنوب افريقيا إنها في الحقيقة تتصدر نسب عمل الأطفال تليها دول أمريكا اللاتينية ثم الدول العربية، ويؤكد التقرير أن هذه الإحصاءات تثير القلق، حيث أن معظم نسب عمل الأطفال في هذه البلدان المشار إليها سابقاً تقترب أو تزيد عن النصف، مما يمكن استنتاجه أن هناك اقتران بين التسرب من التعليم وعمل الأطفال، كما يمكن استنتاج أن هناك زج للأطفال في الصراعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤثر سلباً في هذه الدول على معدلات التنمية الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بين المدن والريف. (تقرير المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2018).

لقد اعتبر الاقتصاد السوري قبل الأزمة من الاقتصادات القوية في العالم العربي والشرق الأوسط، حيث وصلت سورية قبل الحرب إلى الانفتاح الاقتصادي، والتطوير، والتحديث، من خلال تعزيز قدرات الاقتصاد، وزيادة معدلات النمو، وافساح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة دوره الوطني، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار، ودخلت ميدان الصناعة صناعات جديدة لم تكن متوافرة من قبل، وتضاعفت ايرادات الخزينة العامة والودائع المصرفية، ووصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.5% بين العامين 2006و 2010 ، وهو ما شكل أعلى نسب النمو المسجلة في الشرق الأوسط وفقاً لإحصاءات البنك الدولي، وانخفض عجز الموازنة بنسبة 3%، وتراجع حجم المديونية إلى العدم، وكل ذلك شكل نقاط قوة للاقتصاد السوري، ولكن بالمقابل لا يعني ذلك عدم وجود نقاط ضعف والتي تمثلت في ضعف معدلات

النمو لبعض القطاعات وانخفاض قطاع النفط، وضعف دخل الفرد، وزيادة معدل النمو السكاني وغيرها من المؤشرات التي تعيق عملية التنمية المستدامة، كل هذه المؤشرات السابقة لها أثر كبير على ظاهرة عمل الأطفال في الدولة السورية، حيث كانت هذه الظاهرة موجودة ولا يمكن انكارها بشكل طبيعي وفقاً لوضع البلاد كبلد نامٍ وقد كان مسيطر عليها إلى حد ما، إلا أن الأزمة الكبيرة التي اندلعت منذ عام 2011 ولا زالت تعيشها سورية غيرت وجه الاقتصاد السوري كما غيرت كل الأولويات الاقتصادية السياسية والاجتماعية والثقافية، فقد أصبح تحسين المستوى المعيشي للمواطن والتخفيف من حدة الفقر، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية في ظل الظروف التي تمر بها سورية من أهم الأهداف والأولويات الاقتصادية (رعد ويوسف، 2018، ص:133-138).

لقد كان الحرب السورية والهجرة والنزوح الداخلي وتدهور الوضع الاقتصادي لاحقاً أسباباً مباشرة لتفاقم ظاهرة عمل الأطفال، فقد أدى ما سبق إلى انخراط الأطفال بأعداد كبيرة غير مصرح عنها في أسواق العمل المختلفة (زراعة صناعة – تجارة) وتسربهم من المدرسة في تعزيز بيئة الجهل والفقر في سورية، وأدخل عملية التنمية في دوامة مفرغة، وأثر على اقتصاد البلاد بشكل مباشر وبشكل فعال وساهم في تدهور الاقتصاد من جراء ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع معدل الفقر. (منظمة العمل الدولية، 2011، ص5).

2.3.3. الآثار الاجتماعية لعمل الأطفال:

يرى الكثير من المختصين الاجتماعيين والتربويين أن جل الأطفال العاملين ينقطعون نهائياً عن الدراسة والتعليم الأمر الذي يزيد من أعداد الأميين في المجتمع في الأجيال القادمة مما سيؤدي إلى نتائج أمنية واجتماعية غاية في الخطورة (عسيري، 2018، ص118).

ويفضل الكثير من أصحاب العمل صغار السن من الأطفال للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي سبق الإشارة إليها مثل انخفاض الأجور والطاعة العمياء وعدم المطالبة بالحقوق، مثل هذه الحالة تؤدي إلى تضاعف نسب البطالة في المجتمع ومنه ظهور العديد من الاختلالات الاجتماعية.

إن هذه الظاهرة قد تخلق بعض العادات الضارة لدى الطفل كتعاطي المخدرات والتدخين واكتساب سلوكيات أخرى غير سوية كالانحراف الأخلاقي الذي يتعلمه من رفاق السوء، فمعدلات الجريمة مثلا تزيد في الدول التي ترتفع فيها معدلات عمل الأطفال، إذ أن هؤلاء الأطفال عادة ما نجدهم دون أي وازع ولا رقيب، ويختلطون بمن هم أكبر منهم سناً، فينخرطون في بعض شبكات العصابات المنظمة، وغالباً ما يعملون في مجالات السرقة وتجارة المخدرات وحتى في الدعارة أحياناً. وقد أشارت دراسة لمنظمة انقاذ الطفولة السويدية Radda Barnen عام 1997 عن الأطفال العاملين في اليمن أن أكثر من % 32 من الذين شملهم المسح يتعاطون القات، وبعض المرات مصحوب بالتدخين، كما أنهم يعانون من شروط العمل قاسية ترغمهم على البقاء لمدة طويلة بعيداً عن رقابة عائلاتهم مما يعرضهم للجريمة وشرب الكحول (عبد العزيز، 2022، ص:128)

من ناحية اجتماعية أخرى فإن وجود هذه الظاهرة الاجتماعية في أي مجتمع يؤثر سلباً على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا تتماشى مع متطلبات سوق العمل من حيث السن والمهارة، لأن التنمية الاقتصادية تعتمد على يد عاملة ذات كفاءة وخبرة، وليس على الأطفال، مما يؤدي إلى ضعف إنتاجية الفرد وعدم قدرته على البحث عن فرص عمل جديدة وهذا بدوره يؤدي إلى البطالة المقنعة.

أما بالنسبة للأسرة فقد تجد نفسها في مواجهة قيم جديدة يأتي بها الطفل العامل من الشارع، هذه القيم هي في غالب الأحيان مبنية على أسس مادية اكتسبها من الربح السريع الذي يتلقاه مقابل أعماله ونشاطاته

التجارية، إضافة إلى تعلمه التسول وقبول أي مبلغ مادي بدون أي تعب فقط لأنه طفل مما له آثار سلبية على شخصيته ومستقبله.

نستنتج أن هذه الظاهرة تتمثل نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل والظروف التي تصيب النسق الأسري، ومنه المجتمع ككل، فالانتشار الواسع لها، ما هو إلا دلالة على فشل الأسرة والمجتمع على حد سواء في توفير ظروف مناسبة لتنشئة الطفل بشكل سليم، كما أنها تعد مؤشراً من مؤشرات التخلف الاجتماعي، ومظهراً مشوهاً للمجتمع والتحضر، وبالتالي يعطي صورة سيئة عن شكل المدينة وثقافتها وتقاليدها (عسيري، 2014، ص: 115).

سببت الازمة السورية بكافة مراحلها ومنذ اندلاعها بتدني الظروف المعيشية للأسر، وقلة الدخل وانقطاع سبل المعيشة أحياناً وفقدان الممول الأساسي للأسرة مما سبب بمعناة العدد من الأطفال وتحملهم المسؤولية لأسرهم وقد تزداد هذه المعاناة بفقدان الأم فيحرم الطفل من الجو الأسري السليم، ويفقد الرعاية الوالدية السليمة مما يؤثر سلباً على نموه الاجتماعي والنفسي (دكاك، 2007، ص: 236)

ونتيجة للعنف والحرب السورية تشرد الكثير من الأطفال بسبب اضرارهم لتركهم منازلهم ونزوحهم إلى أماكن أخرى داخل وخارج الحدود السورية، وهذا النزوح كان أحياناً مع أسرهم وأحيانا بدونهم، مما أفقدهم جانب الأمان الأسري الذي يجب أن يعيشه الطفل ضمن أسرته، كما يقلص فرصة حصوله على التعليم المناسب ويجد الطفل نفسه منخرطاً في سوق عمل لا يتناسب وقدراته الجسدية والعقلية (عثمان، 2013، ص:436).

وكذلك أدى النزوح وفقر الحال إلى ارتفاع حالات الزواج المبكر بين الإناث اللاجئات بدلاً من استكمال تعليمهن، وأشارت منظمة الطفولة العالمية UNICEF في تقريرها لعام 2015 بعنوان "**التعليم تحت خط النار**" أن العديد من المدارس إن لم تتعرض للهدم في مناطق النزاع، فإنها تحولت إلى مراكز إيواء للهاربين من ويلات الحرب، في المناطق الآمنة، وأكد التقرير أن الأطفال الذين يتسربون من التعليم يستقطبون من قبل

المنظمات الإرهابية ويتم تدريبهم واستخدامهم في العمليات الانتحارية، مما يحول الأطفال إلى آلات قتل بدلاً من تحويلهن إلى أعضاء فعالين في المجتمع لصنع مستقبل أفضل للبلاد.

نستنتج مما سبق أنه الناحية الاجتماعية لها أثر كبير على الطفل فإما تجعل منه انساناً طبيعياً ينخرط بالمجتمع بشكل طبيعي، ويعمل على تكوين أسرة في المستقبل لضمان تطور وتقدم المجتمع ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للإمام، أو تجعل منه آلة قتل تغتال لاحقاً وبالتالي خسارة للبلاد لعضو كان من الممكن أن يكون فعلاً وذا أهمية.

2.3.4. الآثار الصحية لعمل الأطفال:

يشكل عمل الأطفال مخاطر صحية عدة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة تكوين الطفل الجسمية والعقلية والنفسية، فقد يجد نفسه مرغماً على العمل في أماكن قذرة تعرضه لمختلف الأمراض، دون أي حماية أو ضمان في حالة إصابته بأي حادث من حوادث العمل، فالطفل الذي يعمل بقطاع الفلاحة يتعرض لعدة أخطار كحرارة الشمس، الرياح، البرد، الأمطار والجليد، وحتى المواد الكيميائية المستخدمة في الفلاحة، أما من يعمل في ميدان الصناعة يتعرض لأخطار أخرى ناتجة عن الآلات المعقدة التي لا يستطيع استخدامها جيداً، مما قد يؤدي به أحيانا للإعاقة الجسدية أو فقدان أحد أطرافه، كما أن الضوضاء الشديدة خاصة في بعض الورش تنتج آثاراً سلبية على حاسة السمع لدى الطفل، أو ما يسمى بالصمم المبكر بالإضافة إلى عدم التركيز، وبعض الآثار على الجهاز العصبي و أمراض مستعصية ومزمنة أخرى بسبب الظروف غير الصحية التي يعملون بها، يضاف إلى ذلك النقص الكبير في الغذاء الذي من شأنه مضاعفة احتمالات إصابتهم الجسدية والمرضية.

وحسب دراسة مبارك والتي أقيمت في المغرب، فإن 59 % من الأطفال العاملين معرضون للانتهاك العضلي والعظمي بسبب تعاملهم أثناء العمل مع آلات وأجهزة وسلع تحتاج لجهد عضلي كبير وأن 23%

يرفعون حمولات تتراوح بين 5 إلى 10 كلغ و36%منهم يرفعون أثقالا تتجاوز أوزانها 10 كلغ وذلك في عمليات متكررة وتوتر عالي بسبب ضغط الوقت، علما بأنهم يقومون بهذه الأعمال في وضعيات جسمية متعبة بنسبة 49% أو متعبة جداً بنسبة 22% (مبارك،2005، ص: 61).

وهناك أعمال تتطلب وضع الجسم في وضعيات غير مريحة لساعات طويلة قد تتعدى /12/ ساعة في اليوم، وأشارت الإحصائيات إلى أن 72% من الأطفال العاملين في خدمة المنازل ومعظمهم من الإناث يبدؤون عملهم من الساعة السابعة صباحا، وأن 95% منهم لا يتوجهون إلى النوم إلا بعد الساعة /11/ مساءاً، وبالإضافة إلى ساعات العمل الطويلة وانخفاض الأجور، فإن بعض هؤلاء الأطفال يتعرضون للإساءة البدنية والتحرش الجنسي من قبل أصحاب الأعمال أو القائمين عليهم، وهناك بعض الأعمال تجبر الطفل على التحرك والتنقل من مكان لآخر، حيث يضطر 39% من الأطفال العاملين إلى التنقل بشكل دائم لمكان العمل و 20% يتنقلون بمعدل عالي، دون أن ننسى الوسط المهني الذي يشتغلون به والذي يفتقر غالباً لأدنى شروط السلامة الصحية خصوصاً في مجال أعمال الشوارع كالتجارة بأنواعها(ناهد، 2009،ص: 78).

وفي دراسة قام بها بدران تعرض خلالها إلى الجوانب الصحية في عمل الأطفال، وجد أن ثلث الأطفال العاملين في عينة الدراسة تقل أعمارهم عن 12 سنة وأن 88% منهم يعملون أكثر من سبعة ساعات يومياً، ومن بينهم 24.1% يعملون أكثر من /12/ ساعة يومياً في بيئة عمل ذات ظروف متدنية غالباً، كعدم توفر مياه الشرب النقية، وارتفاع درجة الحرارة وسوء التهوية وغياب وسائل الوقاية من مخاطر العمل، كما لا يحصل الأطفال أثناء العمل على تغذية مناسبة، فيتناولون أحياناً أغذية فاسدة وملوثة، كما تبين أن أغلب هؤلاء الأطفال يستمرون في العمل رغم مرضهم ولا يتلقى أغلبهم علاجاً مناسباً، وهم غير مؤمنين من إصابات العمل، وبالكشف الطبي على عينة الدراسة تبين أن 22.8% منهم أصيبوا بحالات إسهال مزمن

و21.9% أصيبوا بأعراض بعض الأمراض المزمنة ويعانون من آثار نزلة شعبية حادة (بدران، 2016،ص:22)

وبالنسبة لأطفال سورية لقد أصبحت حياتهم أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل الأزمة، وإضافة إلى المشاكل الصحية المتعلقة بأماكن العمل غير المناسبة للمستوى الجسدي والصحي والعقلي للطفل، ظهرت العديد من المشاكل الصحية بسبب النزوح والسكن في مركز الايواء والمتمثلة بسوء التغذية، وضعف الخدمات الصحية، وضعف البرامج الدوائية ضد الأمراض المناعية والأمراض المعدية، وأشارت منظمة الصحة العالمية في تقريرها لعام 2015 إلى أن الأطفال الذين عاشوا في أماكن النزاع يعانون من أمراض جسدية نتيجة لحالتهم النفسية مثل ألم البطن والصداع، كما أورد التقرير أنه وجراء الحرب عاود الظهور بين الأطفال السوريين أمراض وبائية نتيجة سوء التغذية وتلوث المياه، حيث أن 70% من الأطفال في المخيمات يحصلون على مياه ملوثة، وتم رصد/100/ ألف حالة إسهال مزمن بين الأطفال.(اليونسف، 2018)

من خلال ما سبق نجد ان العديد من الأطفال السوريين ونتيجة النزاع قد عانوا ظروف صحية ونفسية سيئة جداً، وقد زاد سوء هذه الظروف اضرارهم للعمل في ظروف سيئة أيضاً مما جعل الأثار الصحية والنفسية عليهم مضاعفة، والذي للأسف سنحصد نتائجها لاحقاً من خلال شباب منهكين جسدياً ونفسياً قد يعانون من أمراض مزمنة تودي بحياتهم أو تجعلهم يعانون الأمرين، وهذا كله يعني فقدان البلاد ليدها العاملة الشابة التي نضع فيها الأمل لإعادة اعمار ما خربته الحرب.

2.3.5. خلاصة المبحث الثالث:

إن عمل الأطفال في العالم وخصوصاً في سورية أصبح واسع الانتشار لكن من الصعب إحصاؤه وحصره لطبيعته غير الرسمية، حيث نجد الكثير من الأطفال يمارسون أعمالا عدة تعود بالضرر على نموهم الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي، نظراً لطبيعة ميدان العمل وما يحمله من قيم ثقافية واجتماعية تنعكس على عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، ومستقبله التعليمي، قد يعمل الطفل بمحض إرادته في العطل المدرسية دون المساس بمستقبله التعليمي، هنا يشكل مورداً مالياً إضافياً يساعد الأسرة على توفير مختلف الحاجيات، خصوصاً في الأسر ذات الدخل المحدود، حيث تنخفض قدرتها الشرائية، مما سيؤثر على الدور الطبيعي للأسرة كمؤسسة اجتماعية ليصبح الطفل مورد دخل لحمايتها من الانهيار، عن طريق ممارسة أي نشاط في سن مبكر يعود عليه بالفائدة المادية، وهذا النوع من العمل لا يؤثر على صحته النفسية والصحية ولا يؤثر على الأسرة ككيان مجتمعي مهم، ولكن ما يقلق هو اضطرار الطفل للعمل والتسرب من المدرسة وتحمله المسؤولية بشكل مبكر، والعمل في ظروف لا تتناسب وقدرته الجسدية، وهذا ما يجب معالجته وتسليط الضوء عليه في جميع المحافل المحلية والدولية لبناء مجتمع أفضل واقتصاد أقوى.

الفصل الثالث: انعكاسات الأزمة السورية في ظاهرة عمل الأطفال ودور المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية لعلاج هذه الظاهرة

3.1. تمهيد

3.2. المبحث الأول: انعكاسات الأزمة في ظاهرة عمل الأطفال من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

3.2.1. مناقشة فرضيات الدراسة

3.2.2. فعالية القوانين المطبقة

3.3. المبحث الثاني: دور المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية للحد في ظاهرة عمل الأطفال

3.3.1. المؤسسات الحكومية المختصة

3.3.2. المنظمات العالمية

3.3.3. الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية

3.3.4. المشاريع التنموية

3.4. النتائج والتوصيات

3.5 خاتمة

3.1. تمهيد:

تمت الإشارة سابقاً إلى الصعوبات التي واجهت الباحثة للإحاطة بظاهرة عمل الأطفال في الجمهورية العربية السورية، أهمها عدم وجود مؤشر متعلق بعمل الأطفال يمكن اعتماده من قبل الجهات المختصة في سورية أو من قبل البنك الدولي، إضافة إلى عدم وجود مسوحات عامة على المستوى المحلي يتناول هذه الظاهرة، وندرة وحتى غياب بعض البيانات المتعلقة بالمؤشرات اللازمة لقياس الظاهرة والتي تم اعتمادها وفقاً للعديد من الدراسات الأجنبية خاصة كونها تناولت الموضوع من جانب اقتصادي.

وخلال مرحلة جمع البيانات لاعداد هذا الفصل وجدت الباحثة أن المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي، استثنت الشريحة العمرية من (10–14) عام في البيانات المتعلقة بالقوى العاملة ويعود سبب ذلك على الأرجح مصادقة الجمهورية العربية السورية على اتفاقية أسوء أشكال عمل الأطفال في 2001/9/18 والمتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام، وهو أمر سلبي كونه تم اخراج الفئات العمرية دون الـ/14/ عاماً كفئة عاملة، رغم أن هذه الفئة موجودة على أرض الواقع وظاهرة للعيان وحاضرة أمام الجهات المختصة في جميع القطاعات الاقتصادية وفي الشوارع.

كما وجدت الباحثة أن هناك دراستان احصائيتان فقط على المستوى المحلي تتعلق بعمل الأطفال في سورية الأولى: دراسة أجرتها اليونسف بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء بعنوان "**عمل الأطفال**" عام 2002 والتي اعتمدت على نتائج مسح الهجرة الداخلية لعام 2000، أما الثانية: فهي دراسة عبد الله أطوز بعنوان: " **أسباب ونتائج عمالة الأطفال في سورية**" عام 2005، وأكدت هاتين الدراستين إلى وجود نسبة 17.8% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (10–17) عام منتشرين في سوق العمل، كما رجحت هاتين الدراستين أن السبب الرئيسي لعمل الطفل هو الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.

وبالعودة إلى الأزمة إحدى المحاور الأساسية في الدراسة والتي سيتم خلال هذا المبحث دراسة مدى أثرها على ظاهرة عمل الأطفال، بما سببته من ركودٍ اقتصادي وارتفاعٍ في الأسعار، وانخفاض في الصادرات والواردات،

وارتفاع معدل البطالة ونسبة التضخم في الاقتصاد السوري، إلى جانب العديد من الآثار الأخرى التي طالت مختلف ومعظم فئات الشعب السوري وقلصت مقدراته وآليات تكيفه، كما أدت إلى عجز الأسر عن تأمين احتياجاتهم المعيشية، ودخول العديد من العائلات في دائرة الفقر والنتيجة: أطفال باعداد أكبر في سوق العمل لمساعدة ذويهم لتأمين لقمة العيش، وفقاً لما سبق يمكن الاستنتاج نظرياً أن الأزمة سببت بتفاقم ظاهرة عمل الأطفال، وهذا ما ستقوم الباحثة بتأكيده أو نفيه من خلال الآتي عند احتساب وتحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي لها أثر مباشر وغير مباشر وبيان مدى أثرها في ظاهرة عمل الأطفال وفقاً للبيانات المتوفرة.

3.2. المبحث الأول: انعكاسات الأزمة في ظاهرة عمل الأطفال من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

تمت الإشارة سابقاً إلى أن بعض الدراسات العربية والعديد من الدراسات الأجنبية أكدت على وجود العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي لها أثر مباشر وغير مباشر في ظاهرة عمل الأطفال، ولاحظت الباحثة أن العامل الأساسي والذي ترتبط به جميع المؤشرات هو عامل الفقر، فالفقر هو نتيجة وسبب نتيجة ارتباطه ببعض المؤشرات وهذا ما تم الإشارة إليه بالتفصيل من خلال المبحث الأخير من الفصل السابق مثل: مؤشر نمو السكان، ومعدل الفساد، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، ومتوسط حجم الأسرة ومستوى المعيشة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، كل ما سبق له ارتباط مع معدل الفقر وله أثر ممكن أن يتسبب بزيادة معدل الفقر وبالتالي ارتفاع عدد الأطفال العاملين.

أما زيادة عدد الأطفال المتسربين من المدرسة وانخفاض معدل القيد في المدراس فهو نتيجة للفقر وانخفاض مستوى المعيشة وذلك لانخفاض قدرة الأسر على تغطية تكاليف المدراس، وتالياً تأتي أهمية القوانين المطبقة لحماية الطفل من الانخراط في سوق العمل كوسيلة مفصلية وأساسية ومهمة للحد من تفاقم ظاهرة عمل الأطفال.

3.2.1. مناقشة فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: "يوجد أثر للأزمة السورية في ظاهرة عمالة الأطفال" وتم الاعتماد في توضيحها على تحليل المؤشرات الآتية:

مؤشر نمو السكان، مؤشر الفقر، مؤشر التضخم، مؤشر البطالة، مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي، مؤشر القيد في المدراس، مؤشر حجم الأسرة، وقد تم سابقاً في القسم النظري تعريف جميع هذه المؤشرات السابقة والتي تؤثر في معدل عمل الأطفال وفقاً للأدبيات الاقتصادية والدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة، وسيتم تحليل المؤشرات السبعة المشار إليهم سابقاً فقط وليس جميع المؤشرات المذكورة في القسم النظري منعاً من التشابه لبعض المؤشرات، أو بسبب عدم وجود بيانات تتعلق بهذه المؤشرات.

ولابد من الإشارة أنه وبعد البحث المكثف لدى الجهات الحكومية المختصة حول البيانات المتعلقة بظاهرة عمل الأطفال في سورية، وبعد الاطلاع على تقارير اليونسف والبنك الدولي تبين عدم وجود احصائيات لعدد الأطفال العاملين في سورية خلال السنوات المدروسة، ولم يتم أي مسح احصائي لهم كما أشرنا سابقاً، سواء للأطفال العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية أو لأطفال الشوارع (المتسولين)، وستقوم الباحثة باحتسابه بافتراض أن جميع الأطفال المتسربين من المدرسة ضمن المرحلة العمرية (6-15) من الصف الأول للصف التاسع والذين ينتمون إلى حلقة التعليم الأساسي هم أطفال عاملون، ومن ثم دراسة وبيان مدى ارتباطه مع المؤشرات المشار إليها سابقاً كمؤشرات مرتبطة بمعدل عمل الأطفال وتحليلها خلال السنوات العشر قبل الأزمة، والسنوات العشر التالية خلال الأزمة ومقارنة تغير معدل عمل الأطفال قبل وأثناء الأزمة مع المؤشرات المرتبطة، وتأتي أهمية حساب معامل الارتباط ما بين معدل عمل الأطفال المحسوب من قبل الباحثة والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختارة من خلال برنامج **EXCEL** ، لتوضيح علاقة الارتباط بين معدل عمل الأطفال والمؤشرات فيما اذا كانت عكسية أو طردية ومدى قوتها(ضعيفة، متوسطة أو قوية) لفهم أكثر لطبيعة العلاقة والارتباط والأثر.

i. عمل الأطفال ومعدل نمو السكان:

من خلال حساب معامل الارتباط ما بين معدل عمل الأطفال المحسوب من قبل الباحثة ومعدل نمو السكان خلال الفترة الزمنية(2001-2010)، تبين أن قيمة معامل الارتباط (0.4-) أي أن هناك علاقة ارتباط عكسية متوسطة ما بين معدل نمو السكان ومعدل عمل الأطفال، بمعنى آخر: أي زيادة في معدل نمو السكان يؤدي إلى انخفاض في معدل عمل الأطفال، وهذا حسب النظريات غير مطابق فقد أشارت عدة دراسات أجنبية مثل دراسة (Parvathamma,2015) والتي تتحدث عن عمل الأطفال في الهند أن زيادة السكان يؤدي بالضرورة إلى زيادة عمل الأطفال، ولكن في الحالة السورية لا نجد ذلك كنتيجة حتمية كما أشارت

الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بشكل مبدئي إلى خصوصية الحالة السورية واختلاف الحالة الهندية عن الحالة السورية.

أعوام قبل الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	معدل نمو السكان%	أعوام الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	معدل نمو السكان%
2001	46.1	2.50	**2011**	42.0	1.70
2002	45.5	2.60	**2012**	41.7	−0.60
2003	44.1	2.60	**2013**	64.1	−5.00
2004	42.9	2.60	**2014**	55.0	−6.90
2005	41.4	2.70	**2015**	54.3	−4.40
2006	41.5	4.50	**2016**	54.2	− 1.30
2007	42.1	6.30	**2017**	54.6	0.10
2008	42.2	3.70	**2018**	54.0	1.80
2009	42.8	1.60	**2019**	59.1	3.90
2010	42.7	2.30	**2020**	57.2	3.30
معامل الارتباط		−0.40	**معامل الارتباط**		−0.1

الجدول رقم (1) معدل الأطفال العاملين ومعدل نمو السكان في الفترتين (2001–2010) و(2011–2020) المصدر: بنك البيانات في البنك الدولي، عام 2023

ولابد من الإشارة إلى أن البيانات المعتمدة في الجدول رقم (1) مأخوذة بالكامل من بيانات البنك الدولي الخاصة بالجمهورية العربية السورية لكونها متوفرة عبر السنوات المدروسة ومن الممكن أن تعطي صورة واقعية أكثر لانعكاس المؤشر على معدل عمل الأطفال على الرغم من عدم منطقيتها أحياناً، ولم يتم الاعتماد على بيانات المجموعة الاحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء لكونها أظهرت أن معدل نمو السكان خلال السنوات المشار إليها في الجدول (قبل وأثناء الأزمة) متغير بشكل طفيف جداً عن المعدل 2.45%

وصولاً إلى عام 2012 وهذا لا يتنافى مع بيانات البنك الدولي، إضافة إلى غياب بيانات حول عدد السكان في السنوات (من 1995 إلى 2003) وكذلك السنوات (من 2005 إلى2008) والتي لوحظ خلالها من بيانات البنك الدولي ارتفاع كبير في معدل نمو السكان لأسباب قدرتها الباحثة لاحقاً.

إن سبب غياب هذه البيانات هو عدم القيام بأي مسح احصائي، وقد قدر عدد السكان في المجموعة الاحصائية فصل السكان منذ عام 2012 وحتى عام 2020 وفقاً لسيناريوهات محددة من قبل الفريق المشكل، واعتبر معدل نمو السكان ثابت وهو 2.45% وذلك وفقاً للمسار الطبيعي لنمو السكان في السنوات السابقة دون الأخذ بعين الاعتبار انعكسات الحرب، (المجموعة الاحصائية،2022).

من خلال تحليل ومتابعة البيانات في الجدول رقم (1) نجد أنه وعلى الرغم من الزيادة السكانية التي حدثت خلال الفترة المدروسة (2001–2011) قبل الأزمة يمكن القول أنها كانت زيادة سكانية طبيعية، خلال السنوات من (2001–2005) وفي عام 2006 تضاعف معدل الزيادة وكانت ذروة الزيادة في عام 2007 حيث بلغ معدل الزيادة السكانية (6.3%) وكذلك عام 2008 كانت الزيادة (3.7%) وهي زيادة غير طبيعية لجميع هذه الأعوام ويمكن ارجاع ذلك للانفتاح الاقتصادي للبلاد والقدرة على الحصول معلومات بشكل حقيقي من جميع المحافظات وإدراج الأطفال غير المسجلين رسمياً.

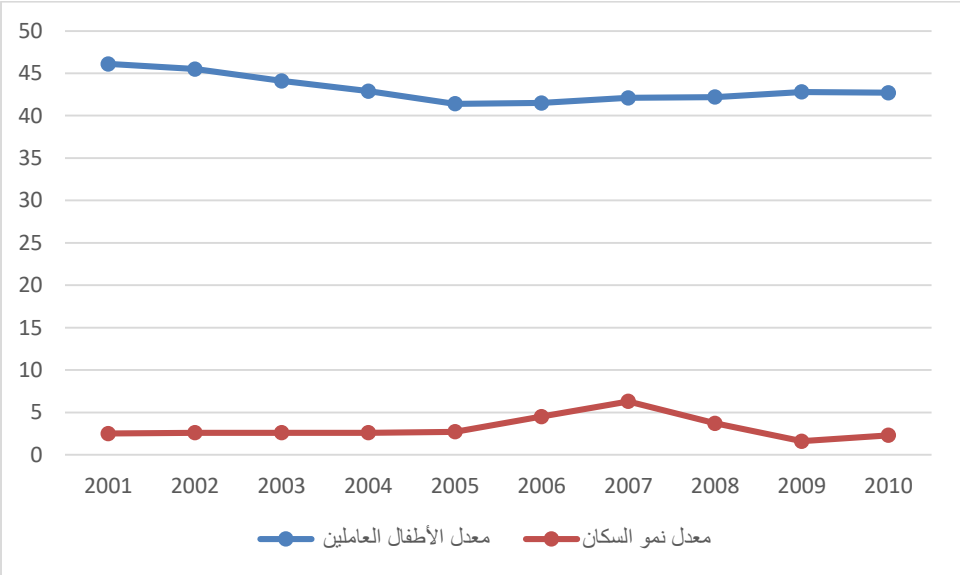

المخطط رقم (1) مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل نمو السكان خلال الفترة الزمنية 2001–2010 المصدر: اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (1)

كما نلاحظ أنه وخلال الفترة الزمنية (2001–2010) لقد كانت البلاد في حالة اقتصادية جيدة، فقد كان معظم الأطفال يتوجهون للتعليم نظراً لعدم وجود تكاليف عالية فهو شبه مجاني، كما كان هناك صرامة أكثر لتطبيق القوانين المتعلقة بتسرب الأطفال ومعاقبة ولي أمر الطفل المتسرب، وخلال هذه الفترة نجد أن معدل عمل الأطفال كان شبه ثابت لا بل وانخفض بشكل ملحوظ في الأعوام 2005 و2006 و2007 وهذا منطقي لأنه حينها كانت البلاد تمر بانتعاش اقتصادي من خلال النظر إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجدول رقم(4) وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (SIAGIAN,2019) التي أشارت أنه عندما يكون هناك *زيادة غير طبيعية في السكان* تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع نسبة عمل الأطفال وذلك لأنها تسبب في تقليل حصة الفرد الواحد من رأس المال الخاص بالدولة، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية والعوائد، وبالتالي انخفاض دخل الفرد، أما في الحالة السورية فقد كان هناك زيادة طبيعية في السكان إضافة إلى وجود وضع اقتصادي جيد ، مما جعل معدل عمل الأطفال شبه ثابت عبر السنوات من 2001–2010.

أما بالنسبة للفترة الزمنية من (2011–2020) ومن خلال البيانات في الجدول رقم (1) نجد أن قيمة معامل الارتباط ما بين معدل عمل الأطفال المحسوب ومعدل نمو السكان تبلغ (0.1–) أي أن هناك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة ما بين معدل نمو السكان ومعدل عمل الأطفال، بمعنى آخر: أي زيادة في معدل نمو السكان يؤدي إلى انخفاض طفيف في معدل عمل الأطفال، وهذا كما أشرنا سابقاً نظرياً غير مطابق للدراسات السابقة.

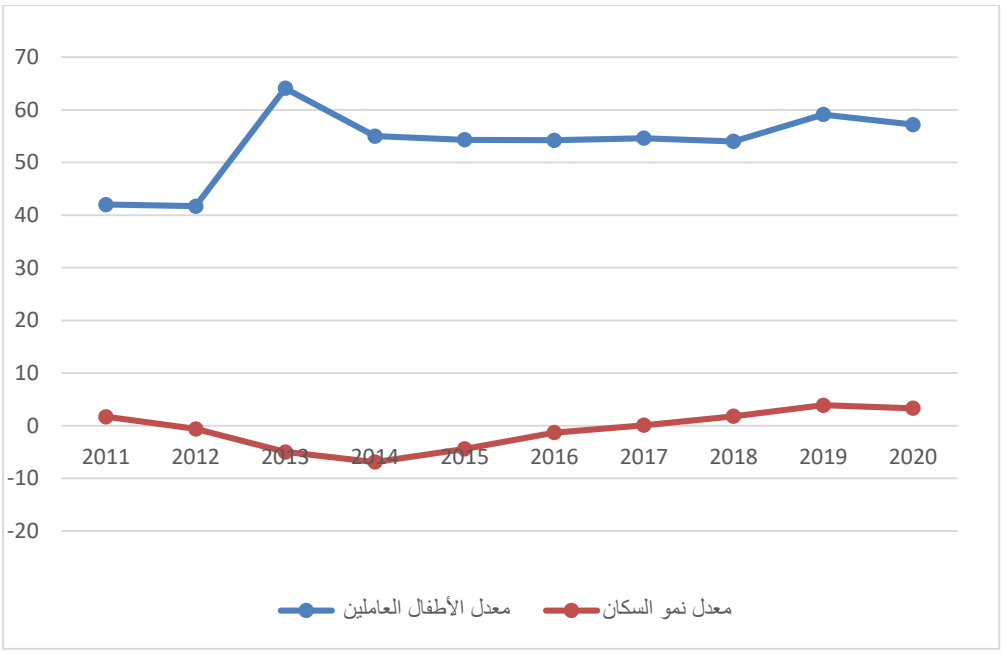

المخطط رقم (2) مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل نمو السكان خلال الفترة الزمنية 2011–2020 المصدر: اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (1)

ونجد أنه خلال الفترة من (2012–2016) معدل نمو السكان كان سلبياً وفق بيانات البنك الدولي ويمكن تفسير ذلك بسبب احتدام النزاع المسلح، وبالتالي تزايد عدد الوفيات الكبير والمفقودين وموجة الهجرة إلى خارج البلاد بالآلاف بطرق غير شرعية، وكذلك استحالة الحصول على معلومات دقيقة أوحتى عدم الحصول نهائياً على أي معلومة بسبب الأحداث الدامية، اذ تعتبر آنذاك الحصول على مثل هذه البيانات رفاهية على الرغم من أهميتها، كما نجد أنه ومنذ عام2013 لعام 2020 يوجد ارتفاع واضح بمعدل عمل الأطفال وقد انخفض في بعض السنوات بشكل طفيف، ولكن النتيجة الواضحة ارتفاع معدل عمل الأطفال خلال الأزمة وبشكل واضح على الرغم من سلبية معدل نمو السكان، وبالتالي نستنتج: أنه وخلال الأزمة السورية على الرغم من انخفاض معدل النمو السكاني، إلا أن معدل الأطفال العاملين ارتفع بشكل ملحوظ ويمكن تقدير ذلك من خلال:

- غياب معيل الأسرة بسبب الموت أو الفقد.

- فقر الحال وعدم قدرة ارسال الطفل إلى التعليم واستثماره بالعمل مهما كان نوعه ليقوم بالإنفاق على نفسه أو حتى على العائلة بكاملها.

ii. عمل الأطفال ومعدل الفقر:

من خلال حساب معامل الارتباط ما بين معدل عمل الأطفال ومعدل الفقر خلال الفترة الزمنية (2001-2010)، تبين أن قيمة معامل الارتباط (0.3-) أي أن هناك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة ما بين معدل الفقر ومعدل عمل الأطفال، بمعنى آخر: أي زيادة في معدل الفقر يؤدي إلى انخفاض طفيف في معدل عمل الأطفال، وهذا في الحالة السورية المدروسة ولا تتطابق هذه النتيجة مع معظم الدراسات العربية والأجنبية التي أكدت على أن الفقر هو العامل الأول الذي يدفع الطفل إلى سوق العمل.

أعوام قبل الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	معدل الفقر%	أعوام الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	معدل الفقر%
2001	46.1	-	**2011**	42.0	-
2002	45.5	-	**2012**	41.7	-
2003	44.1	1.10	**2013**	64.1	-
2004	42.9	-	**2014**	55.0	-
2005	41.4	-	**2015**	54.3	-
2006	41.5	2.80	**2016**	54.2	-
2007	42.1	-	**2017**	54.6	-
2008	42.2	-	**2018**	54.0	-
2009	42.8	2.40	**2019**	59.1	-
2010	42.7	-	**2020**	57.2	2.4
معامل الارتباط		30.-	**معامل الارتباط**		0.18

الجدول رقم (2) معدل الأطفال العاملين ومعدل الفقر في الفترتين (2001–2010) و(2011–2020) المصدر: بنك البيانات في البنك الدولي، عام 2023

ونجد ضمن البيانات في الجدول رقم (2) أن هناك غياب لمعدل الفقر في العديد من السنوات، فخلال العام 2003 كان معدل الفقر (1.10) دولار أمريكي ويعد هذا المعدل خلال هذه الفترة الزمنية(2001–2010) منخفض مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد، فعلى الرغم من أن البلاد كانت تعيش حالة اقتصادية جيدة خلال الفترة المذكورة إلا أن معدل عمل الأطفال المقابل له (44.1%) ويعد معدل مرتفع على الرغم من الحالة الاقتصادية الجيدة، مما سبق يمكن استنتاج أن الفقر بالنسبة للحالة السورية قبل الأزمة ليس فقط هو العامل الأول لزج الأطفال في سوق العمل وانما يوجد عوامل أخرى يمكن ارجاعها إليه مثل الواقع الأسري للأطفال كما جاء في دراسات سابقة (دراسة أبو شكر) ولاسيما ما يخص عمل الأطفال في الضفة الغربية، حيث أشارت تلك الدراسة إلى أبعاد الواقع الاجتماعي لأسرة الطفل العامل وهي:

حجم الأسرة والمستوى التعليمي لرب الأسرة ومهنة رب الأسرة، وستشير الباحثة لاحقاً إلى حجم الأسرة كأحد أهم المؤشرات المؤثرة في تفاقم ظاهرة عمل الأطفال.

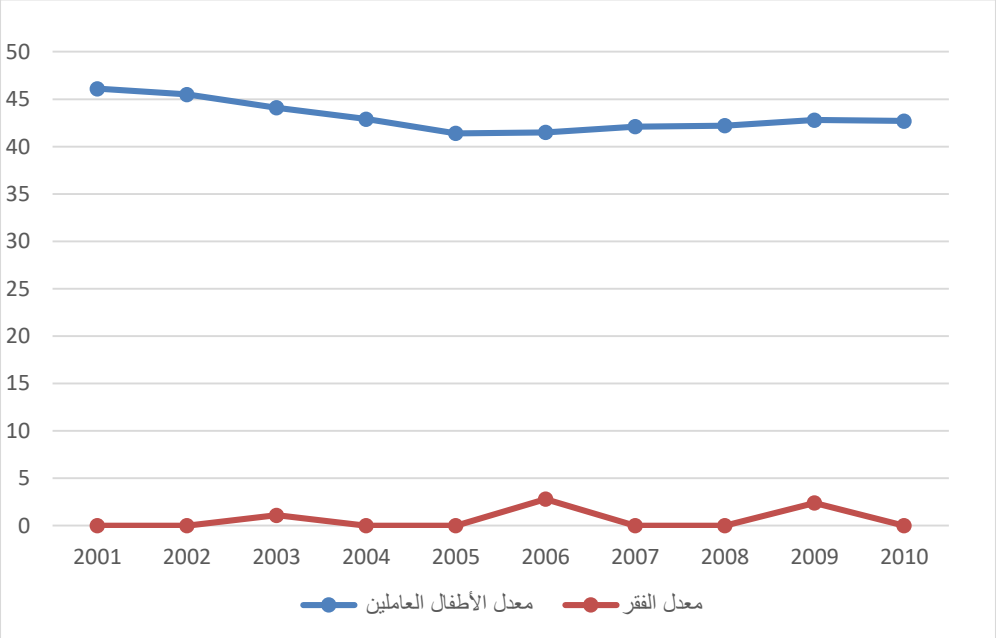

المخطط رقم (3) مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل الفقر خلال الفترة الزمنية 2001-2010 المصدر اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (2)

وأوردت دراسة (أبو شكر) أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة كان أكثر وعياً لخطورة عمل الطفل وأهمية بقاءه على مقاعد الدراسة، والعكس صحيح. ورأت الباحثة أنه لا يمكن جعل هذه الفرضية مطلقة ففي دراسة (جغدلي،2008) وجد أنه هناك حالات استثنائية يكون الأب أو الأم من مستوى تعليمي منخفض أو حتى أميين، ومدركين وواعين لأهمية التعليم للطفل وبقائه على مقاعد الدراسة وعدم زجه في سوق العمل رغم فقر حال الأسرة، أما بالنسبة لمهنة رب الأسرة لاحظ عدة باحثين أن النسبة الكبرى للأطفال العاملين ينتسبون إلى أسر زراعية "**وذلك حسب طبيعة البلاد**" ومن الطبيعي ضمن العادات والتقاليد لاستمرار هذا المشروع العائلي بالنسبة إليهم انجاب عدد كبير من الأطفال وجعلهم يشاركون بالعمل الزراعي منذ نعومة أظافرهم، بينما المهن الأخرى لرب الأسرة تكون نسبة الأطفال العاملين أقل، ولابد من الإشارة أنه ضمن الأدبيات ذات الصلة بالتغيرات النفسية للأطفال، ذكرت أن الطفل في عمر/ 5-10/ سنوات يحب جداً تقليد والده لأنه قدوته ويعتبر أن ما يفعله والده هو الأفضل والأصلح لذلك يرغب بأن يصبح مثله مهما كان عمله، وهنا يأتي دور الأم والأب في التوجيه وهذا اذا افترضنا أنهما على درجة وعي كافية لتوجيه الطفل إلى أهمية الدراسة والمنافع التي سيحققها على المستوى الشخصي والعائلي على المدى البعيد.

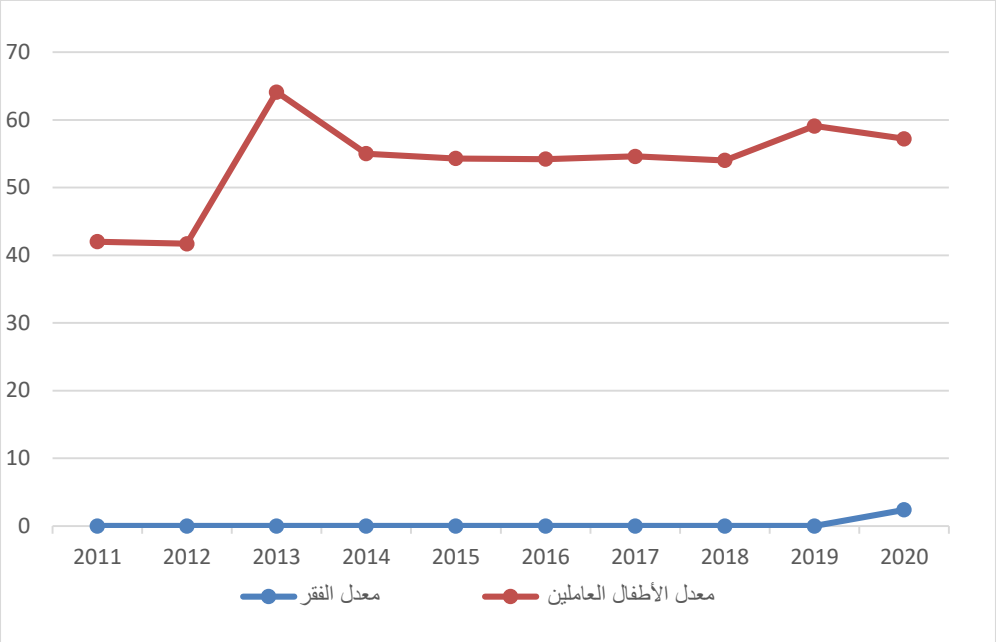

المخطط رقم (4) مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل الفقر خلال الفترة الزمنية 2011–2020 المصدر اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (2)

أما بالنسبة للفترة الزمنية من (2011–2020) نجد أن هناك غياب لقيمة معدل الفقر في سورية خلال سنوات الأزمة وذلك لصعوبة الحصول عليها، ونجد أن القيمة الوحيدة لدينا في عام 2020 وقد كانت قيمته (1.90) دولار يومياً ولابد من الإشارة أنه ومنذ مطلع عام 2017 اعتبر خط الفقر (2.15) دولار يومياً بسبب تغير الظروف المعيشية في العالم والارتفاع العالمي للأسعار، بمعنى كل انسان ينفق ما يقارب (2.15) دولار يومياً هو انسان فقير، وأقل من ذلك فهو يعيش فقر مدقع.(تقرير الأمم المتحدة بمناسبة يوم الفقر العالمي،2023) كما يشير معدل الارتباط المحسوب بين معدل الفقر وبين معدل عمل الأطفال إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة، بمعنى إن زاد معدل الفقر سيزيد معدل عمل الأطفال زيادة طفيفة، وهذا يتطابق جزئياً مع الدراسات السابقة التي أكدت قوة تأثير زيادة معدل الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وزيادة معدل التضخم وزيادة الأسعار في معدل عمل الأطفال، ويمكن تفسير عدم قوة العلاقة لعدم توفر البيانات لإعطاء صورة صحيحة للعلاقة بين معدل الفقر ومعدل عمل الأطفال، فالتقارير الدولية عن الوضع الاقتصادي والمعيشي في سورية أكدت

أن الفقر قد طال 69% من السكان في سورية، أي نحو 14.5 مليون سوري، وعلى الرغم من عدم وجود الفقر المدقع فعلياً قبل الأزمة، لكنه بعد الأزمة طال أكثر من واحد من كل أربعة سوريين في عام 2022، كما ساهمت عدة عوامل خارجية، لا سيما الأزمة المالية في لبنان عام 2019، وجائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا. (تقرير المرصد السوري، 2023)

يمكن الاستنتاج ضمن الحالة المدروسة أن الفقر ليس هو العامل الأول الذي يدفع الطفل إلى سوق العمل قبل الأزمة بل يوجد عوامل أخرى كالواقع الاجتماعي للطفل بأبعاده(حجم الأسرة، المستوى التعليمي لرب الأسرة، ومهنة رب الأسرة)، وكذلك أثناء الأزمة ورغم تدني الوضع الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة لم يكن الفقر في سورية هو العامل الأول والأساسي لزج الطفل في سوق العمل، ويمكن ترجيح سبب هذا الانحراف عدم توفر البيانات.

iii. عمل الأطفال ومعدل القيد في المدارس:

من خلال حساب معامل الارتباط ما بين معدل عمل الأطفال ومعدل القيد في المدراس خلال الفترة الزمنية(2001–2010)، تبين أن قيمة معامل الارتباط (1–) أي أن هناك علاقة ارتباط عكسية تامة ما بين معدل القيد بالمدارس ومعدل عمل الأطفال، بمعنى أن أي انخفاض في معدل القيد في المدراس يقابله زيادة في معدل عمل الأطفال، وهذه نتيجة طبيعية لأن الباحثة افترضت أن الأطفال الذين هم خارج المدرسة عاملين بالضرورة، فأي طفل خارج المدرسة سجل كطفل عامل ضمن هذه الدراسة.

وهذه النتيجة تتوافق مع معظم الدراسات المتعلقة بعمل الأطفال إذ أن هناك علاقة قوية بين معدل الأطفال العاملين ومعدل التسرب من المدرسة في سن مبكرة، وهذا ما نجده جلياً ضمن الحالة المدروسة في سورية، ولا بد من الإشارة أن التسرب من التعليم ليس دائماً بسبب دفع الأهل الطفل للعمل والمساعدة في إعالة الأسرة مع ذويه، وانما يوجد أسباب أخرى تمت الإشارة إليها في دراسات سابقة ويمكن اسقاطها على الحالة السورية أيضاً، مثل ضعف إمكانيات الطفل العقلية وخوفه من الفشل، وكذلك تردي النظام التعليمي اذا لا يجد الطفل

أن التعليم والالتزام به يقدم له قيمة مضافة، لا يمكنه تحقيقها بالتعليم الذاتي، وكذلك أحياناً بسبب خوف الأهل على الطفل من ضياعه بسبب رفقاء السوء، فيجد ذويه أن التزامه بعمل ما يحميه من ذلك متناسين أهمية عيشيه مرحلة الطفولة، وكذلك بسبب العادات والتقاليد لدى بعض الأسر إذ أن نسبة وجد دراسة (زيد) أن معدل تسرب الفتيات من الدراسة أكثر من الذكور، وذلك بسبب العمل في المنزل أو بسبب الزواج المبكر. (زيد ،2022)

أعوام قبل الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	معدل القيد في المدارس%	أعوام الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	معدل القيد في المدارس%
2001	46.1	53.9	**2011**	42.0	58
2002	45.5	54.5	**2012**	41.7	58.3
2003	44.1	55.9	**2013**	64.1	35.9
2004	42.9	57.1	**2014**	55.0	45.0
2005	41.4	58.6	**2015**	54.3	45.7
2006	41.5	58.5	**2016**	54.2	45.8
2007	42.1	57.9	**2017**	54.6	45.4
2008	42.2	57.8	**2018**	54.0	46.0
2009	42.8	57.2	**2019**	59.1	40.9
2010	42.7	57.3	**2020**	57.2	42.8
معامل الارتباط		−1	**معامل الارتباط**		−1

الجدول رقم (3) معدل الأطفال العاملين ومعدل القيد في المدارس في الفترتين (2001–2010) و(2011–2020) المصدر: بنك البيانات في البنك الدولي، عام 2023، والمجموعة الإحصائية، عام 2023، قسم:(السكان، الحسابات القومية، التعليم)

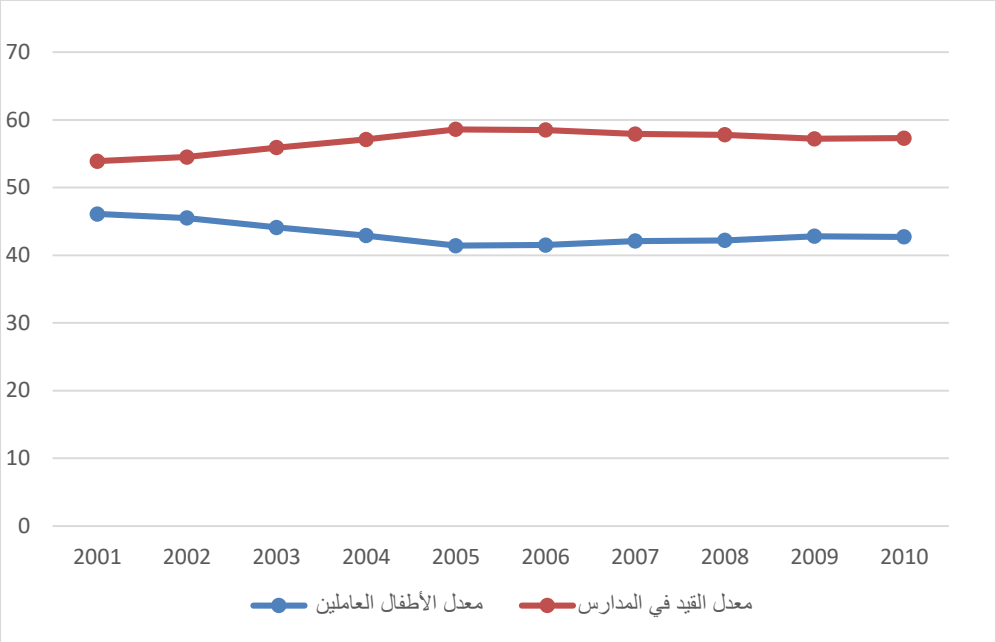

المخطط رقم (5) مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل القيد في المدراس خلال الفترة الزمنية 2001-2010 المصدر اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (3)

وبالنظر إلى معامل الارتباط ما بين معدل عمل الأطفال ومعدل القيد في المدراس خلال الفترة الزمنية(2011-2020)، تبين أن قيمة معامل الارتباط (1-) أيضاً أي أن هناك علاقة ارتباط عكسية تامة ما بين معدل القيد بالمدارس ومعدل عمل الأطفال، بمعنى أن أي انخفاض في معدل القيد في المدراس يقابله زيادة في معدل عمل الأطفال، وكما أسلفنا سابقاً تعد هذه نتيجة طبيعية لأن الباحثة افترضت أن الأطفال الذين خارج المدرسة هم عاملين بالضرورة، فأي طفل خارج المدرسة يسجل كطفل عامل، إلا أنه وبالنظر إلى الجدول رقم (3) نلاحظ أن معدل عمل الأطفال خلال الازمة قد ارتفع بشكل ملحوظ وانخفض معدل القيد في المدراس ويمكن تفسير ذلك بسبب موجة الهجرة الخارجية، وانخفاض معدل الانجاب بسبب انخفاض معدل الزواج بسبب عدم توفر الوضع المادي المناسب وعدم الاستقرار والأمان، وكذلك وبسبب ظروف الحرب والنزاع المسلح والتفجيرات توقفت بعض الأسر عن ارسال أطفالها للمدارس، خوفاً على حياتهم.

كل ما سبق يعد أسباباً حقيقية لانخفاض معدل القيد في المدارس، وبالتالي لا يمكن الجزم أن جميع الأطفال المتسربين خلال الأزمة هم أطفال عاملين، على الرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية وخصوصاً في بداية

الأزمة، اذ نلاحظ في عامي 2013 و2019 انخفاض كبير في معدل القيد في المدراس وذلك بسبب موجتي الهجرة، ولا يمكن القول إن الأطفال غير المسجلين في المدارس عاملين، على عكس ما يمكن القول عنه قبل الأزمة للأسباب المذكورة سابقاً.

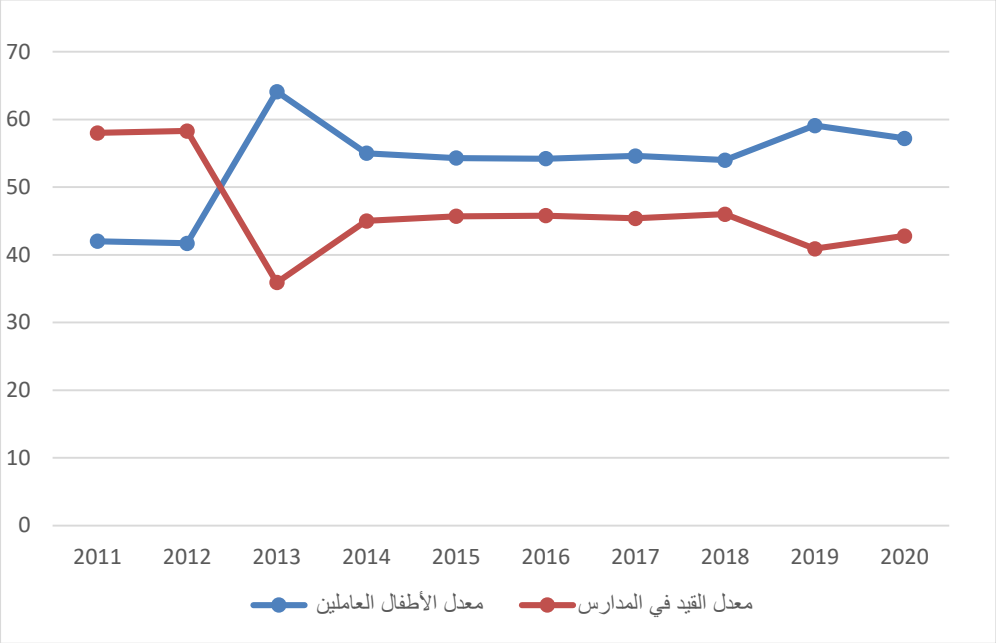

المخطط رقم (6) مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل القيد في المدراس خلال الفترة الزمنية 2011–2020 المصدر اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (3)

iv. عمل الأطفال ونصيب الفرد من الناتج المحلي:

من خلال حساب معامل الارتباط بين معدل عمل الأطفال ونصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة الزمنية(2001–2010)، تبين أن قيمة معامل الارتباط (0.6–) أي أن هناك علاقة ارتباط عكسية متوسطة ما بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل عمل الأطفال، بمعنى أن أي انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي يقابله زيادة متوسطة في معدل عمل الأطفال، وهذه النتيجة وفقاً للحالة المدروسة تشابه إلى حد

ما مع الدراسات المتعلقة بعمل الأطفال والتي أكدت وجود علاقة عكسية قوية ما بين نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين عمل الأطفال مثل دراسة (Siagian,2019) والتي تحدثت عن ظاهرة عمل الأطفال وفقاً للقانون الإندونيسي وتطرقت ضمن الأسباب المباشرة لانتشار ظاهرة عمل الأطفال هو الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي والبطالة وحجم الأسرة الكبير، بينما في الحالة السورية نجد ان العلاقة عكسية ومتوسطة.

أعوام قبل الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ل.س	أعوام الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ل.س
2001	46.1	958226.3	2011	42.0	67626.10
2002	45.5	359223.8	2012	41.7	50089.85
2003	44.1	60992.63	2013	64.1	38822.03
2004	42.9	870055.8	2014	55.0	37288.85
2005	41.4	81062.95	2015	54.3	37343.36
2006	41.5	88843.31	2016	54.2	35395.33
2007	42.1	97610.85	2017	54.6	35103.93
2008	42.2	114000.80	2018	54.0	34948.47
2009	42.8	115484.47	2019	59.1	34028.98
2010	42.7	126894.63	2020	57.2	32864.26
معامل الارتباط		6-0.	معامل الارتباط		-0.8

الجدول رقم (4) معدل الأطفال العاملين ونصيب الفرد من الناتج المحلي في الفترتين (2001-2010) و(2011-2020) المصدر: بنك البيانات في البنك الدولي، عام 2023، والمجموعة الإحصائية، عام 2023، قسم:(السكان، الحسابات القومية، التعليم)

ونجد ومن خلال البيانات في الجدول رقم (4) تأرجح وتغير معدل عمل الأطفال مع نصيب الفرد من الناتج المحلي، نجد فعلاً أنه وخلال الفترة الزمنية (2001–2010) ومع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي نجد انخفاض في معدل عمل الأطفال بنسب قليلة صحيح، ويمكن بذلك الاستنتاج ان الحالة السورية ضمن الفترة ما قبل الأزمة تتطابق فيها نتائج الدراسات بحيث أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي أدى إلى انخفاض معدل عمل الأطفال.

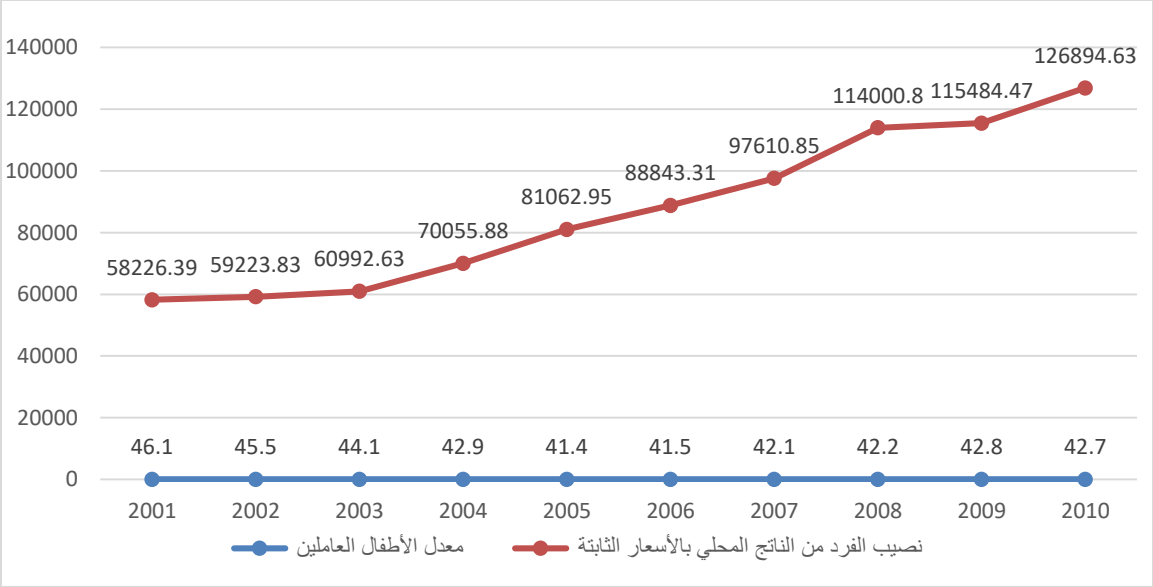

المخطط رقم (7) مقارنة معدل الأطفال العاملين ونصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة الزمنية 2001–2010 المصدر اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (4)

بينما ضمن الفترة الزمنية (2011–2020) خلال فترة الأزمة نجد أولاً أن معامل الارتباط ما بين معدل عمل الأطفال نصيب الفرد من الناتج المحلي (0.8–) أي أن هناك علاقة ارتباط عكسية قوية ما بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل عمل الأطفال، بمعنى أن أي انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي يقابله زيادة في معدل عمل الأطفال، وهذا يتطابق مع الدراسات السابقة المتعلقة بعمل الأطفال وتعد النتيجة منطقية وفقاً للحالة السورية مع وجود الأزمة وتدهور الوضع الاقتصادي وبالتالي انخفض بشكل ملحوظ نصيب الفرد

من الناتج المحلي بمقارنته بأسعار الدولار مقابل الليرة السورية على الرغم من أنه ظاهرياً أعلى مما كان عليه قبل الأزمة ولكنه في الحقيقة أقل بكثير بسبب تدهور سعر الليرة السورية مقابل الدولار.

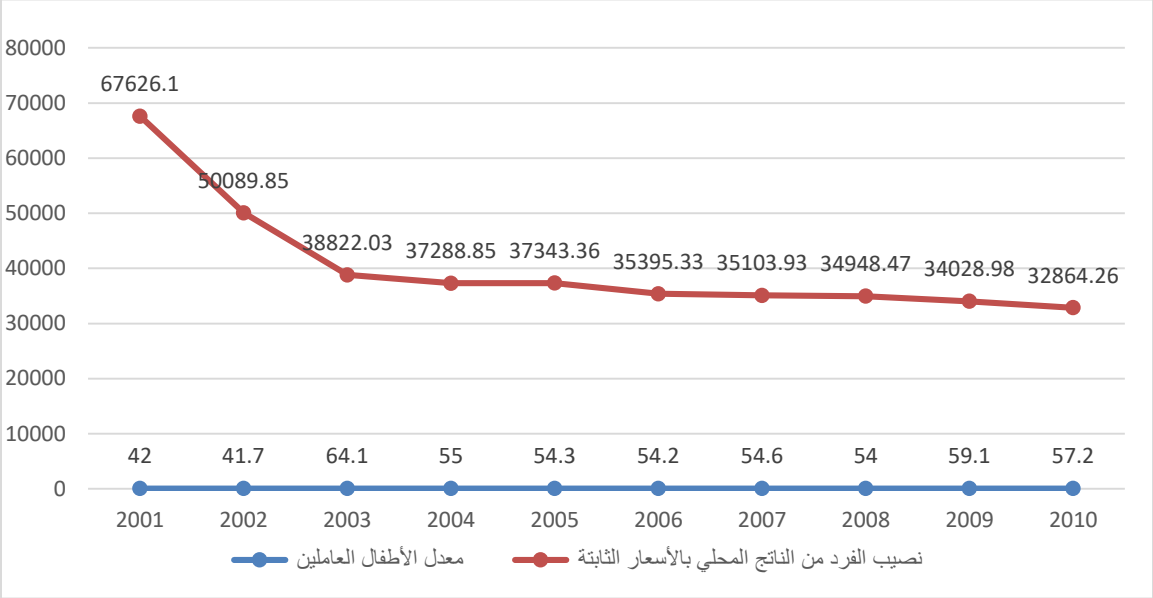

المخطط رقم (10) مقارنة معدل الأطفال العاملين ونصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة الزمنية 2011-2020 المصدر اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (4)

v. عمل الأطفال ومعدل التضخم:

من خلال حساب معامل الارتباط ما بين معدل عمل الأطفال ومعدل التضخم خلال الفترة الزمنية(2001-2010)، تبين أن قيمة معامل الارتباط (0.7-) أي أن هناك علاقة ارتباط عكسية قوية ما بين معدل التضخم ومعدل عمل الأطفال، بمعنى أن أي انخفاض في معدل التضخم يقابله زيادة في معدل عمل الأطفال حسب الحالة المدروسة في سورية ومؤشرات الفترة الزمنية (2001-2010) أي فترة ما قبل الأزمة، وهذا لا يتطابق مع الدراسات السابقة التي أشارت إلى وجود علاقة طردية قوية بين معدل التضخم ومعدل عمل الأطفال، فقد أشارت دراسة(OSMET, 2014) حول عمل الأطفال الآثار والأسباب والذي تحدث فيها عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بعمل الأطفال ومنها التضخم حيث أشار أن كل ارتفاع في معدل التضخم يسبب بالضرورة بزيادة معدل عمل الأطفال لأن الارتفاعات المؤقتة في تضخم أسعار الغذاء يكون لها تأثير

سلبي طويل الأجل على التنمية والمستقبل الاقتصادي لحديثي الولادة والأطفال صغار السن، ولكن في الحالة السورية نجد أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وبين عمل الأطفال وذلك ما قبل الأزمة وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم(5) نجد أن معدل عمل الأطفال أحيانا يرتفع ارتفاعاً طفيفاً مع زيادة معدل التضخم كما في عام 2005 وفي أعوام أخرى ارتفع معدل التضخم بزيادة ملموسة كما عام 2008 ولكن معدل عمل الأطفال لم يتأثر بشكل ملحوظ وانما كانت الزيادة شبه معدومة.

أعوام قبل الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	معدل التضخم%	أعوام أثناء الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	معدل التضخم%
2001	46.1	-3.80	**2011**	42.0	4.80
2002	45.5	-0.10	**2012**	41.7	36.70
2003	44.1	5.80	**2013**	64.1	-
2004	42.9	4.40	**2014**	55.0	-
2005	41.4	7.20	**2015**	54.3	-
2006	41.5	10.00	**2016**	54.2	-
2007	42.1	3.90	**2017**	54.6	-
2008	42.2	15.70	**2018**	54.0	-
2009	42.8	2.90	**2019**	59.1	-
2010	42.7	4.40	**2020**	57.2	-
معامل الارتباط	-	-0.7	**معامل الارتباط**	-	-0.6

الجدول رقم (5) معدل الأطفال العاملين ومعدل التضخم في الفترتين (2001-2010) و(2011-2020) المصدر: بنك البيانات في البنك الدولي، عام 2023، والمجموعة الإحصائية، عام 2023، قسم:(السكان، الحسابات القومية، التعليم)

وبالعودة إلى ارتباط معدل الفقر وعمل الأطفال الذي أشارت له الباحثة سابقاً بالنسبة للحالة السورية وتأكيداً لما تم الحديث عنه في الحالة السورية أن الفقر وبما يرتبط به من عوامل مثل التضخم مستوى المعيشة ليس هو السبب الرئيسي لزج الأطفال في سوق العمل وانما هناك أساب أخرى تمت الإشارة إليه سابقاً.

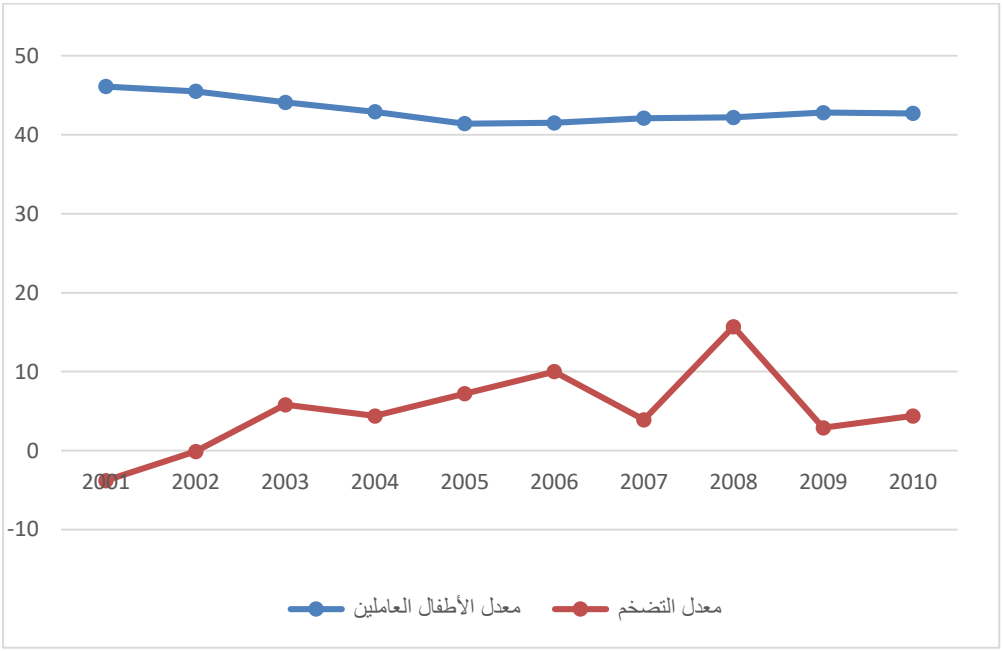

المخطط رقم (9) مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل التضخم خلال الفترة الزمنية 2001–2010 المصدر اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (5)

وبالنظر إلى معامل الارتباط المحسوب ما بين معدل عمل الأطفال ومعدل التضخم خلال الفترة الزمنية(2011–2020) أثناء الأزمة، تبين أن قيمة معامل الارتباط (0.6–) أي أن هناك علاقة ارتباط عكسية متوسطة ما بين معدل التضخم ومعدل عمل الأطفال، بمعنى أن أي انخفاض في معدل التضخم يقابله زيادة متوسطة في معدل عمل الأطفال حسب الحالة المدروسة في سورية ومؤشرات الفترة الزمنية (2011–2020) أي فترة أثناء وبعد الأزمة، وتجد الباحثة أن سبب العلاقة العكسية في الحالة السورية أثناء وبعد الأزمة غياب البيانات المتعلقة بمعدل التضخم، إذا أن معدل التضخم متوفر فقط لعامين (2011 و 2012) فقط وارتفع بعدهما معدل الأطفال بشكل حاد في عام 2013 وانخفض لاحقاً بنسبة ضئيلة وعاد للارتفاع مجدداً في عام 2019، لذلك يمكن ترجيح سبب الانحراف والعلاقة العكسية بين معدل التضخم وعمل الأطفال

أثناء الأزمة هو غياب البيانات، ووجود أسباب أخرى تمت الاشارة إليها عند تحليل مؤشر الفقر، على الرغم ما سببته الأزمة من فقر وماله من مؤشرات مرتبطة به كارتفاع معدل التضخم وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدل البطالة يجب أن يكون الفقر هو سبب رئيسي وأساسي في دفع الأسر لأطفالهم في سوق العمل ولكن في الحالة السورية لم يكن ذلك.

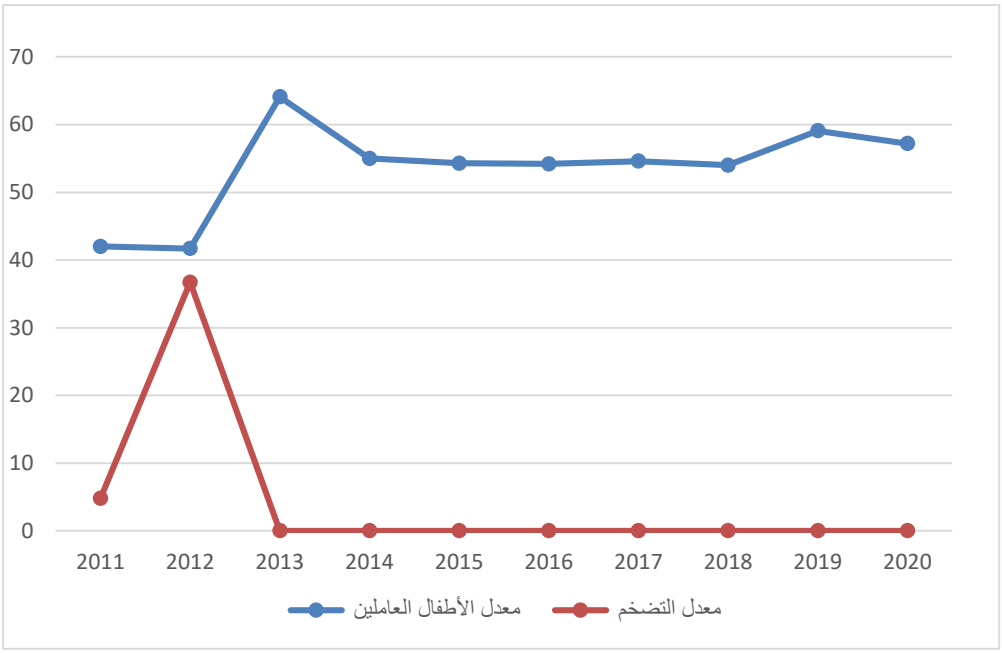

المخطط رقم (10) مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل التضخم خلال الفترة الزمنية 2011-2020 المصدر اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (5)

vi. عمل الأطفال ومتوسط حجم الأسرة:

من خلال حساب معامل الارتباط ما بين معدل عمل الأطفال ومتوسط حجم الأسرة خلال الفترة الزمنية (2001-2010)، تبين أن قيمة معامل الارتباط (0.7) أي أن هناك علاقة ارتباط طردية قوية ما بين متوسط حجم الأسرة ومعدل عمل الأطفال، بمعنى أن أي ارتفاع في متوسط حجم الأسرة يقابله زيادة قوية في معدل عمل الأطفال حسب الحالة المدروسة في سورية ومؤشرات الفترة الزمنية (2001-2010) أي فترة ما قبل الأزمة، وقد أكدت الدراسات السابقة على أن هناك علاقة بين متوسط حجم الأسرة ومعدل عمل الأطفال مثل دراسة (OSMET, 2014) " **عمل الأطفال الآثار والأسباب**" والذي تحدث فيها عن العوامل الاقتصادية

المتعلقة بعمل الأطفال ومنها حجم الأسرة حيث أشار أنه عادة ما يكون لدى الأسر الفقيرة الكبيرة عدد أكبر من الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال مقارنة بالأطفال من الأسر الأصغر حجماً، مما يدل على أن حجم الأسرة له تأثير على عدد الأطفال العاملين، حيث يجبر الآباء أطفالهم على العمل لأنهم غير قادرين على إدارة مطالب الأسرة الكبيرة الحجم، وهناك أيضاً اختلافات بين الجنسين فيما يتعلق بحجم الأسرة، فليس كل شخص ومن جميع الأعمار في الأسرة يعمل، والذي يعتمد على هذا عمر الطفل وجنسه، فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يذهب الأولاد إلى المدرسة أكثر من الفتيات، وغالباً ما يساهم الأشقاء الأكبر سنًا في دخل الأسرة أكثر (أحمد، 2012).

أعوام قبل الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	متوسط حجم الأسرة	أعوام أثناء الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	متوسط حجم الأسرة فرد
2001	46.1	7.3	**2011**	42.0	5.1
2002	45.5	7.4	**2012**	41.7	5.1
2003	44.1	7.6	**2013**	64.1	4.8
2004	42.9	7.9	**2014**	55.0	4.5
2005	41.4	4.8	**2015**	54.3	16.7
2006	41.5	5.0	**2016**	54.2	16.5
2007	42.1	5.4	**2017**	54.6	16.5
2008	42.2	5.6	**2018**	54.0	16.8
2009	42.8	5.7	**2019**	59.1	17.4
2010	42.7	5.0	**2020**	57.2	18.0
معامل الارتباط		0.7	**معامل الارتباط**		0.3

الجدول رقم (6) معدل الأطفال العاملين ومتوسط حجم الأسرة في الفترتين (2001–2010) و(2011–2020) المصدر: بنك البيانات في البنك الدولي، عام 2023، والمجموعة الإحصائية، عام 2023، قسم:(السكان، الحسابات القومية، التعليم)

كما وجد (Okpukpara et al.,2006) أنه في نيجيريا، يكون الأطفال الأصغر سناً، يذهبون إلى المدرسة أكثر من الأطفال الأكبر سناً، ويذهب الأولاد في الغالب إلى المدارس أكثر من الفتيات.

وكذلك تناولت دراسة (خرشف،2020) أهم الأسباب المؤدية إلى عمل الأطفال، ويمكن ترجيح سبب عمالة الأطفال ليس بسبب العوامل الاقتصادية وحدها، وإنما لوجود عوامل أخرى وقضايا ثانوية منها الطبقة الاجتماعية للطفل التي ينتمي إليها، والمستوى التعليمي للأسرة، وعدد أفراد العائلة إلى غيرها من الأسباب، والتي لها أثر كبير جداً على زيادة معدل عمل الأطفال.

وتجد الباحثة أن في الحالة السورية وضمن الفترة الزمنية ما قبل الأزمة توافق الدراسات السابقة حيث هناك ارتباط بين حجم الاسرة ومعدل عمل الأطفال وهو ارتباط طردي وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم(6) نجد ان معدل عمل الأطفال كان مرتفعاً في بداية الفترة الزمنية(2001–2010) وكان عدد الأسرة كبير ومنذ منتصف السلسة الزمنية لنهايتها انخفض متوسط عدد الاسرة وانخفضت معه نسبة عمالة الأطفال، وبمكن ارجاع ذلك إلى كون البلاد في منتصف الفترة الزمنية منذ عام 2005شهدت انتعاشاً اقتصادياً وكان من الميسر ارسال الأطفال جميعاً للتعليم كونه مجاني ومتاح، ولكن سبب انخفاض متوسط حجم الأسرة منذ عام 2005 حتى نهاية عام 2011 يعود إلى عدم توفر البيانات حول الوحدات السكنية الشاغرة ضمن المجموعة الاحصائية حيث افترضت الباحثة ثباتها كل 5 سنوات على الرغم من حركة الاعمار القوية في تلك الفترة، ولكن في الحقيقة لم تسجل بشكل رسمي وقانوني لذلك لم يتم احصائها.

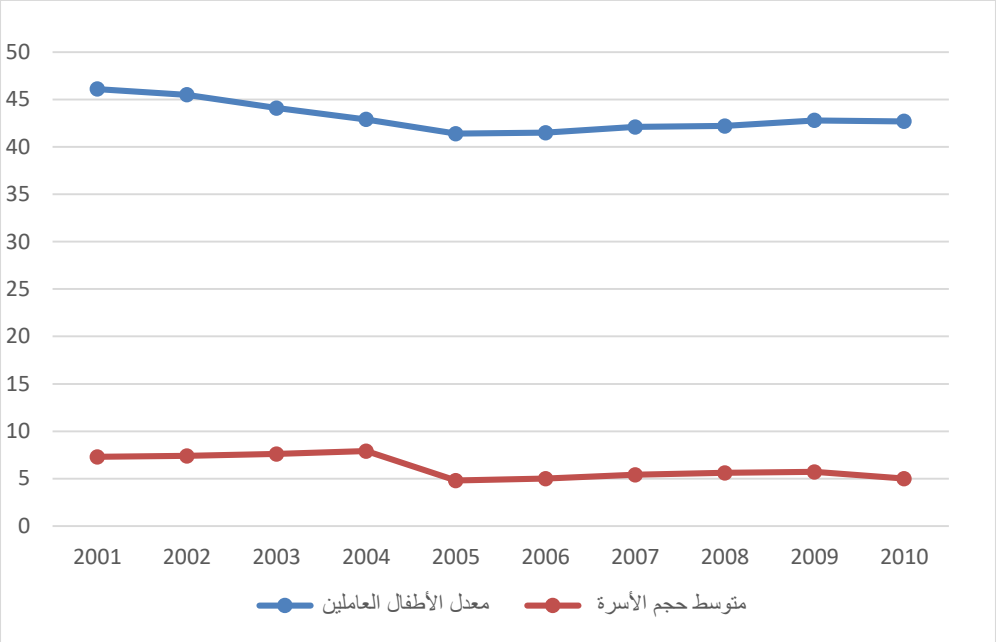

المخطط رقم (11) مقارنة معدل الأطفال العاملين ومتوسط حجم الأسرة خلال الفترة الزمنية 2001–2010 المصدر اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (6)

وترى الباحثة أيضاً أن انخفاض متوسط حجم الأسرة لايعود الى تناقص عدد السكان فلم تشهد البلاد خلالها تناقص بالولادات وانما هناك زيادة في كل عام وخصوصاً أن البلاد تمر بمرحلة استقرار وانفتاح اقتصادي، ومازلت العادات والتقاليد المسيطرة بانجاب العديد من الأطفال عند العديد من السكان وخصوصاً في مناطق الريف والأسر الزراعية.

من خلال حساب معامل الارتباط ما بين معدل عمل الأطفال ومتوسط حجم الأسرة خلال الفترة الزمنية (2011،2020) أثناء الأزمة، تبين أن قيمة معامل الارتباط (0.3) أي أن هناك علاقة ارتباط طردية ضعيفة ما بين متوسط حجم الأسرة ومعدل عمل الأطفال، بمعنى أن أي ارتفاع في متوسط حجم الأسرة يقابله زيادة ضعيفة في معدل عمل الأطفال، وأشارت الباحثة سابقاً عن دراسات سابقة أشارت إلى وجود هذه العلاقة ولكن ومن خلال النظر إلى البيانات في الجدول رقم(6) والمخطط رقم(14) نجد أنه لم يكون هناك زيادة في متوسط حجم الأسرة وانما ثبات، بالمقابل هناك ارتفاع حاد في معدل عمل الأطفال في عام 2013 وذلك بسبب تدهور

الوضع الاقتصادي وحركة النزوح بسبب انهدام البيوت أو كون المناطق غير آمنة للعيش فيها وانقطاع الخدمات، ولاحقاً نجد في عام 2015 ارتفاع حاد في متوسط حجم الأسرة حيث تضاعف أربع مرات، ويمكن ارجاع ذلك إلى زيادة الولادات وبالتالي عدد السكان، وكذلك انخفاض عدد الوحدات السكنية، وتوقف حركة الاعمار.

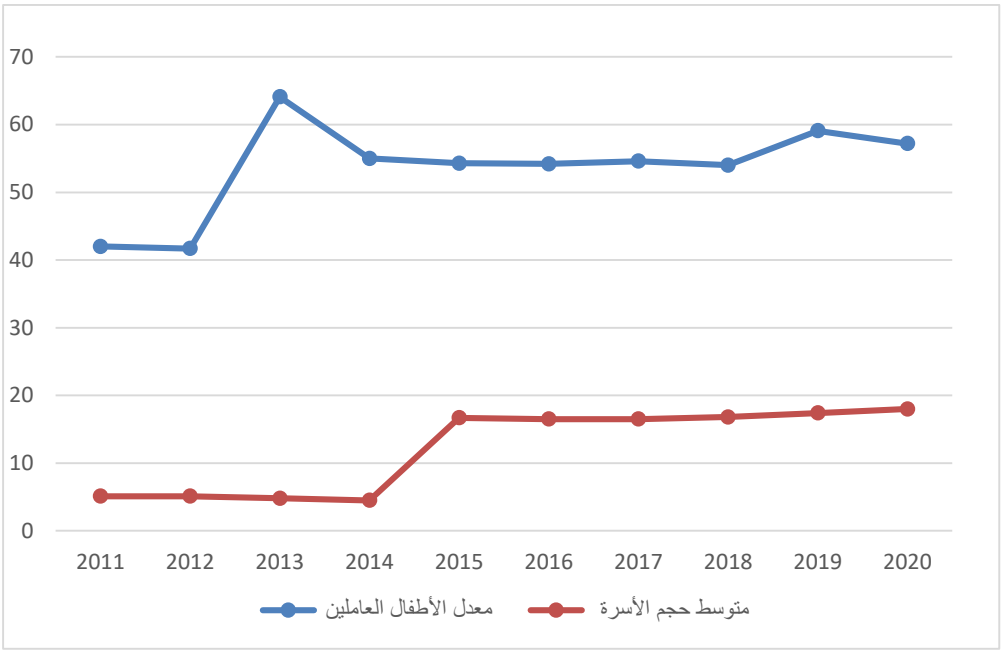

المخطط رقم (12) مقارنة معدل الأطفال العاملين ومتوسط حجم الأسرة خلال الفترة الزمنية 2011-2020 المصدر اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (6)

vii. عمل الأطفال ومعدل البطالة:

من خلال حساب معامل الارتباط ما بين معدل عمل الأطفال ومعدل البطالة خلال الفترة الزمنية (2001-2010)، تبين أن قيمة معامل الارتباط (0.8) أي أن هناك علاقة ارتباط طردية قوية ما بين ومعدل البطالة ومعدل عمل الأطفال، بمعنى أن أي ارتفاع في ومعدل البطالة يقابله زيادة قوية في معدل عمل الأطفال حسب الحالة المدروسة في سورية ومؤشرات الفترة الزمنية (2001-2010) أي فترة ما قبل الأزمة، وقد أكدت الدراسات السابقة المتعلقة بعمل الأطفال على أن هناك علاقة بين معدل البطالة ومعدل عمل الأطفال مثل دراسة (OSMET, 2014) "**عمل الأطفال الآثار والأسباب**" والتي أشارت إليها الباحثة سابقاً حيث اعتبر

الباحث أن البطالة احدى العوامل الاقتصادية المؤدية لتفاقم ظاهرة عمل الأطفال، وكذلك في دراسة (أبو شكر،2002) حول ظاهرة عمل الأطفال في الضفة الغربية الذي رأى فيها أيضاً أن البطالة احدى العوامل الاقتصادية التي تدفع أرباب الأسر لزج أطفالهم في سوق العمل حيث وصلت معدلات البطالة بين البالغين في الضفة الغربية إلى 26% ، وتراجع متوسط الأجور الحقيقية جراء الضغوط التضخمية، كل هذا شكل ضغوطاً على الأطفال مجبرة إياهم على العمل لإعالة أسرهم، وازداد الوضع سوءاً بسبب ضعف النظام التعليمي وعدم وجود ضمان اجتماعي فعال وموثوق وشامل، ما يزيد من خطر لجوء الأُسر إلى عمل الأطفال.

أعوام قبل الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	معدل البطالة %	أعوام الأزمة	معدل الأطفال العاملين%	معدل البطالة %
2001	46.1	11.60	**2011**	42.0	8.60
2002	45.5	10.90	**2012**	41.7	13.80
2003	44.1	10.30	**2013**	64.1	14.50
2004	42.9	9.50	**2014**	55.0	14.80
2005	41.4	8.80	**2015**	54.3	14.30
2006	41.5	8.20	**2016**	54.2	13.90
2007	42.1	8.40	**2017**	54.6	13.70
2008	42.2	10.40	**2018**	54.0	13.60
2009	42.8	8.10	**2019**	59.1	13.40
2010	42.7	8.60	**2020**	57.2	15.20
معامل الارتباط		0.8	**معامل الارتباط**		0.6

الجدول رقم (7) معدل الأطفال العاملين ومعدل البطالة في الفترتين (2001–2010) و(2011–2020) المصدر: بنك البيانات في البنك الدولي، عام 2023، والمجموعة الإحصائية، عام 2023، قسم:(السكان، الحسابات القومية، التعليم)

ومن خلال البيانات في الجدول رقم (7) نجد أن العلاقة بين معدل عمل الأطفال ومعدل البطالة يعتمد على شكل البطالة ومسبباتها وخصوصاً في الفترة قبل الأزمة لكون البلاد كانت في حالة استقرار اقتصادي، فمن المرجح أن البطالة التي كانت سائدة آنذاك هي بطالة ناتجة عن رفض العاملين البالغين لفرص العمل المتوفرة لهم لأسباب تتعلق بالأجور المدفوعة وعدد ساعات العمل، أو لأسباب تتعلق بالأعمال نفسها أنها غير متناسبة مع خبراتهم وطموحاتهم، لذلك يلجأ أرباب العمل لحل هذه المشكلة إلى تشغيل الأطفال الذين للأسف يرضون بأي ظرف عمل لتحصيل بعض الأموال، مما يؤدي إلى تسهيل دخول الأطفال إلى دائرة العمل بسهولة.

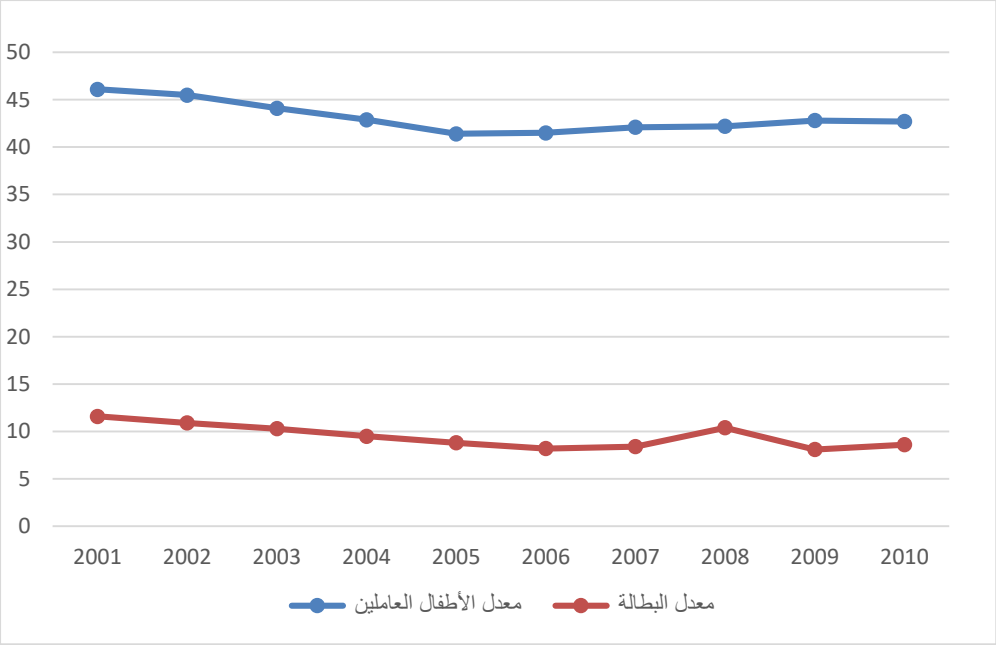

المخطط رقم (13) مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل البطالة خلال الفترة الزمنية 2001-2010 المصدر اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (7)

من خلال حساب معامل الارتباط ما بين معدل عمل الأطفال ومعدل البطالة خلال الفترة الزمنية (2011،2020)، تبين أن قيمة معامل الارتباط (0.6) أي أن هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة ما بين متوسط حجم الأسرة ومعدل عمل الأطفال، بمعنى أن أي ارتفاع في معدل البطالة يقابله زيادة متوسطة في معدل عمل الأطفال حسب الحالة المدروسة في سورية ومؤشرات الفترة الزمنية (2011-2020) أي فترة أثناء

وبعد الأزمة، وأشارت الباحثة في الفقرة السابقة عن الدراسات السابقة التي أكد على وجود هذه العلاقة ولكن ومن خلال النظر إلى البيانات في الجدول رقم(7) تجد فعلاً أن البطالة هي سبب لزيادة عمل الاطفال والتي تفاقمت كثيراً خلال الأزمة بسبب الاوضاع الاقتصادية السيئة وفقدان معيل الأسرة، أو بسبب فقدان معيل الأسرة لعمله بسبب الأحداث الدامية، ونجد أن معدل البطالة ارتفع بشكل حاد خلال السنوات (2013–2015) وانخفض بشكل طفيف من عام (2016–2019) وعاود الارتفاع بقوة في عام 2020 وقد ترافق هذا التغير تغير بمعدل عمل الأطفال نحو الزيادة، ويمكن ارجاع ذلك كما أسلفنا سابقاً بسبب الأزمة والأحداث الدامية وتهدم البيوت والمحال التجارية والمعامل، وفقدان معيل الأسرة، وكذلك تدهور الوضع الاقتصادي لاحقاً بشدة بعد توقف الأعمال العسكرية كل ما سبق كان سبب حقيقي ومباشرة لزج الأطفال في سوق العمل كونهم الأكثر قدرة على العمل وتحمل ظروف العمل السيئة والتي لا تحتاج إلى أي خبرة أو شهادات، مما يؤثر سلباً على صحة الطفل الجسدية والنفسية.

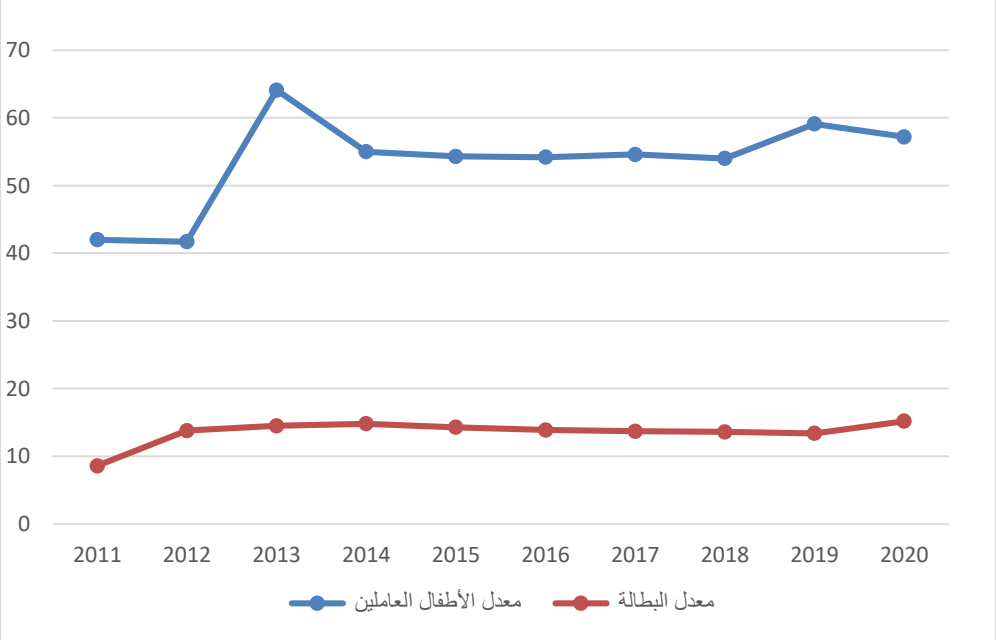

المخطط رقم (14) مقارنة معدل الأطفال العاملين ومعدل البطالة خلال الفترة الزمنية 2011–2020 المصدر اعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (7)

3.2.2. فعالية القوانين المطبقة:

من الصعب الحصول على إحصائية دقيقة أو مقنعة لعمل الأطفال السوريين في الداخل السوري حيث وردت في التقارير الرسمية إن هناك تقديرات لنسبة عمالة الأطفال بلغت نسبة 20% من قوة العمل المحلية، بزيادة الضعف عما كانت عليه قبل الحرب 10%، إلا أن واقع الحال يقول إن النسبة أعلى بكثير.

وقد أشار تقرير اليونيسف في أب 2019 إلى أن أربعة من خمسة أشخاص يعيشون تحت خط الفقر في الداخل السوري ونظراً للأسباب التي ولدتها الحرب والصراع الدائر في سورية، وتداعياتها على العائلة السورية والوضع المعيشي للسوريين، دفع الأطفال إلى سوق العمل طلباً للبقاء على قيد الحياة، ومساعدة عائلاتهم، كما أشار نفس التقرير إلى أن /2/ مليون طفل سوري خارج المدرسة، حيث أن الفقر والتسرب من المدرسة، وعمل الأطفال متلازمان خاصة في الظروف الراهنة. (اليونسيف، 2019)

وقد جاء في المادة /113/ من قانون العمل السوري الصادر بالمرسوم رقم (17) لعام 2010 بمنع تشغيل الأحداث من الذكور والإناث قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي أو إتمام سن الخامسة عشرة أيهما أكثر، وحظرت المادة /114/ من نفس القانون تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات يومياً، على أن تتخللها ساعة راحة، ولا يجوز تكليف الحدث بساعات عمل إضافية، واشترطت المادة /116/على صاحب العمل عند تشغيل الحدث أن يقدم الوصي أو الولي قيد مدني: شهادة صحية تثبت مقدرته الصحية على القيام بالعمل الموكل اليه، واستثنت المادة/118/ الأحداث اللذين يشتغلون في الصناعات المنزلية التي لا يعمل بها سوى أفراد العائلة، تحت إشراف الأب أو إلام أو العم أو الخال، وسمح قانون العلاقات الزراعية السوري بتشغيل الأطفال، مع العلم أن الزراعة تعتبر من أكثر قطاعات العمل خطورة على الأطفال بسبب تعرضهم للعوامل المناخية القاسية لساعات طويلة شمس حادة وغبار وتعرضهم للمواد الكيماوية، ورفع الأحمال الثقيلة، وإلى عدم وجود حماية وإسعافات في أماكن العمل.

مما سبق نجد أن قانون العمل الصادر في المرسوم رقم (17) لعام 2010 قد ذكر الأعمال الممنوع على الأطفال ممارستها وحدد قائمة المهن التي يُمنع تشغيل الأحداث فيها في مواده /4-5-6/ مثل: حلج الأقطان، وأكوار النار في صناعة الحدادة وطَرْق النحاس، والعمل تحت سطح الأرض في المنجم والمحاجر وأفران الصهر والاسمنت وغيرها، وهذا لا يتعارض ذلك مع نص المادة /32/ من اتفاقية حقوق الطفل، والأهم في هذه القضية عدم فرض عقوبات رادعة، على من ينتهك القانون، من قبل أصحاب العمل، حيث نصت المادة /114/ من القانون، على حظر تشغيل الحدث، أكثر من ست ساعات، كما أن الأطفال الذين يعملون في الورشات العائلية، يفتقرون إلى الحماية القانونية خاصة في هذه الظروف في غياب الأب، فيمكن للأقرباء استغلال الأطفال القائمين تحت رعايتهم وغالباً ما يكون عمل الأطفال في هذه الورشات دون أجر.

ولكن الواقع يختلف عما هو على الورق من حيث تنفيذ لهذه القوانين، فقد وجدت الباحثة ومن خلال جولاتها الميدانية في أكثر من قطاع عمل (صناعي – تجاري – خدمي) أن هناك العديد من الأطفال الصغار من عمر (4 إلى 15) سنة يعملون في أسوأ الظروف ولساعات طويلة مثل: التسول، والبيع والخدمات المهينة، وكذلك في أعمال قاسية مثل: نقل الأحمال على ظهورهم، وجر العربات وفي ورشات تعدين وتصليح سيارات وورشات تصنيع مواد كيميائية وقد يمتد العمل فيها لعشر ساعات يومياً(حويجة،2019).

وكل هذا في ظل غياب رقابة من المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية المعنية بحماية الأطفال، وفي غياب الدولة ومؤسساتها التي عليها أن ترعى وتحمي الأطفال، ومن خلال الاطلاع والزيارات الميدانية المتعددة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولدى زيارة مديرية تفتيش العمل في الوزارة والتحاور مع المسؤولين فيها توصلت الباحثة إلى أن مفتشي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المكلفين يخرجون للتفتيش نتيجة بلاغات كيدية عن وجود مخالفة في القوانين في إحدى المنشآت، أو تنفيذاً لخطة عمل يتم وضعها في بداية كل عام لإجراء تفتيش دوري على المنشآت كافة لتنفيذ القوانين، وترى الباحثة أن هذا ورغم وجوده غير كاف، لأن أرباب العمل معظم الأحيان على علم بقدوم المفتشين وبالتالي يعملون على إخفاء الأحداث العاملين في المنشآت

وبالتالي يمكنهم بسهولة التهرب من المخالفات المترتبة، أضف إلى ذلك أن المفتشين أحياناً يتعاطفون مع الحدث لأنه يكون هو المسؤول وحده عن لقمة عيش الأسرة وذلك من خلال اثباتات يقدمها الحدث ويقوم المفتش أغلب الأوقات بالتأكد بنفسه من قصة الحدث كجهد إضافي منه، مما يجعل طرد الحدث من العمل يعني الفقر والجوع لأفراد أسرته، فيقف المفتش حائراً بين تنفيذ القانون والواقع المرير الذي يعاني منه الطفل، وهذا يعني عدم تنفيذ القوانين ترجيحاً للجانب الإنساني نظراً للأوضاع المعيشية السيئة في البلاد وعدم وجود مورد مادي للطفل في حال طرده من العمل تأمنه الجهات المختصة مما يضمن له كرامته هو وأسرته، كما لاحظت الباحثة أن الطفل يقبل العمل في ظروف عمل قاسية جداً ومريرة، ولساعات طويلة تفوق المفروض وأجور منخفضة وبعمل عرضي لا ينطوي على عقد، ولا ضمان اجتماعي أو تأمين صحي ولا تمثيل نقابي، فهو أصلا قد يكون مخالفاً للقانون، فالأحداث لا يستطيعون تنظيم أنفسهم ولا هم قادرون على ذلك، ولا يوجد للآن مشروع تنموي حقيقي وملموس يطال كافة النواحي والمجالات لتحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ولتغيير الواقع للحد من هذه الظاهرة

أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية: فإنها تؤدي دوراً رئيسياً في زيادة الوعي العام بشأن اتفاقية حقوق الطفل وأهدافها وفي دعم تنفيذها وتقر الاتفاقية بهذه المساهمات من خلال دعوتها تحديداً للمشاركة في عمليات الإبلاغ والرصد، وهذه الدعوة هي الأولى من نوعها في اتفاقيات حقوق الإنسان. ويجري حث الحكومات على إشراك جميع قطاعات المجتمع في إعداد التقارير وتنفيذ مافيها من بنود عمل، وتقوم حكومات قليلة ومنها الحكومة السورية بمشاورة المنظمات غير الحكومية على نحو مكثف في عملية رفع التقارير، وتدمج مساهماتها عبر الوزارات المرتبطة بمعالجة ظاهرة عمل الأطفال في التقارير المرفوعة إلى لجان مختصة، ولكن بوسع المنظمات غير الحكومية المنفردة، أو ائتلاف تشكله، أن تعد تقارير بديلة لتنظر فيه اللجان المشكلة لهذا الغرض، وتقوم المنظمات بالفعل بإعداد مثل هذه التقارير، كما لابد من الإشارة إلى دور منظمة الطفولة اليونيسف فيجب أن يكون ممثليها موجودين عندما تستعرض اللجان تنفيذ الاتفاقية كما ويمكن دعوة اليونيسف

لتقديم استشارة خبيرة وتقديم تقارير خاصة بها، كما يمكن للجان أن تفرض على الدولة طلب مشورة فنية أو مساعدة من اليونيسف.

3.3. المبحث الثاني: دور المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية

مناقشة الفرضية الثانية: يوجد دور للمؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية للحد من ظاهرة عمل الأطفال:

إن المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية هي الجهات التي تعمل كأداة، أو تشرف على تنفيذ أداة من أدوات الحماية الاجتماعية للطفل، وبالتالي تختلف أهداف هذه الأدوات وآليات تنفيذها باختلاف المؤسسات والجمعيات التي تتبع لها وباختلاف القطاع الرئيسي الذي تنتمي له سواء كان قطاع عام أو خاص أو أهلي أومشتركة أو حتى منظمات غير حكومية، وتتسم هذه المؤسسات والهيئات والجمعيات في سورية بشكل عام بتنوع الأدوات التي تعتمدها لتحقيق أهدافها، وفيما يلي نستعرض بعض أهم المؤسسات الحكومية والهيئات والمنظمات غير الحكومية، الجمعيات الاهلية في سورية، والتي لها دور فعال ومهم لتقويض ظاهرة عمل الأطفال من الانتشار أكثر، بشكل غير مباشر وذلك عبر نشاطاتهم ومحاولاتهم خلق فرص عمل، ودعم مشاريع تنموية، وتوزيع مساعدات، بحيث أنها تحاول تخفيف مشكلة الفقر والتي أشارت الباحثة سابقاً أنها من المؤشرات المهمة التي لها أثر في ظاهرة عمل الأطفال.

فيما يلي ستعرض الباحثة أهم المؤسسات الحكومية المختصة والتي ترتبط جهودها إما بتحسين العملية التعليمية مثل وزارة التربية، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي مهمتها تنفيذ القوانين عبر ملاحقة أرباب العمل المخالفين، والهيئة السورية للأسرة.

3.3.1. المؤسسات الحكومية المختصة:

1. وزارة التربية:

هي الوزارة المسؤولة عن التعليم في الجمهورية العربية السورية، إلا أنّ هذه الوزارة مسؤولة فقط عن المستويات الدنيا من التعليم (ابتدائي – إعدادي – ثانوي)، في حين أنّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي المسؤولة عن المستويات العليا، ويكفل الدستور السوري حق التعلم لكل مواطن، وهو إلزامي ومجاني في مرحلة التعليم الأساسي، ومجاني لكن غير إلزامي في المرحلة الثانوية.

مهام الوزارة :

تأمين المعلمون المؤهلون لجميع الصفوف ولاسيما الحلقة الأساسية وتدريبهم ليكونوا قادرين على التعليم بالشكل الأمثل، وكذلك صيانة أبنية المدارس وتزويدها بالمستلزمات الأساسية اللازمة للعملية التعليمية، إضافة إلى وضع الخطط والمناهج وتطويرها بشكل مستمر لضمان تطور التعليم في سورية، التعاون مع جميع الجهات الحكومية من وزارات كوزارة التعليم العالي ووزارة الصحة والمنظمات الدولية.(الموقع الالكتروني لوزارة التربية،2024).

2. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

هي الوزارة المسؤولة عن العمل والتشغيل، والصحة والسلامة المهنية، والتوظيف لدى القطاع العام، وتمكين الأسرة والحد من الفقر ودعم سبل المعيشة، وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية ونظام الضمان الاجتماعي، وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة أو عرضة للمخاطر.

- **مهام الوزارة:**

الرعاية والحماية الاجتماعية: المتمثل بالمساهمة في تأسيس منظومة الحماية الاجتماعية بأعمدتها الثلاثة الضمان المتخصص بخدمات التأمينات المعيشية والصحية والأمان الاجتماعي المتخصص في رعاية الأفراد والأسر الفقيرة وجرحى الوطن وأسر الشهداء والفئات الهشة مثل: الأيتام، والأحداث، وذوي الإعاقة، وكبار السن، والنساء والأطفال المعنفين، وفاقدي الرعاية الأسرية، والمساهمة في برامج الدعم الاجتماعي الموجه للفئات الفقيرة بذهنية إنتاجية لربطه بتحقيق شروط تنموية تسمح بانخراط هذه الفئات بالتنمية، إضافة إلى تقديم

الخدمات الاجتماعية النوعية للفئات الهشة والمهمشة من خلال مراكز ومعاهد الرعاية الاجتماعية التابعة للوزارة والمنتشرة في جميع المحافظات السورية.

- **الدور التنموي ورسم سياسات وإدارة سوق العمل:** المتمثل في المساهمة في توظيف كامل المقدرات الوطنية من خلال استراتيجيات وبرامج تعزز إنتاجية الأفراد وتوجهات سوق العمل النشطة والتمويل متناهي الصغر والتشغيل وفرص العمل لضمان إنتاجية الأفراد بالحد الأعظمي الممكن ومواءمة مهاراتهم مع احتياجات سوق العمل وربط مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل والقطاعات الإنتاجية بمختلف أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لينتج عنها تمكين واندماج كامل لشرائح المجتمع في عملية التنمية مع التركيز على الفئات الهشة الفقيرة، لا سيما في الريف من خلال برامج التنمية الريفية وخدمات التمكين وبناء قدرات الأفراد التي تقدمها مراكز التنمية الريفية ووحدات الصناعات الريفية التي تديرها الوزارة في جميع المحافظات السورية.

الدور الإشرافي والتنظيمي للعمل الأهلي والتطوعي والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: لتكون صلة الوصل في الوصول إلى الأسر والأفراد لتحقيق مشاركة فاعلة وحقيقية لكافة أفراد المجتمع وتفعيل طاقاتهم واستثمارها في شتى مناحي الحياة واندماجهم في عملية التنمية والحصول على الحماية الاجتماعية والتمكّن من الوصول إلى مجتمع أهلي فاعل يساهم في سد الفجوة في الاحتياجات الاجتماعية ويرتبط عمله بالأهداف والأولويات الوطنية كنتيجة حتمية لوضوح هذه الأهداف والأولويات لدى جهة الإشراف وهي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إضافة إلى تعزيز الثقة بالقطاع الخاص من خلال تطبيق ومراجعة قوانين العمل لتوسيع مساهمته في إيحاد فرص العمل. (الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل،2024)

3. الهيئة السورية للأسرة:

الهيئة السورية لشؤون الاسرة والسكان هيئة حكومية أحدثت بالقانون رقم 6 لعام 2014 تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير الشؤون الاجتماعية تهدف الهيئة إلى النهوض بواقع الأسرة السورية، وتمكينها من الإسهام في جهود التنمية البشرية وتعمل لأجل ذلك على:

- حماية الأسرة، وتعميق تماسكها، والحفاظ على هويتها وقيمها، وتحسين مستوى الحياة لديها من جوانبها كافة، والمساعدة في تكوينها
- اقتراح ومتابعة السياسات المتعلقة بشؤون الأسرة والسكان
- اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بشؤون الأسرة والسكان.
- اعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بشؤون الأسرة والسكان.
- إعداد قواعد البيانات اللازمة في إعداد البرامج والخطط ذات الصلة بعمل الهيئة.
- تعزيز دور الأسرة في عملية التنمية وتعميق دورها في المجتمع بما يمكنها من الإسهام في الحفاظ على الموروث القيمي والحضاري وعلى نحو يواكب المتغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع العربي السوري.
- التعاون مع الهيئات العربية والدولية ذات الصلة بشؤون الأسرة والسكان بما يحقق أهدافها
- يتعين على سائر الجهات العامة التعاون مع الهيئة بما يمكنها من تحقيق أهدافها

محاور عمل الهيئة: يصنف عمل الهيئة في خمسة محاور: محور الطفولة – محور السكان – محور الشباب – محور المرأة – محور المسنين وستشير الباحثة إلى محور الطفولة كونه المحور المرتبط بموضوع الدراسة.

محور الطفولة:

عملت الهيئة السورية لشؤون الأسرة على محور الطفولة في عدة مجالات: في مجال الاتفاقيات الدولية، في مجال الاستراتيجيات والخطط، في مجال ورشات العمل والمؤتمرات، في مجال الدراسات والأبحاث والأدلة، في مجال بناء القدرات ورفع الوعي.

وقامت الهيئة وتنفيذاً للقوانين المحلية والدولية بإعداد خطة وطنية لحماية الطفولة: حيث تم تشكيل لجنة مؤلفة من ممثلين من وزارات: الخارجية – الداخلية – العدل – الشؤون الاجتماعية والعمل – الصحة– التربية– الثقافة – الإعلام، ومن منظمة طلائع البعث واتحاد شبيبة الثورة والأمانة السورية للتنمية وجمعية قرى الأطفال SOSولازالت هذه الخطة قيد الإنجاز.

كما قامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بإعداد الخطة الوطنية لمكافحة أسوا أشكال عمل الأطفال بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ،وزارة الإعلام ، وزارة الاوقاف والمنظمات غير الحكومية) حيث تضمنت الخطة عدة محاور : رفع المستوى المعيشي للأسر، رفع الوعي بقضايا عمل الأطفال، التعريف بأسوأ اشكال عمل الأطفال، تعزيز العمل اللائق من خلال تحسين ظروف عمل الأطفال وتعزيز الحماية القانونية، كما شملت الجانب التعليمي وتحسين فرص الالتحاق بالتعليم والحد من تسرب الأطفال من المدارس، وتعزيز أهمية التعليم المهني، كما تم إجراء دراسة حول عمل الأطفال في المناطق التي تعرضت للعمليات الإرهابية وسبل المعالجة في محافظة دير الزور نموذجاً، وتم تسليط الضوء على أسباب ظاهرة عمل الأطفال وتقييم تأثير الأزمة على التسرب المدرسي وعمل الأطفال والتوصل إلى عدد من المقترحات المتعلقة بالواقع التعليمي والاقتصادي والتشريعي ، كما تم إجراء دراسة أسوأ أشكال عمل الأطفال في مدينة حسياء بحمص والمنطقة الصناعية بدمشق حيث تم توصيف ظاهرة عمل الأطفال وتحليل أهم أسبابها وعواملها واستكشاف انعكاساتها على الطفل والمجتمع وذلك استناداً إلى مقاربة تحليلية تشاركية تشمل جميع الأطراف المعنية بعمل الأطفال وخاصة الأطفال العاملين أنفسهم وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات والمقترحات التي تتعلق بالجوانب الاجتماعية والتعليمية والتوعوية .(الموقع الالكتروني للهيئة السورية للأسرة والسكان).

3.3.2. المنظمات الدولية

تعمل بعض المنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية، والوكالات التنموية والصناديق التمويلية الدولية في سورية عن طريق فروعها الاقليمية وممثليها، ضمن مشاريع وبرامج ذات أهداف(صحية أو تعليمية أو إغاثية أو تنموية اجتماعية أو اقتصادية) وتقدم المساعدة المالية أو الفنية أو الطارئة بالشراكة والتعاون مع المنظمات المحلية أو مع الوزارات المعنية مثل: وزارة الصحة، والتربية، والشؤون الاجتماعية والعمل، والثقافة، والزراعة، ومن هذه المنظمات: برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF ، و كالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD ، ومنظمة العمل الدولية ILO ، وبرنامج الأغذية العالميWFP ، ومنظمة الصحة العالمية WHO ، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA ، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ICARDA ، بالضافة لصناديق تمويل ووكالات تنموية دولية، وتعمل بعض هذه المنظمات بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، ومع الأمانة السورية للتنمية والجمعيات الأهلية والوزارات المشار إليها سابقاً.

3.3.3. الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية:

3.3.3.1. الجمعيات الأهلية في دمشق:

صدر قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة في سورية عام 1958، وقد نظم القانون عمل الجمعيات الأهلية الخيرية وذات النفع العام من الناحية الإدارية والمالية والأطر القانونية، وتعمل الجمعيات الخيرية لتحقيق أغراض البر أو الرعاية الاجتماعية، حيث تقدم دعم عيني أو نقدي وخدمات الرعاية لبعض الفئات في المجتمع: فقراء أيتام أرامل مرضى مسنين ذوي احتياجات خاصة وذلك وفق مبدأ التكافل الاجتماعي، حيث تعتمد هذه الجمعيات بشكل أساسي على أموال التبرعات والصدقات من المواطنين، كما وتقدم بعض الجمعيات الخيرية برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرامج قروض ومنح، وتأمين وجبات طعام

للفقراء، وتشير التقديرات إلى أن الجمعيات الخيرية في سورية حتى عام 2015 بلغ عددها /1440/ جمعية، ولاحقاً وبالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تم اطلاق مشروع لإنشاء قواعد عمل ناظمة للجمعيات وتحويل الجمعيات الخيرية إلى جمعيات ذات صفات تنموية، أي لا يعتمد عملها فقط على جمع التبرعات وتوزيعها وانما العمل على انشاء مشاريع استثمارية وتنمية لرفد نشاطات الجمعيات.

وخلال الآتي ستشير الباحثة إلى بعض من الجمعيات الموجودة في دمشق مكان الدراسة والتي ساهمت بشكل فعال بالعمل الاغاثي وتخفيف الفقر، وفي الحقيقة يوجد العديد من الجمعيات الأخرى التي لها مساهماتها، تعذر الوصول إلى أي معلومات حول عملها، ومن هذه الجمعيات:

(المبرة – الرشيد – جمعية حقوق الطفل – قرى الأطفال SOS– جمعية نور للإغاثة والتنمية –جمعية حفظ النعمة – جمعية زينب – جمعية العرين)

قامت الباحثة باختيار عينة من بعض الجمعيات الأهلية والتي جميعها مقرها في مدينة دمشق، ولاحظت الباحثة أن عمل جميع هذه الجمعيات ذا طابع تنموي خيري، ولها برامج عمل مرتبطة بمنظمات دولية رسمية عاملة في سورية، ومن خلال الاطلاع على عمل هذه الجمعيات، وجدت الباحثة أن جميعها تقدم برامج تنموية وتأهيلية وخيرية، ضمن الظروف التي تمر بها البلاد، فتقوم هذه الجمعيات في الوقت الحالي على تحقيق أهدافها بالإضافة إلى العمل الإنساني الإغاثي الخيري التنموي للفقراء والمحتاجين، ورعايتهم وتأهيلهم ليتحولوا من مستحقين للمساعدة إلى مكتفين ومساعدين لغيرهم، وهذا مهم جداً فيما يتعلق بعمل الأطفال بحيث اذا تم تحقيق الاكتفاء الذاتي للعائلات ورفع مستوى معيشتهم، هذا ممكن أن يمنع الأسر وبنسبة كبيرة أن لا تدفع أطفالها إلى سوق العمل، ومن هذه المشاريع والبرامج المهمة التي تقدمها هذه الجمعيات:

- **برنامج الإطعام:** للتخفيف من معاناة الأسر المحتاجة والمتضررة، وغير القادرة على تحمل نفقات طبخ الغذاء الصحي، يقوم البرنامج بتقديم وجبة غداء (وإفطار في شهر رمضان) مطبوخة وجاهزة أسبوعياً لكل عائلة تكفي خمسة أشخاص
- **برنامج التأهيل الدراسي:** لدعم الطلبة المحتاجين المتفوقين لمتابعة دراستهم وتحقيق تفوقهم. اضغط هنا للمزيد حول هذا البرنامج
- **برنامج كفالة الأيتام:** لتقديم الرعاية المالية والرعاية التربوية والتدريسية لليتيم وذلك عن طريق منحة مالية شهرية لكل يتيم في أسرته مع تقديم ما يلزم هذا اليتيم لسبل المعيشة الكريمة.
- **برنامج التأهيل المهني والتنموي:** لتقديم الدورات المهنية التخصصية للمحتاجين مع منحهم ما يكفي للبدء بمشاريع تنموية صغيرة تحولهم من متلقين للإعانة إلى مكتفين لأنفسهم وعائلتهم ومجتمعهم.
- **برامج مساعدات طبية:** تقديم المعونات المالية للإجراءات الجراحية أو المعالجات طويلة الأجل، والحصول على المعاينات المجانية والصور والتحاليل الطبية، والأدوات اللازمة حسب الحالة الطبية، وكذلك الأدوية المزمنة وغيرها.

3.3.3.2. المؤسسات غير الحكومية:

- **الأمانة السورية للتنمية:**

هي مؤسسة غير حكومية وغير ربحية أنشأت عام 2007، تعمل بالشراكة مع المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية والقطاع العام والقطاع الخاص والعام، وتؤدّي أعمالها عبر مشاريع وبرامج ضمن مجالات: الإغاثة والتعليم والتنمية الريفية والثقافة والتراث، وتهدف الأمانة إلى تعزيز ثقافتي البحث والتنمية في سورية، وبناء القدرات الوطنية وخلق مساحات لتبادل المعارف والخبرات محلياً، والارتقاء بالعمل التنموي في سورية ورفده بنشاطات بحثية، بالإضافة إلى تمكين وإلهام الأفراد والمجتمعات المحلية

في سورية والربط بينهم، عبر إطلاق البرامج وإدارتها، بغية تطوير القدرات والمواقف والفرص التي تمكن الأفراد من إبراز طاقاتهم الكامنة وإدارة حياتهم وتقديم النفع للمجتمع.

- **الهلال الأحمر السوري:**

وهي منظمة غير حكومية إنسانية تتمتع بالاستقلال المالي والداري ذات شخصية اعتبارية، تأسست المنظمة بموجب المرسوم الجمهوري رقم /540/ لعام1942، والمرسوم /17/ لعام 1966 الناظم لعمل المنظمة، وتعمل المنظمة في المجال الانساني وتقدم مجموعة من الخدمات تشمل:

برامج الصحة، والرعاية الاجتماعية، وأعمال الإغاثة في حالات الكوارث من إسعاف وخدمات، وتوزيع المساعدات الغذائية والطبية، كما تقدم عدد من البرامج التعليمية والتدريبية، وتعمل بالتعاون مع المنظمات الحكومية والمنظمات المحلية ووكالات الأمم المتحدة الدولية وفق مبادئها السبعة: الانسانية، عدم التحيز، الحياد، الاستقلال، الخدمة التطوعية، الوحدة، والعالمية.

3.3.4. المشاريع التنموية:

بعدما أشارت الباحثة سابقاً إلى الجهات التي لها صلة بظاهرة عمل الأطفال كان لا بد من توضيح دور كل منها في سياق المنهجية، ولكن لاحظت الباحثة أنه لا يوجد جهود فردية من قبل كل جهة وإنما هي جهود مجتمعة ومتضافرة، مما يعطي قوة لهذه الجهود وبيان أثرها على أرض الواقع، وستلقي الباحثة الضوء على هذه الجهود من خلال ترميم المدارس، ومشاريع العمل المشتركة لدعم الأسر الفقيرة، وكذلك حجم المساعدات الدولية للحد من الفقر بحكم أنه هذه الإجراءات بمجموعها أدوات ووسائل للحد من الفقر والذي يعد العامل الأساسي والأول لظاهرة عمل الأطفال.

3.3.4.1. ترميم المدراس:

وصل عدد المدارس المتضررة إلى /5288/ مدرسة منها /1793/ مدرسة مستثمرة حالياً و/3495/ مدرسة غير مستثمرة، إضافة إلى وجود /6328/ مدرسة لا يمكن الوصول إليها و/31/ مدرسة تستخدم كمراكز إقامة

مؤقتة لأهالينا المهجرين بفعل الإرهاب، لقد عمل الفريق الحكومي خلال الأعوام الماضية وبعد نهاية النزاع المسلح، على مواجهة التخريب الذي تعرض له القطاع التربوي في مكوناته المادية والمعنوية، فركز جهوده على تأهيل المدارس في كافة محافظات القطر وإعادتها إلى الخدمة وتوفير مساحات تعليمية آمنة للطلاب بالرغم من الظروف الصعبة المحيطة بهم، فقد وصل عدد المدارس الداخلة في الخدمة خلال العام الدراسي 2018-2019 إلى /12721/ مدرسة، بعد أن بلغ العدد الكلي للمدارس خلال العام الدراسي 2011-2012 /22650/ مدرسة، ورصدت الحكومة لهذه الغاية (وبشكل خاص لترميم المدارس المتضررة جزئياً أو كلياً)، اعتماد مالي أولي بقيمة /50/ مليار ليرة لموازنة وزارة التربية للعام 2020.

ووضح وزير التربية أن هناك دراسة مفصلة للمدارس المتضررة في جميع المحافظات وتم تقسيم المدراس حسب الأضرار إلى ثلاث مستويات (بسيطة ومتوسطة وكبيرة) مؤكداً أن الوزارة تقوم مع الجهات المعنية بترميم المدارس ذات الأضرار البسيطة لتكون جاهزة قبل نهاية العام الدراسي بهدف حل مشكلة الازدحام ضمن الصفوف.

وأشارت وزارة التربية في مذكرة لها أشارت أيضاً إلى أنه جرى العمل على صيانة وإعادة تأهيل /7195/ مدرسة في نهاية عام 2021 بتكلفة إجمالية تقدر بـ /171/ مليار ليرة بما فيها المدارس المدمرة كلياً منها /2630/ مدرسة في حلب، و/1145/ مدرسة في دير الزور و/1084/ مدرسة في الحسكة و/558/ مدرسة في ريف دمشق، و/406/ مدرسة في حماة و/327/ مدرسة في درعا، حيث سيجري العمل بشكل أولي على البدء بترميم /1050/ مدرسة حتى نهاية العام الجاري، لافتة إلى أن كافة أعمال ترميم المدارس ستتم من خال تصوير فوتوغرافي قبل البدء بأعمال الصيانة ولن يتم صرف أي مبلغ إلا مرفقاً بصور للمدرسة قبل وبعد أعمال الصيانة وعلى مسؤولية الجهة المشرفة والمنفذة.

إن إعادة إعمار كل ما دمره الإرهاب لم يقتصر على ترميم المنشآت الصناعية وتحفيز العملية الإنتاجية التي قطعت فيها الدولة السورية شوطاً كبيراً بعد أن تم إطلاق 266 مشروعاً خدمياً وتنموياً، 109 منها اكتمل

إنجازه والبقية بنسبة إنجاز بين 30 و90 % ، بل امتد ليشمل توفير متطلبات التنمية البشرية ومعالجة كافة الآثار السلبية التي فرضتها الحرب الإرهابية المسلحة على أجيالنا الشابة، فكان التركيز في الخطط التنموية التي تستهدف المناطق المحررة من الإرهاب على البدء الفوري بترميم المدارس المتضررة فيها، فوصل عدد الطلاب خلال العام الدراسي 2018–2019 وصل إلى /4100148/ طالباً، كما بلغ عدد الطلاب الذين يقومون بدراسة منهاجنا الوطني في المدارس التي تقع تحت سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة /50778/ طالباً وطالبة، في حين توجه نحو 3.7 ملايين طالب وتلميذ في مختلف المحافظات إلى أكثر من 12700 مدرسة مع بدء العام الدراسي الجديد بعد تأمين مستلزمات العملية التربوية اللازمة لذلك. وأكدت وزارة التربية أن استقرار الأوضاع وعودة المهجرين إلى مناطقهم تتطلب عودة المدارس إلى ما كانت عليه قبل الحرب، أي تأهيل حوالي /9929/ مدرسة بما يضمن عودة المدارس المتضررة إلى الخدمة في كافة محافظات القطر دون استثناء، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً ويستوجب تضافر الجهود من مختلف الجهات الحكومية لعدم كفاية خطوات وزارة التربية في هذا السياق، على التوازي مع الاستمرار في العمل على تطوير المناهج التعليمية وتوفير الكوادر التدريسية اللازمة وإقامة الدورات وبرامج التدريب لرفدهم بالخبرات والمهارات التي تمكنهم من الضلوع بتحديات المرحلة القادمة (الموقع الالكتروني لوزارة التربية،2024)

3.3.4.2. مشاريع عمل:

مشاريع سبل العيش: هي مجموعة مشاريع تدعمها منظمة الهلال الأحمر موجهة للعائلات وللنساء سواء العازبات أو الآرامل، وحسب التقرير نصف السنوي الأخير لعام 2022 لمنظمة الهلال الأحمر السوري، وصل عدد المستفيدين من مشاريع سبل العيش إلى /7156/ بشكل مباشرة ويتضمن المشروع عدة مشاريع صغيرة هي:

مشروع البذار والسماد مشروع الحدائق المنزلية حيث بلغ عدد العائلات المستفيدة /5702/ عائلة، مشروع آلات وأدوات الخياطة مشروع الحدائق المنزلية حيث بلغ عدد العائلات المستفيدة /70/ عائلة ، مشروع الحدائق

المنزلية حيث بلغ عدد العائلات المستفيدة/116/ عائلة، مشروع الأدوات الزراعية لاستعادة سبل العيش حيث بلغ عدد العائلات المستفيدة/400/ عائلة، مشروع المبادرات الاقتصادية الصغيرة حيث بلغ عدد العائلات المستفيدة /110/ عائلة، مشروع التدريب المهني حيث بلغ عدد العائلات المستفيدة/58/ عائلة، مشروع الأغنام والأعلاف حيث بلغ عدد العائلات المستفيدة /500/ عائلة، مشروع الأدوات الزراعية للبيوت البلاستيكية حيث بلغ عدد العائلات المستفيدة/200/ عائلة.

كل هذه المشاريع تمت استفادة العدد المستهدف من العائلات المخطط لها، وهذه المشاريع ساعدت بشكل أو بآخر تخفيف الفقر وخلق فرص عمل لرفع المستوى العيشي، وبالتالي تخفيف العبء على الأطفال وتخفيف معدل عمل الأطفال.

3.3.4.3. حجم المساعدات الدولية لتخفيف الفقر:

تشهد سورية معدلات مرتفعة من الفقر، فقد أدت الأزمة التي تمر بها البلاد إلى تعميق هذه الظاهرة لتصل إلى مرحلة حرجة تستوجب العمل على علاجها وعدّها من بين الأولويات على المستوى الوطني، حيث ارتفعت معدلات الفقر في سورية بشكل كبير، حيث أصبح المؤشر العددي للفقر في سورية حسب تقديرات البنك الدولي 24.8 لعام 2022، وكما أشارت الباحثة سابقاً عن خطورة الفقر ومنعكساته لسلبية على الاقتصاد والمجتمع فهو يعرقل أي مشروع تنموي وبالأخص في مرحلة إعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي في سورية إذا لم يتم التعامل معه بالشكل الأنسب وهو من أهم معوقات التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد، وأشارت الباحثة أيضاً أن الفقر هو نقطة الانطلاق الأولى لتفشي ظاهرة عمل الأطفال كما أشارت العديد من الدراسات العربية والأجنبية وكذلك تقارير المنظمات العالمية، ومن هذه المشاريع :

مشروع الدعم الإنساني: هو مشروع شراكة بين الهلال الأحمر السوري SARC والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR يعمل ضمن قطاع الحماية والصحة والمواد غير الغذائية والإيواء في ثمان محافظات، بدء منذ عام 2016، ويحتوي الخدمات الآتية:

حماية الطفل حيث يتم تقييم الأطفال من الناحية الجسدية والنفسية بشكل دوري وقد أجريت لنهاية عام 2017، الخدمات القانونية، الخدمات الصحية، الصحة النفسية، الدعم النفسي الاجتماعي، التأهيل المنزلي لذوي الحاجات الخاصة، التدريب المهني، البرنامج التعليمي، المساعدات العامة والطبية، المبادرات المجتمعية.

3.4. النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى القاء الضوء على ظاهرة عمل الأطفال في سورية، وأثر الأزمة على هذه الظاهرة ودور المؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية للحد من هذه الظاهرة، وتوضيح الجوانب المتعلقة بالأزمات بشكل عام والأزمة السورية بشكل خاص، وكذلك وضحت الدراسة الجانب المتعلق بظاهرة عمل الأطفال من حيث الأسباب والآثار والنتائج، وبالتالي تحديد مدى خطورة هذه الظاهرة وتفاقمها مع الأزمة السورية على المجتمع والاقتصاد السوري، وتوصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

أولاً النتائج:

من خلال مناقشة الفرضية الأولى والتي هي:"**يوجد أثر للأزمة السورية في ظاهرة عمالة الأطفال**"، عبر تحليل المؤشرات الآتية ووفقاً للبيانات المتوفرة: مؤشر نمو السكان، مؤشر الفقر، مؤشر التضخم، مؤشر البطالة، مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي، مؤشر القيد في المدراس، مؤشر حجم الأسرة، توصلت الباحثة إلى ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة ما بين معدل نمو السكان ومعدل عمل الأطفال خلال الفترة ماقبل الأزمة، وأرجعت الباحثة السبب في ذلك لكون هناك زيادة طبيعية في السكان إضافة إلى وجود وضع اقتصادي جيد، مما جعل معدل عمل الأطفال شبه ثابت، أما خلال الأزمة السورية هناك علاقة ارتباط عكسية متوسطة ما بين معدل نمو السكان ومعدل عمل الأطفال فعلى الرغم من انخفاض معدل النمو السكاني، إلا أن معدل الأطفال العاملين ارتفع بشكل ملحوظ وذلك بسبب غياب معيل الأسرة بسبب الموت أو الفقد، فقر الحال وعدم قدرة ارسال الطفل إلى التعليم واستثماره بالعمل مهما كان نوعه ليقوم بالإنفاق على نفسه أو حتى على العائلة بكاملها.

- وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة ما بين معدل الفقر ومعدل عمل الأطفال، وهذا لا يتوافق مع الدراسات المتعلقة بعمل الأطفال وأرجعت الباحثة السبب إلى أن الفقر بالنسبة للحالة السورية قبل الأزمة ليس فقط هو العامل الأول لزج الأطفال في سوق العمل وانما يوجد عوامل أخرى يمكن ارجاعها إليه مثل الواقع الأسري للطفل ويرتبط بعدة عوامل هي: حجم الأسرة، والمستوى التعليمي لرب الأسرة، ومهنة رب الأسرة، وفي فترة الأزمة كان هناك غياب لقيمة معدل الفقر في سورية خلال معظم سنوات الأزمة وذلك لصعوبة الحصول عليها، وقد أشار معدل الارتباط المحسوب بين معدل الفقر وبين معدل عمل الأطفال إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة، وارجعت الباحثة ذلك بسبب عدم توفر البيانات لإعطاء صورة صحيحة للعلاقة بين معدل الفقر ومعدل عمل الأطفال.
- وجود علاقة ارتباط عكسية تامة ما بين معدل القيد بالمدارس ومعدل عمل الأطفال، وهذه النتيجة تتوافق مع معظم الدراسات المتعلقة بعمل الأطفال إذ أن هناك علاقة قوية بين معدل الأطفال العاملين ومعدل التسرب من المدرسة بسن مبكرة، وهذا ما نجده جلياً ضمن الحالة المدروسة في سورية، أما أثناء الأزمة وجدت الباحثة أن هناك علاقة ارتباط عكسية تامة ما بين معدل القيد بالمدارس ومعدل عمل الأطفال، وأرجعت الباحثة السبب الأساسي لارتفاع معدل التسرب هو الازمة ومارافقها من نتائج مثل: الهجرة الخارجية، وانخفاض معدل الانجاب، وكذلك وبسبب ظروف الحرب والنزاع المسلح والتفجيرات فالعديد من الأسر توقفت عن ارسال أطفالها للمدارس، خوفاً على حياتهم.
- وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة ما بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل عمل الأطفال، وهذه النتيجة وفقاً للحالة المدروسة تشابه الدراسات المتعلقة بعمل الأطفال والتي أكدت وجود علاقة عكسية قوية ما بين نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين عمل الأطفال، بينما خلال فترة الأزمة نجد أن هناك علاقة ارتباط عكسية قوية ما بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل عمل الأطفال، والسبب وجود الأزمة وتدهور الوضع الاقتصادي وبالتالي انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي

بشكل ملحوظ بمقارنته بأسعار الدولار مقابل الليرة السورية على الرغم من أنه ظاهرياً أعلى مما كان عليه قبل الأزمة ولكنه في الحقيقة أقل بكثير بسبب تدهور سعر الليرة السورية مقابل الدولار.

- وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ما بين معدل التضخم ومعدل عمل الأطفال في فترة ما قبل الأزمة، وبالعودة إلى ارتباط معدل الفقر وعمل الأطفال كون الفقر يرتبط به العديد من العوامل مثل التضخم ومستوى المعيشة، وهو في الحالة السورية ليس السبب الرئيسي لزج الأطفال في سوق العمل، أما في فترة الأزمة نجد أن هناك علاقة ارتباط عكسية متوسطة ما بين معدل التضخم ومعدل عمل الأطفال، وسبب هذه العلاقة العكسية هو غياب البيانات المتعلقة بمعدل التضخم<
- وجود علاقة ارتباط طردية قوية ما بين متوسط حجم الأسرة ومعدل عمل الأطفال، في فترة ما قبل الأزمة، وقد وجدت الباحثة أن في الحالة السورية وضمن الفترة الزمنية ما قبل الأزمة توافق الدراسات السابقة ونجد ارتباط بين حجم الاسرة ومعدل عمل ويمكن ارجاع ذلك إلى كون البلاد في منتصف الفترة الزمنيةمنذ عام 2005شهدت انتعاشاً اقتصادياً وكان من الميسر ارسال الأطفال جميعاً للتعليم كونه مجاني ومتاح، أما في فترة الأزمة هناك علاقة ارتباط طردية ضعيفة ما بين متوسط حجم الأسرة ومعدل عمل الأطفال، ويعود ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي وحركة النزوح.
- وجود علاقة ارتباط طردية قوية ما بين ومعدل البطالة ومعدل عمل الأطفال خلال فترة ما قبل الأزمة، وترى الباحثة أن العلاقة بين معدل عمل الأطفال ومعدل البطالة يعتمد على شكل البطالة ومسبباتها وخصوصاً في الفترة قبل الأزمة لكون البلاد كانت في حالة استقرار اقتصادي، فمن المرجح أن البطالة التي كانت سائدة آنذاك هي بطالة ناتجة عن رفض العاملين البالغين لفرص العمل المتوفرة لهم لأسباب تتعلق بالأجور المدفوعة وعدد ساعات العمل، أو لأسباب تتعلق بالاعمال نفسها أنها غير متناسبة مع خبراتهم وطموحاتهم، أما خلال فترة الأزمة هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة ما

بين متوسط حجم الأسرة ومعدل عمل الأطفال وهذا يعود إلى الاوضاع الاقتصادية السيئة وفقدان معيل الأسرة، أو بسبب فقدان معيل الأسرة لعمله بسبب الأحداث الدامية.

- عدم تطبيق القوانين الناظمة لحماية الطفل من العمل في سن مبكرة، وكثرة التجاوزات على الرغم من قيام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال مفتشيها بمحاولة رصد المخالفات وتسجيلها الا أن ذلك ليس كاف، ويحتاج الموضوع إلى جهود حقيقية وملموسة وجبارة من قبل جميع الأطراف المعنية، إضافة إلى غياب رقابة من المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية المعنية بحماية الأطفال.

ومن خلال مناقشة الفرضية الثانية: يوجد دور للمؤسسات الحكومية المختصة والجمعيات الأهلية للحد من ظاهرة عمل الأطفال وصلت الباحثة للنتائج الآتية:

- إن الجهود المبذولة لتقويض ظاهرة عمل الأطفال من قبل المؤسسات الحكومية المختصة ووفقاً للامكانيات المحدودة التي تقدمها بسبب الاستنزاف الذي حصل خلال الأزمة غير كاف وتحاول هذه الجهات المختصة وعبر سلطتها والعاملين فيها وبالدعم المادي من قبل المنظمات الدولية العمل والسعي للمحاولة لتخفيف معاناة الأطفال وزجهم في سوق العمل.
- الجمعيات الأهلية في سورية بالتعاون مع المنظمات الدولية كمنظمة اليونسيف والهلال الأحمر السوري تركز عملها الأساسي لتقويض ظاهرة عمل الأطفال وذلك من خلال تقديم المساعدات الانسانية ودعم المشاريع الصغيرة لتخفيف الفقر على الأسر، بمعنى آخر تقوم هذه الجمعيات الأهلية بالتأثير على تخفيض معدل عمل الأطفال بشكل غير مباشر وذلك عبر دعم الأسر لرفع مستوى المعيشة ومنحهم سبل العيش، للتمكن الأسر من ارسال الأطفالها إلى المداس وبالتالي تخفيض عدد الأطفال العاملين.

ثانياً: التوصيات:

ترى الباحثة أنه قبل المحاولة لصياغة أية اقتراحات أو توصيات لتخفيف ظاهرة عمل الأطفال في سورية، يجب أن يكون هناك توجه ليس فقط للتخفيف من الظاهرة وآثارها وإنما محاولة القضاء عليها بشكل كامل، وأن يكون هناك جهود متضافرة بين جميع الأطراف المعنية لمعالجة هذه الظاهرة من خلال القضاء على أسبابها والعوامل المؤدية لها، وقد اشارت الباحثة من خلال هذه الدراسة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية كونها مترابطة بالعمق ولايمكن فصلها من فقر وبطالة ومستوى معيشة وعوامل أأخرى، ولابد من الإشارة إلى أن الأزمة قد زادت الحالة سوءاً بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والأمني.

خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات التي يمكن اعتبارها جزء من القاعدة التي يمكن عليها بناء سياسات حقيقة وقوية لمعالجة ظاهرة عمل الأطفال في سورية وفقاً للنتائج التي تم الحصول عليها سابقاً:

- اعتبار ظاهرة عمالة الأطفال مشكلة اقتصادية وليست فقط مشكلة اجتماعية وقانونية، والنظر إليها كظاهرة خطيرة في المجتمع اذا ما تفاقمت لانها تهدد مستقبل البلاد، كون هؤلاء الأطفال هم عماد مستقبل البلاد دوماً، واذا ما تم التعامل مع هذه المشكلة من كل الجوانب والقضاء على العوامل المسببة لها ستؤثر بشكل سلبي وهدام على مستقبل البلاد.
- التكفل الاجتماعي عبر الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية بالفئات الهشة والفقيرة المتوسطة خصوصاً، حتى يضمن لهم الاستقرار الأسري وبالتالي توفير الأمن النفسي للأطفال.
- تتطلب مواجهة ظاهرة عمل الأطفال وضع خطط استراتيجية طويلة، وخطط متوسطة الاجل وقصيرة الاجل على جميع المستويات الإدارية، للمؤسسات الحكومية المعنية والجمعيات الاهلية بالتعاون مع المنظمات الدولية، هذا بدوره يضمن البدء بحل المشكلة من جذورها فالخطط طويلة الأجل تمكننا من التركيز على عملية التنمية بذاتها، أما على المدى المتوسط هنا يجب الاهتمام بالعملية التعليمية وتحسينها وذلك لتخفيض عدد الأطفال المتسربين من المدراس والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض هذه

الظاهرة، أما على المدى القصير يمكن تقديم الرعاية الانسانية والاجتماعية للأطفال العاملين وتحسين ظروفهم الاجتماعية والنفسية والصحية، وتنظيم عمل الأطفال بحيث اذا عمل الطفل نضمن له عملاً يتناسب مع امكانياته الجسدية والعقلية ولا يسبب له أي نوع من الآثار النفسية والجسدية المستقبلية.

- اعداد الخطط اللازمة للقضاء على البطالة والعمل على توفير فرص عمل لأرباب الأسر تتناسب وامكانياتهم وتوفرلهم حياة كريمة، ودعم البرامج الحكومية وغيرها من برامج لتخفيف حدة الفقر.
- ضرورة الالتزام بتطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالزام التعليم الأساسي، والعمل على تطبيق العقوبات بشكل حاسم لكل من يمنع اويحرم الطفل من الذهاب الى المدرسة، سواء كان والدا الطفل و كذلك أرباب العمل من يشغلون أطفال في مشاريعهم، والعمل على اصلاح المنظومة التربوية والحد من ظاهرة التسرب المدرسي.
- الاستمرار من قبل المنظمات الدولية والهيئات الحكومية المختصة بدعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك لخلق فرص عمل لأرباب الأسر وتمكنهم من الحصول على دخل يمكنهم من العيش منه بكرامة وتخفيف وطأة الفقر، مما يخفف الضغط على الأطفال لزجهم في سوق العمل بهدف إعالة أسرهم.
- دعم المديريات المختصة في وزارة الشون الاجتماعية والعمل لتقوم بدورها في ملاحقة أرباب العمل المخالفين للقوانين الخاصة بتشغيل الأحداث، وكذلك أرباب الأسر ممن يقومون بتشتغيل أطفالهم.
- الأخذ بعين الاعتبار أن هناك نسبة من الاطفال العاملين قد توجهوا إلى سوق العمل فقط من أجل تعلم مهنة تساعدهم في المستقبل إلى جانب دراستهم، أو لملء الفراغ في العطل، وفيما اذا كان الحدث بالسن المناسب لا يمنع ذلك قانونياً وإنما يجب تنظيم هذه العملية، من قبل الجهات المختصة والتأكد من تناسب العمل مع الطفل وضمان عدم تاثر حياته الاجتماعية والدراسية.

- تنظيم حملات توعية يشارك بها جميع الأطراف المعنية بالأطفال من أرباب أسر ومسؤولين وجهات مختصة ومنظمات والأطفال أنفسهم، لتسليط الضوء على ظاهرة عمل الأطفال ومالها من آثار خطيرة على الطفل والمجتمع والاقتصاد.
- رفع كفاءة التعليم المهني والفني والزراعي، عبر ادخال مادة التوجه المهني منذ مرحلة التعليم الأساسي، لاحترام امكانيات الأطفال فليس الجميع قادر على التعلم بشكل كامل فهناك بعض الأطفال قادرين على تعليم مهن تمكنهم من العيش الكريم، وذلك خلال نطاق المدرسة وتحت رعاية كادر تدريسي مدرب
- اجراء مسوحات احصائية بشكل دوري وحقيقي من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمكتب المركزي للاحصاء، للحصول على أرقام حقيقية للأطفال العاملين بكافة الفئات على أمل وجود هكذا معلومات تفصيلية تساعد في ايجاد حلول دقيقة ومهمة من قبل الخبراء والمسؤلين والمعنيين لمشكلة عمل الأطفال.

3.5 خاتمة:

تقع ظاهرة عمل الأطفال في الإطار الأكبر لظواهر الحرمان الاجتماعي والإنساني، والفقر، وبالتالي فإن التصدي لظاهرة عمل الأطفال يعني التصدي بالأساس للفقر وما يرافقه من عوامل اقتصادية أخرى كالتضخم والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة، والتخلف، وكذلك تحقيق تقدم حقيقي على صعيد التنمية الاقتصادية وتطوير التعليم، لأن هذين الأمرين يمثلان المدخل (الدراسة) والمخرج (التنمية)، للتعامل الجاد مع الظاهرة على أمل القضاء عليها على المدى الطويل .وقد وجدت الباحثة أن تشغيل الأطفال في سن مبكر له انعكاسات ونتائج خطيرة تستمر مع الفرد ومع المجتمع لفترة أطول من سنوات الطفولة والعاملون الصغار لا يواجهون ظروف عمل خطيرة فحسب، ولكنهم يواجهون أيضا معاناة بنيوية وعاطفية على المستوى البعيد، كما يواجهون البطالة والأمية عندما يصلون إلى سن البلوغ، وهي الحلقة المفرغة التي تدور فيها الأسرة .

وانطلاقا من فهم وتحديد العوامل المسببة لهذه الظاهرة والتي تمت الإشارة إليها خلال الدراسة، يوحي أن القضاء عليها هو أمر في غاية التعقيد ويحتاج إلى تضافر الجهود من مختلف الأطراف ليؤدي إلى القضاء التدريجي أو التقليص من حجم الظاهرة، فتأثير ظاهرة عمالة الأطفال تكون على مستويات مختلفة: على مستوى الطفل نفسه، وعلى مستوى أسرته باعتبارها الوسط المباشر الذي ينشأ فيه، ليمس المجتمع ككل، ولا بد من التأكيد أن وجود هذه الظاهرة في أي مجتمع مخالف للاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء عمل يتعارض مع تعليمهم ويضر بصحتهم وبنمائهم الجسدي والفكري، فينبغي لجميع الدول أن تعمل مجتمعة وتتعاون لإنهاء ممارسة عمل الأطفال وهو ليس بشيء سهل إلا أنه غير مستحيل والدليل على ذلك تجارب الدول الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية والتي عانى فيها الأطفال لعقود طويلة.

ومن المهم تركيز الجهود كافة للمحافظة على المنظومة الأسرية والتي تعد حجر أساس المجتمع وهي المؤسسة الاجتماعية والتربوية الأولى للطفل والخلية الحية التي ترفده بأسباب البقاء والنماء والحياة المستمرة وبقدر ما

تكون هذه الأسرة سليمة يكون الوطن قوياً، فيجب التكفل بالأسر وتدعيمها وحمايتها ومساعدتها على التماسك للتغلب على ضغوط الحياة، لنضمن من خلالها بناء مجتمع سليم ينتج أطفال أسوياء قادرين على بنائه وصناعة مستقبل أفضل من خلالهم بعد إنتهاء هذه الأزمة في سورية.

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع العربية

- أبو فارة، يوسف، ادارة الازمات، مدخل متكامل، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- أطوز، عبد الله، د. إبراهيم العلي، أسباب ونتائج عمالة الأطفال في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4)،2005
- الأعرجي، عاصم محمد، ومأمون محمد دقامسة،" إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى"، الرياض، معهد الإدارة العامة، م39، ع4، 2000م.
- البيلاوي، حازم، الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم، في: الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، تحرير: خالد أمين عبد الله، محمد احمد صقر، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان ،2009.
- بوعلي، مبارك، **تشغيل الأطفال وعلاقته بالانحراف**، دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في علوم التربية، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2006.
- توفيق، عبد الرحمن، إدارة الأزمات: التخطيط لما قد لا يحدث، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2004.
- الجزائرلي، معاذ الشرفاوي، قبلان، حسين، الاقتصاد الكلي، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2021.
- الجغدلي، علي، واقع الطفل الجزائري بين الدراسة والعمل في الوسط الحضري (دراسة ميدانية لعينة من الأبناء المتمدرسين العاملين من خلال أسرهم)، جامعة الجزائر كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم علم الاجتماع، رسالة ماجستير،2008.
- الحريري، محمد سرور، إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية والدولية، 2012، الطبعة الأولى، ص 35
- حسين، زياد طارق، الأزمة المركبة والأداء الاقتصادي في العراق ،2020
- حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

- حواش، جمال، التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.
- خرشف، فاطمة أسباب وأبعاد عمالة الأطفال، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، الجزائر، 2020.
- الخشالي، شاكر جار الله محيي الدين القطب، فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 3، الصفحات 24–45، 2007.
- الخضيري، محسن أحمد، إدارة الأزمات، منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط2، 2003م.
- الراوي، جنان، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن الحروب على العراق للفترة من 1980–2015، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2019.
- الرفاعي، حسن محمد، دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة، بحث مقدم إلى مؤتمر" الأزمة المالية العالمية، وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.2009.
- الرفاعي، ممدوح، جبريل، ماجدة، ادارة الازمات، بحث منشور، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2009.
- رمزي، ناهد، **ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية**، القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2018.
- الروسان، عاطف، الأزمة المالية العالمية، المعدان للنشر، عمان، 2010.
- الزبيدي، بسمة، عمالة الأطفال وأثرها على المجتمع، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (37) العدد (4)،2015
- زيد، رائد، ظاهرة عمل الأطفال في الضفة الغربية وسياسات مكافحتها، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، رسالة ماجستير، 2022
- الشامي، مفيد، أبو عيطه، ختام، عمالة الأطفال في فلسطين دراسة تحليلية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 1، 2022.
- الشعلان، فهد احمد، إدارة الأزمات: الأسس . المراحل . الآليات الرياض، أكاديمية نايف العربية الأمنية، 2002.

- صلاح، علاء أحمد، إدارة الأزمات: التخطيط لما قد لا يحدث، إصدارات بميك 37، مركز الخبرات المعنية بالإدارة، القاهرة، 2004.
- عبد الخالق، جودة، الأزمة المالية العالمية أزمة نظام لا أزمة سياسات، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، تاريخ يناير 2009.
- عبد الرحمن، عبد الرحمن محمد، إدارة الأزمات، بحث مقدم إلى الحلقة العلمية السادسة عشر حول إدارة الأزمة، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عبد السلام، أحمد، التاريخ الاقتصادي والأزمة الاقتصادية، دار الحي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- عبد العزيز، صالي، عمل الأطفال في الجزائر :الواقع والآثار، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ص: 128-144، 2022.
- عبد الفتاح، أماني، عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية، القاهرة :عالم الكتب، 2001.
- عبد الله، أحمد، الأطفال الكادحون :ظاهرة عمل الأطفال في مصر، القاهرة :دار الطباعة المتميزة،2000
- العزاوي، نجم، أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة. بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن 2009.
- العزب، شاهنده أحمد علي، العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بعمالة الأطفال، دراسة ميدانية على مجموعة من الحالات بمدينة دمياط، كلية الآداب، جامعة دمياط، 2022.
- عسيري، عبد الرحمن بن محمد **تشغيل الأطفال والانحراف**، الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.
- عليوه، سيد، " إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي"، ط2، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002.
- عليوه، سيد، إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2003.
- فريد، سالي، الأبعاد والآثار الاقتصادية لعمالة الأطفال في افريقيا، ودور المنظمات الإقليمية والدولية، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة، 2020.
- الكريم، مبارك، الدورات الاقتصادية. مجلة الإدارة العامة، العدد 34 ،1982، صادرة عن معهد الإدارة العامة. الرياض.

- الليثي والدالي، الآثار الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية والاقتصادية لعمالة الأطفال دراسة ميدانية بمحافظة القليوبية، 2016.
- مهنا، محمد نصر، إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2004.
- نصر، ربيع، محشي، زكي، أبو إسماعيل، خالد، الأزمة السورية الجذور والآثار الاجتماعية والاقتصادية، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013
- هلال، محمد عبد الغني، مهارات إدارة الأزمات، القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية، 2004.

المجموعات الإحصائية والبيانات

- الاحصائيات الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية السورية.
- بيانات وزارة النفط والثروة المعدنية السورية.
- بيانات وزارة المالية السورية.
- المجموعات الإحصائية 2023، المكتب المركزي للإحصاء.
- مسح دخل ونفقات الأسرة 2023، المكتب المركزي للإحصاء.
- مسح قوة العمل 2023، المكتب المركزي للإحصاء.

المراجع الأجنبية

- . "Child Labor in Africa"2015Canagarajah, R.S., and H. Columbe.
- Child labour surveys: result of methodological experiments in our countries1992-1993 (BIT, geneve.1996)
- Federal Deposit Insurance Corporation, Division of Research and Statistics, History of the Eighties: Lessons for the Future, vol. 1: An Examination of the Banking Crises of the 1980s and Early 1990s (1997), p. 295.
- Gary S. Becker, « Third World Parents to Keep Their Kids in School » Business Week (Industrial/technology edition), 22 November 1999, p.15
- Goldoner L.F:" child labor in 1994 an old problem that hasn't gone away" child labor in the 90's hour far have we come? A compilation of essays by leaders in field National child labor committees 1994

- Grootaert, Christiaan, and Ravi Kanbur. "Child Labor: A Review." World Bank Policy Research Working Paper 2434. Washington, D.C.Ibid.
- John Ravenhill, Global Political Economy, 5th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2017), p. 54.
- Karen Wells, Findings on the Worst Forms of Child Labor2016.
- Kebebew Ashagrie, Statistics on Working Children and Hazardous Child Labour in brief, Bureau international du travail, Genève, 1998
- Ricardo Barros, Rosane Mendonça et T. Velazco, « Is poverty the main cause of child work in urban Brazil? » dans Texto para Discussão No. 351, Instituto de Pesquisa Econômica Aplicada, Rio de Janeiro, 1994. Cité par Suzanne Duryea, op. cit.
- Robert P. Gilles, Economic Wealth Creation and the Social Division of Labour, vol. 1: Institutions and Trust (Cham: Palgrave Macmillan, 2018).

التقارير العربية:

- تقارير الأمم المتحدة UNDP للأعوام: من 2018 إلى 2023
- تقارير اليونسف UNICEF للأعوام: من 2001 إلى 2023
- تقرير الأسكواESCWA ،2023
- تقرير الفاو FAO،2022
- تقرير المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2018.
- تقارير منظمة العمل العالمية ILO للأعوام: 2002-2004-2011.
- تقارير التنمية البشرية من عام 2000 إلى عام 2020، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير البرنامج الوطني للعمل اللائق في الجمهورية العربية السوريةوزارة العمل 2008 – 2010 ، بالتعاون من منظمة العمل الدولية، 2008
- تقرير التنمية البشرية للعام1990 ، البنك الدولي.
- تقرير الحماية الاجتماعية :الوجه الآخر لأزمة الدولة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت،.2014

- تقرير الفقر متعدد الأبعاد في سورية،UNCIF ، بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية، دمشق،.2014
- تقرير الواقع الراهن للعمل الاغاثي في سورية، الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، 2014
- تقرير بناء القدرة على مواجهة الأزمات استجابة للأزمة السورية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2015
- تقرير رصد آثار الأزمة في سورية خلال العام2014 ، المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع UNDP وUNRWA، دمشق، 2015
- تقرير رصد آثار الأزمة في سورية خلال العام2015 ، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، 2016
- تقرير محور الرفاه الاجتماعي ومكافحة الفقر، لجنة الأجندة الوطنية،2005

التقارير الأجنبية:

- 2018ILO: "Facts on Child Labor, Geneva,
- .2011UNICEF: The State of the World's Children,

المواقع الالكترونية:

- Maple croft Global Risk Data, Country Analysis & Consulting, www.maplecroft.com
- World Economic Outlook Briefing Transcript, IMF, 25/1/2022, accessed on 30/8/2024 , at: https://bit.ly/41QTnE5
- الموقع الالكتروني للبيانات البنك الدولي/ سورية.
- الموقع الالكتروني الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء في سورية.
- الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة التربية.
- الموقع الالكتروني الرسمي للهيئة السورية لشؤون الأسرة.
- الموقع الالكتروني الرسمي لمنظمة الهلال الأحمر.
- الموقع الالكتروني الرسمي للأمانة السورية للتنمية.

ABSTRACT

This study addressed the phenomenon of child labor, in an attempt to identify the aspects of this phenomenon, its causes and its serious effects on the economy and society, and the extent of the impact of the Syrian crisis on this phenomenon. The study also shed light on the role of specialized government institutions and civil society organizations in reducing this phenomenon. The importance of this study stems from the fact that it focused on the importance of the economic aspect of the phenomenon of child labor, through analyzing the economic indicators related to child labor before and during the crisis, in an attempt to show the impact of the Syrian crisis on this phenomenon. This study aims to present a theoretical framework taken from economic literature, reports and local and international studies that addressed the subject of child labor, especially in light of crises and wars, by addressing each element of the study title separately in order to achieve the study objectives.

As for the practical aspect, the researcher used the descriptive analysis method, supported by statistical data and charts, and relied mainly on the data of the statistical group for several years, the World Bank data and some indicators calculated for the Syrian Arab Republic over the years studied. This study came in three sections: the first is the introductory framework for the study, and the theoretical chapters within two chapters. The first: talked about crises, their causes, types, and effects. As for the second chapter: it dealt with the phenomenon of child labor in terms of its concept, effects, and measurement. The study methodology and procedures contained two topics: the first about the repercussions of the crisis on the phenomenon of child labor, and the second topic: the role of the relevant governmental institutions and

civil society organizations. Finally, the researcher reviewed the most important results and recommendations that the study concluded with, as it was found that there is a correlation between the calculated rate of children and the indicators: population growth, poverty index, inflation index, unemployment index, per capita GDP index, school enrollment index, family size index, and the extent of the impact of the Syrian crisis on this relationship and the exacerbation of the phenomenon of child labor during the crisis. The researcher concluded that the role of civil society organizations is only to reduce the poverty rate and raise the standard of living through the assistance provided, while the role of the competent government institutions was very important through their legal authority with financial support from international organizations such as UNICEF and the Syrian Red Crescent. The researcher stressed the need to consider the phenomenon of child labor as an economic problem, not just a social and legal problem, and to provide real and necessary support from the concerned and competent authorities to address this phenomenon because of its serious impact on the state and on all economic and social levels in the future.

***Keywords*:** Crises - Syrian crisis - Child labor phenomenon - Specialized government institutions - Civil society organizations

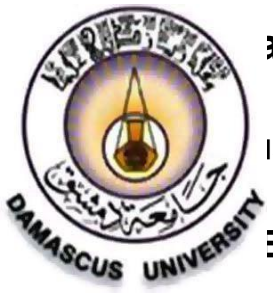

ab Republic

ıs University

Economic

Department of Economic

The Impact of the Syrian Crisis on the Phenomenon of Child Labor and the Role of Governmental Institutions and Civil Society Organizations to Reduce this Phenomenon

(Study in Damascus)

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master Economic

By

Ruba SAIDI

Supervisor

Prof. Moussa ALGRER

2024

أولاً: الاتفاقيات الدولية حول عمل الأطفال:

1. الاتفاقية رقم /5/ بشأن الحد الأدنى للسن (الصناعة) لعام 1919:

منعت تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشرة في أي منشأة صناعية باستثناء المشاريع الصناعية الأسرية وفي المدارس الفنية وبموافقة السلطات العامة وإشرافها.

2. الاتفاقية رقم /6/ بشأن عمل الأحداث ليلا في الصناعة لعام 1919:

منعت تشغيل الأطفال دون سن الثامنة عشرة ليلا في المنشآت الصناعية باستثناء المشاريع الأسرية، وعرفت الليل بأنه مدة لا تقل عن إحدى عشرة ساعة متصلة تدخل فيها الفترة ما بين الساعة العاشرة مساء والساعة الخامسة صباحا.

3. الاتفاقية رقم /7/ بشأن الحد الأدنى للسن (العمل البحري) لعام 1920:

منعت تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشرة في السفن إلا لغايات التدريب وبموافقة السلطات العامة وإشرافها.

4. الاتفاقية رقم /10/ بشأن الحد الأدنى للسن (الزراعة) لعام 1921:

منعت تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشرة في أي منشأة زراعية إلا خارج الساعات المحددة للتعليم المدرسي ودون أن يكون ذلك على حساب انتظامهم في الدراسة.

5. الاتفاقية رقم /15/ بشأن الحد الأدنى للسن (الوقادون ومساعدو الوقادون) لعام 1921:

منعت تشغيل الأطفال دون سن الثامنة عشرة على ظهر السفن البخارية كوقادين أو مساعدي وقادين.

6. الاتفاقية رقم /16/ بشأن الفحص الطبي للأحداث (العمل البحري) لعام 1921:

أوجبت عدم تشغيل أي طفل يقل عمره عن ثمانية عشرة عامًا على ظهر السفن إلا بناء على شهادة طبية تثبت لياقته للعمل موقعة من طبيب معتمد من السلطة المختصة، وأن تتم إعادة الفحص الطبي كل سنة على الأقل.

7. الاتفاقية /33/ بشأن الحد الأدنى للسن (الأعمال غير الصناعية) لعام 1932:

منعت تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشرة أو دون سن التعليم الإلزامي في الأعمال غير الصناعية باستثناء الأعمال الخفيفة لمن بلغوا سن الثانية عشرة وبما لا يتجاوز ساعتين يوميا وفي الأعمال التي لا تضر بصحتهم أو بمواظبتهم على الدراسة.

8. الاتفاقية رقم /58/ بشأن الحد الأدنى للسن (العمل البحري مراجعه) لعام 1937:

صدرت هذه الاتفاقية كمراجعة للاتفاقية رقم (7) ورفعت الحد الأدنى لسن العمل للأطفال في السفن إلى خمسة عشرة عامًا بدلا من أربعة عشرة عامًا إلا لغايات التدريب وبموافقة السلطات العامة المختصة.

9. الاتفاقية رقم /59/ بشأن الحد الأدنى للسن (الصناعة- مراجعه) لعام 1937:

صدرت هذه الاتفاقية كمراجعة للاتفاقية رقم 5ورفعت الحد الأدنى لسن العمل للأطفال في المشاريع الصناعية إلى خمسة عشرة عامًا بدلا من أربعة عشرة عامًا باستثناء المشاريع الأسرية وفي المدارس الفنية وبموافقة السلطات العامة وإشرافها.

10.الاتفاقية رقم /60/ بشأن الحد الأدنى للسن (الأعمال غير الصناعية-مراجعه) لعام 1937:

صدرت هذه الاتفاقية كمراجعة للاتفاقية رقم 33ورفعت الحد الأدنى لسن العمل للأطفال في المشاريع غير الصناعية إلى سن الخامسة عشرة أو سن التعليم الإلزامي، باستثناء الأعمال الخفيفة لمن تجاوزوا سن الثالثة عشرة وبما لا يتجاوز ساعتين يوميا وفي أعمال لا تضر بصحتهم أو بمواظبتهم على الدراسة.

11. الاتفاقية رقم /77/ بشأن الفحص الطبي للأحداث (الصناعة) لعام 1946:

منعت تشغيل الأطفال الذين يقل عمرهم عن سن الثامنة عشرة في المنشآت الصناعية ما لم تثبت لياقتهم للعمل من خلال فحص طبي دقيق تجريه جهة طبية تعتمدها السلطة المختصة وأن يتم تكرار هذا الفحص على فترات لا تفصل بينها مدة تزيد على سنة.

12. الاتفاقية رقم /78/ بشأن الفحص الطبي للأحداث (المهن غير الصناعية) لعام 1946:

منعت تشغيل أي طفل يقل عمره عن الثامنة عشرة في المهن غير الصناعة إلا إذا بين فحص طبي دقيق لياقته لهذا العمل تجريه جهة طبية تعتمدها السلطة المختصة، وعلى أن يتم تكرار هذا الفحص على فترات لا تفصل بينها مدة تزيد على السنة.

13. الاتفاقية رقم /79/ بشأن العمل الليلي للأحداث (المهن غير الصناعية) لعام 1946:

منعت تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشرة أو دون سن التعليم الإلزامي في الأعمال غير الصناعية خلال الليل ويشمل ذلك مدة أربع عشرة ساعة متصلة منها الفترة ما بين الثامنة مساء والثامنة صباحا، كما منعت تشغيل الأطفال دون سن الثامنة عشرة ليلا خلال فترة لا تقل عن اثنتي عشرة ساعة متصلة تشمل الفترة من الساعة العاشرة مساء وحتى الساعة السادسة صباحاً.

14. الاتفاقية رقم /90/ بشأن عمل الأحداث ليلاً (الصناعة) لعام 1948:

منعت تشغيل الأطفال الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة في أي منشأة صناعية ليلا باستثناء أغراض التدريب المهني لمن بلغوا سن السادسة عشرة وبموافقة السلطة المختصة بعد التشاور مع منظمات أرباب العمل.

15. الاتفاقية رقم /112/ بشأن الحد الأدنى للسن (صيادو الأسماك) لعام 1959:

منعت تشغيل الأطفال الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشرة على سفن الصيد إلا أثناء العطلات المدرسية وبشرط ألا يكون في ذلك ضرر على صحتهم أو نموهم الطبيعي أو مواظبتهم على الدراسة وألا تكون النشاطات التي يقومون بها غاياتها تجارية.

16. الاتفاقية رقم /123/ بشأن الحد الأدنى للسن (العمل تحت سطح الأرض) لعام 1965:

أوجبت على الدول وضع حد أدنى لسن العمل في المناجم على أن لا يقل في أي حال من الأحوال عن ستة عشرة عاما.

17. الاتفاقية رقم /124/ بشأن الفحص الطبي للأحداث (العمل تحت سطح الأرض) لعام 1965:

أوجبت إجراء الفحص الطبي الدقيق عند تشغيل أي عامل يقل عمره عن الحادية والعشرين في المناجم تحت سطح الأرض وإعادة الفحص بشكل دوري سنويًا على الأقل.

ثانياً: الاتفاقية العربية رقم 18 لسنة 1996 بشأن عمل الأحداث

تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية عربية متخصصة في مجال عمل الأطفال، حيث جاءت استكمالاً لسلسلة المبادئ التي أكدت عليها الاتفاقيات العربية السابقة في هذا المجال وقد عرفت الطفل بأنه (الشخص الذي أتم الثالثة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة من عمره سواء كان ذكراً أو أنثى) وحظرت عمل من لم يتم سن الثالثة عشرة من عمره، ونصت على أن أحكامها تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء الأعمال الزراعية غير الخطرة وغير المضرة بالصحة ووفق ضوابط تحددها السلطة المختصة في الدولة تراعي فيها الحد الأدنى لسن الأطفال.

وأوجبت الاتفاقية ألا يتعارض عمل الأطفال مع التعليم الإلزامي وأن لا يقل سن الالتحاق بالعمل عن الحد الأدنى لسن إكمال مرحلة التعليم الإلزامي، وأن تقوم الدولة بإجراء الدراسات حول أسباب عمل الأطفال فيها، وأن تعمل على التوعية بالأضرار المحتملة لعمل الأطفال. وفي الأعمال الصناعية نصت على منع تشغيل الحدث قبل إتمام سن الخامسة عشرة وفي الأعمال الصناعية الخفيفة التي تتولاها أسرته قبل إتمام سن الرابعة عشرة، وأن تتم في كل الأحوال مراقبة عمل الأطفال وحمايتهم صحياً وأخلاقياً والتأكد من قدرتهم ولياقتهم الصحية للمهنة التي مارسها كل منهم، كما منعت تشغيل الطفل في الأعمال الخطرة أو الضارة بالصحة أو الأخلاق قبل بلوغه سن الثامنة عشرة وعلى أن تحدد الدولة هذه الأعمال في تشريعاتها أو لوائحها.

ووضعت الاتفاقية نصوصاً منظمة لشؤون عمل الأطفال في المجالات التالية :الفحص الطبي، العمل الليلي، الأجور، ساعات العمل، العمل الإضافي، الإجازات، الخدمات الاجتماعية، التزامات صاحب العمل، مراقبة التطبيق، العقوبات.

ثالثاً: عمل الأطفال في القانون السوري:

1. قانون العمل رقم (17) لعام 2010:

حمى قانون العمل السوري رقم (17) لعام 2010 الطفل في عدة مواد جاءت منسجمة إلى حد كبير مع المعايير الدولية كما وردت في اتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل رقم (138) هذه المواد هي (5- 33- 37 – 39 – 81- 113- 114- 115- 116- 117- 118)

ويعتبر هذا القانون أحدث القوانين التي تعالج مشكلة تشغيل القاصرين بعد أن كان القانون السابق يكتفي بتغريم صاحب المنشأة التي يعمل بها القاصر بمبلغ لا يتجاوز الألف ليرة سورية وبموجب هذا القانون يحظر تشغيل الأحداث قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي أن إتمام سن الخامس عشرة من عمرهم وللتأكد من ذلك تشكل في كل محافظة لجنة لمنع تشغيل القاصرين مكونة من عضو من شعبة التعليم الإلزامي وعضو من الشؤون الاجتماعية وممثل عن نقابات العمال، تقوم هذه اللجنة بجولات اسبوعية لمراقبة تطبيق القانون وتقوم هذه اللجنة بتنظيم الضبوط بحق المخالفين وتقوم اللجنة بتوجيه إنذار يتضمن صورة عن الضبط إلى المخالف وفي حال تكرار المخالفة تغلق المنشأة لمدة ثلاثة أشهر، وقد نص قانون التعليم الإلزامي الصادر عام 1981 في مادته السادسة على ما يلي: " يعاقب كل من يستخدم طفلاً في مرحلة التعليم الإلزامي بالحبس لمدة شهرين أو بغرامة مقدارها ألف ليرة سورية وتضاعف العقوبة في حال التكرار ويقي إضافة لذلك بإغلاق المحل الذي جرى استخدام الطفل فيه لمدة شهرين" .

ويتم تحريك الدعوى العامة بطلب من وزير التربية بناءً على اقتراح مكتب التعليم الإلزامي في المحافظة، أما ولي القاصر فتوجه له إنذارات عن تغيب ولده عن المدرسة عن طريق الشرطة من قبل مكتب التعليم الإلزامي وبعد الإنذار الخامس في حال بقي ممتنعاً عن إرسال ولده للمدرسة خلال عشرة أيام من تاريخ تبلغه آخر إنذار تقوم النيابة العامة بتحريك الدعوى العامة بحقه ويعاقب بالغرامة (500 ل.س) وفي حال التكرار بالحبس لمدة لا تتجاوز الشهر وبغرامة لا تتجاوز 1000 ل.س.

بالإضافة إلى مفتشين مستقلين من مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل مهمتها مراقبة تطبيق قانون العمل لناحية تشغيل الأحداث يقومون بتنظيم الضبوط بحق أصحاب العمل المخالفين وتفرض بحقهم الغرامة المقررة في المادة (264) ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قراراً يتضمن نظام تشغيل الأحداث وظروفه والمهن التي لا يجوز تشغيلهم فيها كما يحظر تشغيلهم في العمل الليلي.

عدد ساعات العمل بالنسبة للقاصرين ست ساعات على أن تتخللها فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة ولا يجوز تكليفه بساعات عمل إضافية أو تشغيله في أيام الراحة.

نصت المادة (115) منه على ضرورة تقيد صاحب العمل بالتالي:" على صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل الأحداث أن يتقيد بما يلي:

أن يعلن بشكل ظاهر في مكان العمل نسخة تحتوي على الأحكام التي يتضمنها هذا الفصل.

أن يحرر كشفاً مبيناً به أسماء الأحداث وأعمارهم وتاريخ استخدامهم.

أن يضع في محل العمل وبشكل ظاهر كشفاً موضحاً فيه ساعات العمل وفترات الراحة"

وألزم القانون في مادته (116) على ضرورة توفر وثائق ضرورية لا بد منها لتشغيل الحدث، حيث منعت تشغيل الحدث بدون توفر الوثائق التالية:

إخراج قيد مدني للتأكد من سنه.

شهادة صحية تثبت مقدرته على العمل.

موافقة الولي أو الوصي الخطية على العمل في المنشأة.

ويجب أن تحفظ هذه المستندات في ملف خاص للحدث يتضمن بيانات كافية عن محل إقامته وتاريخ استخدامه والعمل الذي استخدم فيه وأجره وإجازاته، ويستحق الحدث إجازة سنوية مأجورة مدتها ثلاثون يوماً.

ويستثنى من أحكام هذا القانون الأحداث الذين يشتغلون في الصناعات المنزلية التي لا يعمل فيها سوى أفراد العائلة تحت إشراف الأب أو الأم أو الأخ أو العم أو الخال ومخالفة صاحب العمل لهذه الأحكام يترتب عليها الغرامة التي لا تقل عن خمسة وعشرين ألف ليرة ولا تزيد عن خمسين ألفاً وتتعدد الغرامة بتعدد العمال اللذين وقعت بشأنهم المخالفة وتضاعفت في حال التكرار.

وتفرض هذه المخالفة بقرار من الوزير بناءً على اقتراح المفتشين المختصين تستوفي الغرامات مباشرة من صاحب العمل بموجب إيصالات نظامية وفي حال عدم التسديد تستوفى وفق قانون جباية الأموال العامة.

وعاقبت المادة (264) من قانون العمل كل صاحب عمل يخالف أحكام المواد (113 – 114 – 115 – 116 – 117) بغرامة لا تقل عن (25000) ل.س ولا تزيد عن (50000) ل.س مع مراعاة أحكام المادة (275) من قانون العمل التي نصت على أن:

أ- تتعدد الغرامة المترتبة على صاحب العمل أو المدير المسؤول بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم أي من المخالفات المنصوص عنها في هذا الباب، ويعد كل من صاحب العمل والمدير المسؤول أو من ينوب عنهما مسؤولاً عن ذلك.

ب– تزاد الغرامة عن المخالفات المذكورة أعلاه إلى الضعف في حال تكرار مخالفة صاحب العمل مرة ثانية.

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات المالية كما لا يجوز النزول عن الحد الأدنى المقرر لأسباب مخففة.

2. قانون العلاقات الزراعية رقم (56) لعام 2004:

عمل الأطفال في قانون تنظيم العلاقات الزراعية، صدر هذا القانون في 2004/12/22 وعرف العمل الزراعي بكل عمل يهدف إلى استثمار الأرض والمنشآت الزراعية استثماراً زراعياً وكل عمل مرتبط به يغلب فيه الطابع الزراعي ويشترط في العامل الزراعي أن يكون بالغاً الثامنة عشر من العمر على الأقل، يستثنى من ذلك الرعاة وعمال الأعمال الخفيفة شريطة ألا تقل أعمارهم عن /15 / عاماً وأن يكون استخدامهم بطريقة التعاقد مع أوليائهم وعلى مسؤولية هؤلاء الأولياء، وتحدد الأعمال الخفيفة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع اتحاد الفلاحين أو يستثنى من تطبيق أحكام هذا القانون الاستثمارات العائلية القائمة بين أفراد العائلة الواحدة وهي الاستثمارات الزراعية التي يعمل فيها صاحب العمل الزراعي وأفراد عائلته بصورة مشتركة وتشمل العائلة (الزوج – الزوجة – الأصول – الفروع – الأخوة – الأخوات – أولادهم – الأصهار) .

أما بالنسبة لتشغيل أي حدث في العمل الزراعي فقد اشترط المشرع موافقة ذويه (الأب والأم عند غياب الأب والوصي الشرعي عند غياب الاثنين) على أن يكون هذا الحدث قد أتم الخامسة عشر من عمره ولا يسمح له بالدخول إلى أمكنة العمل قبل ذلك كما لا يجوز تحت أي ظرف تشغيل الحدث ليلاً ويمكن زيادة ساعات عمله في المواسم. ويكون صاحب العمل أو وكيله مسؤولاً عن التحقق من عمر العامل وموافقة ذويه الخطية على تشغيله وفي حال مخالفة هذا الشرط تترتب المسؤولية الجزائية على ذوي الحدث المعرفين بالمادة / 17 / من هذا القانون الذين سمحوا باستخدامه أو تغاضوا عن ذلك خلافاً لأحكام هذا القانون وعلى صاحب العمل أو وكيله أو ممثله الذي استخدم الحدث وعقوبته هي غرامة تتراوح ما بين 2700 ل.س وتضاعف الغرامة في

حال تكرار المخالفة. كما لا يحق لصاحب العمل تجزئة الإجازة السنوية المقررة للحدث ويعاقب من يخالف بغرامة تتراوح بين 2500 ل.س وتضاعف الغرامة في حال تكرار المخالفة.

وتتولى دوائر تفتيش العمل الزراعي المرتبطة بالوزارة مراقبة تطبيق الأحكام والنصوص المتعلقة بحماية العمل والعمال والمزارعين وأصحاب العمل الزراعي وبصورة خاصة ما يتعلق بساعات العمل والأجور والطبابة والإجازات السنوية والصحية، وعلى مفتش العمل الزراعي أن يعلم صاحب العمل الزراعي أو ممثله وكذلك العمال أو ممثليهم بحضوره عند قيامه بزيارة تفتيشية إلا إذا رأى أم نثل هذا التنبيه يضر بالفائدة المرجوة من الزيارة. يخول مفتش العمل الزراعي المزود بالوثائق الثبوتية اتباع طرق التحقيق والمراقبة والبحث التي يراها ضرورية للتأكد من تطبيق الأحكام القانونية النافذة ويحق له بصورة خاصة توجيه الأسئلة إلى كل من صاحب العمل الزراعي والعمال الزراعيين والمزارعين معاً أو على انفراد حول الأمور المتعلقة بتطبيق الأحكام القانونية والاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات التي يمسكها أصحاب العمل الزراعي لتنظيم علاقاتهم بالعمال الزراعيين والمزارعين.